الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر – باتنة-
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
-قسم علم الاجتماع-

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

إستراتجية التنمية الريفية المستديمة
- البناء الريفي نموذجا-
-دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي

إعداد الطالـــب:
عبد الرحمن سوالمية

إشراف الأستاذ الدكتور
مصطفى عوفي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الــرتبة	الجامعة الأصلية	الصـــــفة
بلقاسم بوقرة	أستاذ التعليم العالــي	جامعة بـــاتنة	رئيـــساً
مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالــي	جامعة بـــاتنة	مقررا
مولود سعادة	أستـــاذ مـــحـــاضـــر	جامعة بـــاتنة	عضـــواً
بن عيسى محمد المهدي	أستـــاذ مـــحـــاضر	جامعة ورقـــلة	عضـــواً

السنــة الجامعية: 2010/2009

كلمة شكر وعرفان

أتوجه –قبل كل الشيء – إلى الله عز و جل بالشكر العظيم و الامتنان الوفير

على ما منحني و إياه من نعمة العون و التوفيق و السداد...

و َأمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ

كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجليل

إلى الأستاذ الدكتور: مصطفى عوفي - الذي شرفني بقبوله الإشراف أولا، ثم شاركني

عناء البحث و المتابعة ثانيا، فكان نعم المشرف و المرشد فجزاه الله ألف خير

و أبقاه ذخرا و فخرا للجامعة والطالب.

كما لا أنسى أن أتقدم بكل عبارات الشكر و الامتنان إلى كل أعضاء المناقشة الذين

سيتفضلون لمناقشة هذه المذكرة.

و لا يفوتني الذكر أيضا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذة قسم علم الإجتماع

بجامعة باتنة وأخص بالذكر الأستاذ :مولود سعادة

كمال بوقرة – بلقاسم بوقرة .

ولا يفوتني بالمناسبة أن أوجه عبارات التقدير و الاحترا م إلى كل أساتذة علوم الإعلام

والاتصال بجامعة باتنة وخاصة الدكتورة :رحيمة عيساني.

و أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

خاصة زيدان تولميت و عومار (مكتبة عالم المعرفة)

الطالب : عبد الرحمن سوالمية

خطـة البحث

مقدمـــــــة

الفصل الأول: الإطـــار المفاهيمـــي للـــدراســة

أولا: الإشكاليــــــة

ثانيا: تساؤلات الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: أهمية الموضـــــــوع

خامسا: أهداف الـــــدراســة

سادسا: تحديـــد المفاهيـم

سابعا: الدراسات السابقــة

الفصل الثاني: المجتمعات المحليـــــة وخصائصــــها

أولا: المجتمع المحلي الريفي وخصائصـــه

1- تعريف المجتمع المحلي الريفـــي

2- خصائص المجتمع المحلي الريفـي

3- الأســـــرة الريفية و خصائصها

4- أشكال الاستيطان في المجتمع المحلي الريفي

ثانيا: المجتمـــع الحضـري وخصائصــه

1- تعـــريف المجتمـــع الحضـري

2- المجتمع الحضري و خصـائصـه

3- الأسرة الحضرية و خصائصها

4- أنماط الاستيطان في المجتمع المحلي الحضري

ثالثا: العلاقة بين الريف و الحضر و الحياة الاجتماعية

الفصل الثالث: المـــدخل النظـــري للتنميـــــة

أولا: التنمية

1- مفهـــوم التنمية الريفيـة

مقـــدمــة

إن مفهوم التنمية Développement يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التحديث Modernisme حتى أن البعض يعرف التنمية بأنها عملية ملازمة للتحديث، و لازال الريف هو عصب أي مجتمع، و أن الوثبة الحضارية المرتقبة لابد أن تستند إلى ريف متقدم و متطور و هو ما يجعل التنمية الريفية واحدة من أهم الأهداف.

فالتنمية الريفية في مفهومها الأوسع هي تغير اجتماعي مخطط و موجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع بهدف وضع مستوى المعيشة المادية لأبنائه و تحسين نوعية حياتهم ثقافيا.

و نظرا لهذا الترابط و التلازم بين مختلف الأنساق الاجتماعية فإن رسم أي استراتيجية جديدة على مستوى الريف سيكون له انعكاسات على البناء الاجتماعي.

و الجزائر رغم انتهاجها عدد لا بأس به من الاستراتيجيات و السياسات التنموية المتعاقبة في محاولتها لتطوير و تحقيق الفاعلية غير أنها عرفت جملة من الاختلالات و المشاكل انعكست بدورها على الجانب الاجتماعي للريف.

و من جملة هذه الاختلالات و المشاكل نجد انتشار ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن و عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم المساحة الزراعية الشاسعة و التنوع المناخي انتشار البطالة....الخ، الشيء الذي أدى إلى انتهاج استراتيجية جديدة مبنية على المدى البعيد (التنمية الريفية المستدامة في الجزائر) و التي شرع بتطبيقها، إذ تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية بمعنى التأكد بأن الأجيال القادمة سيكون لها نفس القدرة على التطور و النمو كالجيل السابق من خلال الثبات أو تزايد رصيد الأصول الرأسمالية الشاملة (راس

المال التصنيعي، الآلات و الطرق) و رأس المال البشري (المعرفة و المهارات و التكوين...) و رأس المال البيئي (الأرض، المياه، المناخ،...).

و تعتمد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على جملة من الآليات و الأدوات و التي سوف نقوم بدراستها و معرفة مدى تطبيقها على أرض الواقع و كذا مدى انعكاساتها على المستويات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية...الخ.

و حتى نلم بجوانب الموضوع المتشعبة خدمة للغرض العام للبحث قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين (نظري و ميداني) يضمان سبعة فصول خمسة منها في الجانب النظري و اثنان في الجانب الميداني.

و جاء الجانب النظري:

- الفصل الأول الموسوم (بالإطار المنهجي للدراسة) حاولنا فيه إبراز الإشكال المطروح للدراسة و تحديد التساؤلات الفرعية التي انطلقت منها، و أسباب و أهمية و اختيار الموضوع ثم الأهداف التي تصبو إليها هذه الدراسة، و منه تحديد المفاهيم الأساسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة ثم عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة و ما يمكن أن تقدمه لنا للقيام بهذا البحث.

- أما في الفصل الثاني فلقد تناولنا فيه المجتمعات المحلية و خصائصها بدءا بتعريف المجتمع الحضري ثم أهم خصائصه الحضرية ثم خصائص الأسرة الحضرية، كما تطرقنا إلى أنماط الاستيطان في المجتمع الحضري، يليه دراسة خصائص المجتمع المحلي الريفي و ذلك بتحديد تعريفه و أهم خصائصه ثم خصائص الأسرة الريفية

و أشكال الاستيطان في المجتمع المحلي الريفي، و ختم الفصل بالعلاقة بين الريف و الحضر و الحياة الاجتماعية.

- بينما الفصل الثالث الموسوم بمدخل نظري للتنمية فقد اشتمل على مفهوم التنمية الريفية و كذا أهم النظريات التي درست الموضوع ثم تحديد مبادئ و أهداف التنمية و كذا أسس التنمية الريفية، كما تناولنا في هذا الفصل التنمية المستدامة و ذلك بتحديد المفهوم و الأهداف و الخصائص و كذا أهم أبعاد و متطلبات التنمية المستدامة.

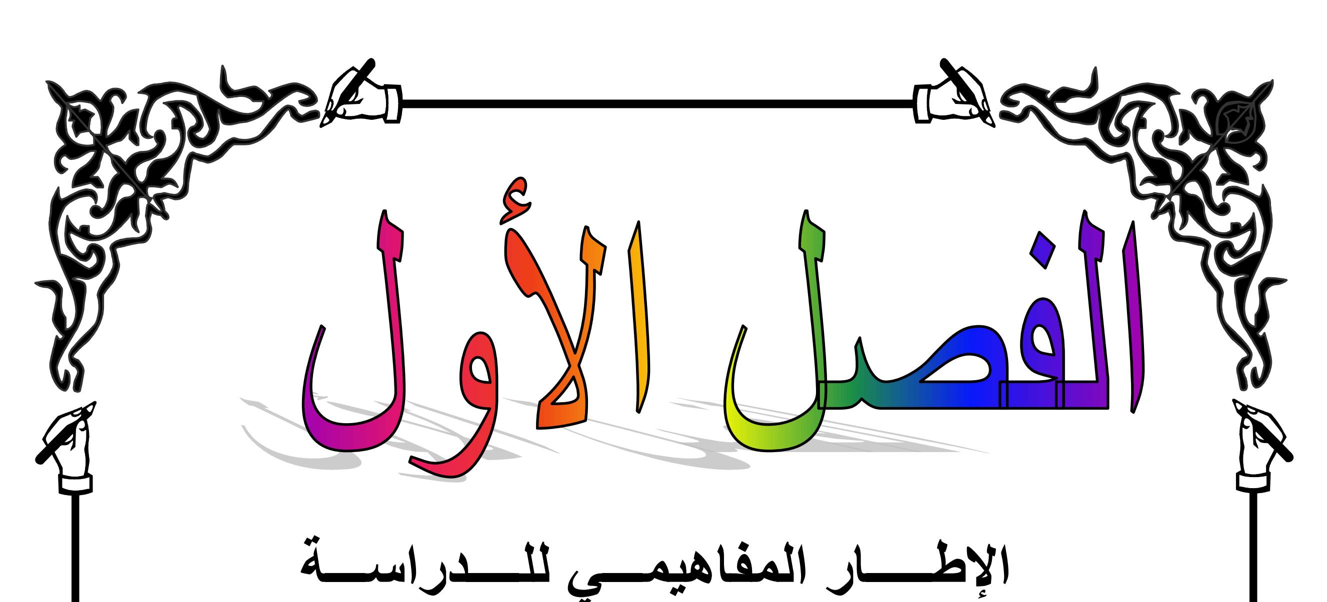
- و قد طرحنا في الفصل الرابع سياسات التنمية الريفية في الجزائر بدءا بالتنمية الريفية قبل الاستقلال ثم سياسة التسيير الذاتي متبوعة بسياسة الثورة الزراعية، ضف إلى الإستراتيجية التنموية و تحسين القطاع العام ، ثم سياسات إجراءات التعديل الهيكلي.

- و جاء الفصل الخامس بعنوان استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، متناولا تعريفها، و أسباب الانتقال إليها، موضحا أهدافها و كذا المحاور و الأدوات المتبعة فيها كما شمل الفصل أيضا أشكال و ميادين الدعم الريفي مدعما بنموذج لسياسة التنمية الريفية المستدامة على مستوى ولاية باتنة.

أما الجانب الميداني فهو عبارة عن دراسة تطبيقية لموضوع بحثنا و اخترنا بلدية أولاد سلام نموذجا للدراسة:

- فقد خصصنا الفصل السادس للإجراءات المنهجية للدراسة من خلال التطرق إلى مجالات الدراسة (المكاني و الزماني و البشري) ثم نوع المنهج المستخدم في الدراسة و كذا أدوات جمع البيانات.

ـ أما في الفصل السابع و الذي فيه سوف نحدد النتائج و نحللها و ذلك بالتطرق إلى تفريغ الجداول و تحليل النتائج في ضوء الفرضيات، كما شمل الفصل مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي استنبطناها من خلال دراستنا لهذا الموضوع كما قمنا بإبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة.



الإطـــار المفاهيمـــي للـــدراســة

أولا: الإشكاليـــــة

ثانيا: تساؤلات الدراسة

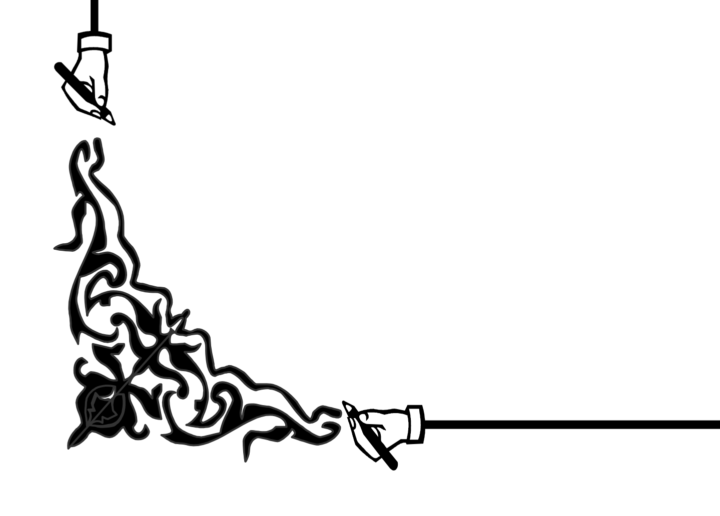
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: أهمية الموضــــوع

خامسا: أهداف الـــدراسة

سادسا: تحديـــد المفاهيم

سابعا: الدراسات السابقــة



أولا: الإشكاليـــة

إن التطور الاقتصادي هو أحد المعايير الأساسية التي نقيس بها تطور المجتمعات و منه فإن أهميته تبقى ثابتة و فاعلة في مختلف الأنظمة و وراء هذا التطور الاقتصادي تبقى التنمية الريفية كخلية أساسية و إذا ما اعتبرنا الريف أحد الأنساق الاجتماعية المتواجدة في المجتمع، فمن غير الممكن دراسته بمعزل عن هذا المجتمع، بل يجب أن ينشط متأثرا و محاولا التكيف مع مختلف الظروف في المجتمع سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية و لذا فإن رسم أي استراتيجية تنموية جديدة سوف يكون لها انعكاس و تأثير على المستوى الاجتماعي.

فلقد عرف العالم بعد سقوط الكتلة الاشتراكية (المعسكر الشيوعي) تحولات جذرية على مختلف المستويات الإيديولوجية و السياسية و الاقتصادية الأمر الذي انجر عنه تبني مجموعة من الدول لسياسة (اقتصاد السوق) بدل التسيير المخطط المركزي الذي يتم وفق التوجه الاشتراكي تحت غطاء (العولمة) من خلال تحطيم جميع أشكال الحدود في وجه المبادرة و الاستثمار و التبادل، سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو بين الدول، و كان الهدف 'الاقتصادي أولى من جميع الأهداف الأخرى كالثقافة و المجتمع...الخ.

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت العديد من التحولات خلال فترة الستينات أي بعد الاستقلال إذ حاولت تكييف المجتمع (اقتصاديا و اجتماعيا) مع هذه التغيرات شاملة جميع القطاعات (الصناعة، التجارة، الفلاحة).

و لهذا حاولت الجزائر النهوض بالريف و ذلك بتبني العديد من السياسات التنموية المتعاقبة و المواثيق الرسمية و المحلات الإعلامية الوطنية و التي ما فتئت تحث الأفراد و الجماعات على وجوب التحكم في شروط التنمية و التقدم من أجل حياة أفضل و المحافظة على العادات و التقاليد السائدة في المجتمع الجزائري، فهو أكثر مناطق البلاد حرمانا من شتى المجالات الشيء الذي أدى إلى تعاقب جملة من السياسات منها التسيير الذاتي و التي تزامنت (1962- 1970) حيث اختلفت تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن بقية التجارب الاقتصادية و الاجتماعية العالمية حيث أنها طبقت تلقائيا من طرف العمال و الفلاحين بعد مغادرة الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم

و مصانعهم هادفين من وراء ذلك تغيير البناء الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر ما بعد الاستعمار، تلتها الثورة الزراعية (1971- 1980) و التي كانت قائمة على شكل تعاونيات الثورة الزراعية و ذلك من أجل هيكلة الزراعة و تحديثها و الاستفادة من أخطاء سياسة التسيير الذاتي إلا أنه تعاقبت عليها سياسات أخرى منها:

- الاستراتيجية التنموية (1971- 1980) و سياسة الإجراءات و التعديل الهيكلي)1990-2000) لقد كان الهدف الأساسي من هذه السياسات هو التغير الجذري إلا أنها لم تمس كافة جوانب الريف الجزائري الشيء الذي جعل مناطق ريفية بمعزل عن تخطيط الدولة، كما أن تلك المناطق لم تأمم فيها الأراضي حيث تسودها الزراعة التقليدية المعتمدة على الملكية العائلية الصغيرة، و إذا كانت هذه المناطق لم تقع تحت طائلة التغيير المخطط مباشرة فإنها تأثرت بمجموع تلك المشاريع بطريقة غير مباشرة خاصة المشاريع الصناعية سواء منها المقامة في المراكز الحضرية أو التي توغلت في المناطق الريفية، كما أن الريف بقي يعاني من عدة مشاكل و معوقات حالت دون حدوث استقرار تام منها ضعف تعبئة الموارد البشرية و كذا حضور جهاز مكافحة المخطر و ضرورة تدهور الموارد الطبيعية تبقى إلى ذلك كل هذه العوامل التي حولت الحياة الريفية من البساطة و الهدوء إلى التعقيد و السرعة و لهذا شرعت الجزائر في الأخيرة بإعداد استراتيجية تنموية مبنية على المدى البعيد، و هي عبارة عن مخطط وطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي شرع في تنفيذه شهر سبتمبر 2000 و هذا بغية القضاء على جل المشاكل التي يعاني منها الريف و المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة و تحقيق الأمن الغذائي و ترقية الصناعة التقليدية و الحرف و كذا المحافظة على العادات و التقاليد المجتمع الريفي الجزائري.

و لقد انطلقت هاته السياسة و التي تعرف بسياسة التنمية الريفية المستدامة أو سياسة (التجديد الريفي) بصفة الرسمية سنة 2003 و التي تحتوي على مجموعة من الآليات استحدثت من أجل تطبيقها منها (البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر...الخ) و لكن السؤال الذي يطرح نفسه: **ما هو دور و فعالية آليات هاته الاستراتيجية كوسيلة تهدف إلى ترقية الحياة الريفية اقتصاديا و اجتماعيا؟**

و يندرج ضمن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

ثانيا: تساؤلات الدراسة

- ما مدى أداء كل آلية لوظيفتها المنوطة بها؟
- ما هي انعكاسات هذه الآليات على البناء الاجتماعي في المجتمع الريفي؟
- ما هي انعكاسات آليات الاستراتيجية على الخصائص الثقافية في المجتمع الريفي؟
- ما هو التقييم العام لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تنتهجها الجزائر؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

يكتسي موضوع التنمية الريفية أهمية بالغة كطرح نظري و كممارسة ميدانية أضفت عليه عوامل جذب و شكلت إطارا مغريا للبحث و الدراسة، و مجالا خصبا للتناول و التحليل.

و لأن هذا الموضوع يتسم بهذه الخصائص و الميزات تم اختياره وفق الدوافع الذاتية و الموضوعية و التي تتمثل فيما يلي:

- الرغبة في تقديم مقدمة تخرج لنيل شهادة الماجستير مع محاولة توظيف المادة العلمية المحصل عليها جراء السنة التحضيرية بشكل منسق.
- الرغبة في التنقيب عن هذه الظاهرة و رفع الغموض عنها، و محاولة التأكد من تحققها على أرض الواقع.
- محاولة المضي قدما في هذا النوع من البحوث و التعمق في إشكالاتها الراهنة و المستقبلية.
- افتقار المجتمع الجزائري عامة و مجتمع الدراسة (الريفي) خاصة لهذا النوع من الدراسات الحقلية.
- معرفة أهم التغيرات التي تحدث في الريف الجزائري و مدى مساهمة التنمية في ذلك.
- نجد أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع (التنمية الريفية المستدامة) ليست معمقة من ناحية الطرح السوسيولوجي، إذ نادرا ما يقع بين أيدينا، هذا ما أدى بنا إلى تناول هذا النوع من المواضيع.

رابعا: أهمية الموضوع

لا يمكن للدراسة التي تهدف إلى جمع الحقائق والكشف عن الإمكانيات أن تحقق هدفها إلا إذا أحاطت بالجهود السابقة في هذا الصدد وأفادت من تصوراتها وتحليلاتها ونتائجها وتفسيراتها، فبدء من حيث انتهت إليه هذه الجهود ولتطبيق أي من النتائج ما يتعلق بمعوق جديد زمانا ومكانا وهو ما قد يدعمها أو يحالفها معا يسهم في عملية البحث العلمي ويلقي الضوء على الأهمية النظرية لهذه الدراسة وخاصة أن النماذج النظرية في دراسة التنمية من وجهة النظر السوسيولوجية قد فاضت في إيضاح دور التنمية في ترقية الحياة وازدهار البلد.

ولهذا فإن موضوع إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر يدخل في نطاق دراسة علم الاجتماع الريفي كفرع من فروع علم الاجتماعي العام، إذ تكتسي الدراسة أهمية علمية كبرى للمجتمع الإنساني ككل وللمجتمعات السائرة في طريق النمو ومن بينها المجتمع الجزائري خاصة.

وإن كانت الأهمية العلمية لهذا النوع من المواضيع تبلغ ذروتها في المجتمعات السائرة في طريق النمو لأن هدفها الأساسي هو تخليص الأسر التي تعد أهم خلية في المجتمع بصفة عامة والفرد بصفة خاصة.

أما أهميتها بالنسبة للباحث الاجتماعي هو توسيع هذه الدراسة للدراسات الأخرى تركز أكثر على الدراسات السابقة، بالإضافة لإثراء شخصيته العلمية بحيث يصبح ملما بأهم قضايا مجتمعه وبطريقة علمية والأمر الذي يساعد على فهم الظواهر الأخرى وتحليلها.

خامسا: أهداف الدراسة

- إن لكل دراسة أهداف تسعى إلى تحقيقها و هذا للكشف عن حقائق الظاهرة المدروسة والمتمثلة في إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، ولذلك ارتأينا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى جملة من الأهداف تتركز على:

1 -الهدف الشخصي والمتمثل في نيل دبلوم دراسات العليا(الماجستير)

2 -محاولة وصف وتحليل أهم الآثار وآليات هاته السياسة وانعكاساتها على البناء الاجتماعي والثقافي في الريف الجزائري.

3 -معرفة الكيفية التي تتم بها تطبيق آليات الإستراتيجية وكذا طرق الاستفادة من برامج دعم الدولة.

4 -رصد آراء وتصورات الفلاحين حول الإستراتيجية وتحديد مفهوم حول التنمية في المنطقة.

5 -لفت الانتباه إلى نمط هام في المجتمع وهو الريف ومحاولة الوقوف على أهم التغيرات التي تحدث بداخله

6 -صياغة خلفية نظرية متنوعة تشمل كافة الجوانب التي تخدم الموضوع.

7 -إجراء دراسة ميدانية وتحليلات واقعية وربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بفرض الوصول إلى نتائج حقيقية.

سادسا: تحديد مفاهيم الموضوع

1/ الاستراتيجية: هي ذلك النسق الكلي الذي يعتمد على مجموعة من المدخلات أي العناصر البشرية والمادية بمعنى آخر الأفكار والتعليمات الواجب الاعتماد عليها وتطبيقها لتحقيق ما يمكن تحقيقه من نتائج وأهدف وخطط تساهم كلها في تحقيق أكبر قدر من المنفعة.[1]

2/ التنمية: هي:"عملية تسند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم، الحراك الاجتماعي فضلا عن التوحدات الشعبية مع التاريخ، وبمعنى آخر فإن التنمية تفترض بعض الخصائص منها الدينامية، و التغير والتصنيع والاستقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية وبغض النظر عن صدق هذا التعبير إلا أنه مشير إلى حقيقة أساسية هي أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم فيها خصم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية...". [2]

3/ الريف: عرفه "وايت سندرسون على أنه:"صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية" [3]

4/ الريفية: "مفهوم يشير إلى الحياة الخاصة بالريف بكل ما في هذا المجتمع من مميزات وخصائص وتتباين عن تلك السائدة في المدينة وكما ينظر إليها من جانبها المهني الذي يقوم على زراعة بمجالاتها المختلفة لكن ليس معناه الانعزال على العالم الآخر فقط من أجل تسهيل الدراسة" [4]

5/ التنمية الريفية: تعرف على أنها: "استراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي، وتساهم التنمية الريفية في تطوير الإنسان الريفي ليصبح

---

[1] علي رحالي وإلهام يحياوي: الجودة والسوق، مجلة الأخلاق بجامعة باجي مختار، عنبة، عدد مارس 2001، ص: 42.

[2] محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص ص 10، 11.

[3] السيد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، در المعارف بمصر، ط3، 1988، ص ص 13، 14.

[4] عاطف محمد عيش: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د ت، ص 391.

أكثر قدرة واقبالا وفهما للعمل، وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية وبناء اجتماعي في المنطقة. [1]

6/ التنمية المستدامة: لقد عرفت برنامج الأمم المتحدة(P.N.U.D) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية والغربية والتجارية والزراعية كلها قصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا وايكولوجيا مستديمة". [2]

7/ التنمية الريفية المستدامة: "هي عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير...". [3]

---

[1] عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية في العالم الثالث، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، ص ص 334، 335.

[2] كمال عياشي، عمر الشريف: أي دور للدولة المنظمة في حماية البيئة كأحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة (ورقة بحث قدمت في ملتقى وطني حول الخدمة العمومية والتنمية المستدامة) أيام 2 و 3 ديسمبر 2006، ص 2.

[3] محمد علاء الدين عبد القادر، (مرجع سابق)، ص 09.

سابعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

محمد عثمان شعبان: أثر هجرة الشباب الريفي على مشروعات التنمية في ريف محافظة المنيا، رسالة ماجستير، مجتمع ريفي، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1994.

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف على أثر هجرة الشباب الريفي على كل من استحداث مشروعات التنمية الريفية وعلى إنتاجية مشروعات التنمية الريفية ونوعية العاملين بها وعدد الساعات العمل بها، وكذلك أثر الهجرة على التغير المهني للشباب الريفي واكتسابهم خبرات جديدة.

وأجريت الدراسة على عينة قوامها 300 شاب ريفي عائد من الهجرة ببعض القرى الواقعة في مراكز المنيا وملوى وسمالوط وهي أكبر ثلاثة مراكز إدارية بمحافظة المنيا من حيث عدد المشروعات التنموية الموجودة بهذه المراكز و 100 مدير مشروع تنموي، كما تم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض ثم تفريغ هذه البيانات وتبويبها وتحليلها باستخدا م النسب المئوية ومربع كاي والنسبة الحرجة.

وأوضحت النتائج زيادة نسبة مشاركة الشباب الريفي العائد من الهجرة في مشروعات التنمية الريفية وقد يرجع ذلك لتوفر الإمكانيات والخبرة الفنية وتبين وجود علاقة معنوية بين مشاركة المبحوثين من الشباب العائدين من الهجرة وكل من عدد المرات السفر، مدة السفر بلد المهجر والفترة المنقضية في الموطن الأصلي.

الدراسة الثانية:

والتي قام بها علي فتحي أحمد محمد تحت عنوان :"دراسة بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه التنمية الريفية" رسالة ماجستير، اجتماع ريفي، قسم الاقتصادي الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنيا، 1987.

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على درجة تعرف الريفيين للمعوقات الاجتماعية الناجمة عن المنظمات الريفية، المعوقات الناجمة عن سلوك الإنسان بحجم المجتمع مقياسا بعدد سكانه ومدى تأثير ذلك في إحساس أهل المجتمع بتلك المعوقات، وتم اختيار 4 أخرى تابعة لمركزي مغاغة ودير مواس والعينة تضم 400 رب أسرة ريفية من هذه القرى وتم جمع البيانات بالاستبيان بالمقابلة الشخصية وقد استخدم في التحليل الإحصائي النسب المئوية واختيار مربع كاي.

وتمثلت أهم النتائج في وجود معوقات اجتماعية ناجمة عن عمال المنظمات الريفية مرتبة تنازليا وفقا لأهميتها كما يلي:

- معوقات تتصل بالموارد وزيادة عدد السكان على القدرة الإنتاجية وانخفاض نصيب الفرد من السلع على دخول الريفيين.
- معوقات اقتصادية بسبب عدم القيام بالمشروعات الهامة مما يؤثر على دخول الريفيين.
- معوقات ذات طبيعة سياسية نتيجة لتضارب علاقات الأحزاب السياسية وعدم القدرة على الحوار وحل المشكلات.
- معوقات ناتجة عن هجرة الريفيين إلى المدينة

واتضح وجود معوقات ناجمة عن عمل المنظمات الريفية وأهمها:

- معوقات صحية مثل عدم توفر الأدوية في المستشفيات وعدم نظافة وردم البرك والمستنقعات.
- معوقات ناجمة عن ضعف الجهود التعليمية وانتشار الأمية.

الدراسة الثالثة:

دراسة بعنوان التوظيف الصناعي في الريف الجزائري و آثاره الاجتماعية، دراسة ميدانية في منطقة زغران (الصناعية) ولاية مستغانم للطالب عثمان فكار، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر 1985- 1986، رسالة ماجستير في علم الاجتماع حضري- ريفي، تمحورت الدراسة حول عشر فصول

ولقد بنى الإشكالية انطلاقا من عدة نقاط وركز على التصنيع الريفي وكيف أدى غياب التخطيط المجالي والإقليمي وإهمال الخصوصيات الاقتصادية للمناطق الريفية مما أدى إلى خلق مشاكل عديدة منها تفكك البيئة الزراعية وزيادة ظاهرة الهجرة الزراعية.

الفـرضيات:

* كلما أولت الإدارة العناية لحل مشاكل العمال المهنية والاجتماعية والحرص على تكوينهم مهنيا وثقافيا كلما كانت العلاقات الإنسانية حسنة وأدى ذلك للشعور بالرضى.

* تؤثر الظروف الاجتماعية المتعلقة بالإقامة سلبا على استقرار واندماج العمال النازحين داخل التنظيم وتتجلى هذه الخاصة عند فئة المهاجرين الذين يعيشون حالة هجرة فردية.

أما فيما يخص الأسس المنهجية للدراسة فقد تمثلت أساسا في التمهيد للعمل الميداني والنزول إليه ثم مرحلة تفريغ وتحليل البيانات.

- التمهيد للنزول للميدان:
- الاتصال بالمسؤولين المحليين.
- الإطلاع على السجلات والوثائق التاريخية
- اختيار صحيفة الاستبيان
- صياغة التقرير النهائي

العينة: تمثلت في 200 عامل موزعة على مختلف أقسام الإنتاج

الاستبيان: احتوى الاستبيان على 64 سؤالا مقسمة على 8 محاور.

- محور البيانات الشخصية
- محور البيانات الوقائية المهنية
- محور أساليب مغادرته للفلاحة والتحاقه بالصناعة

- محور الظروف الفيزيائية الوقائية المهنية
- محور استقرار العامل
- محور إدراك العامل للمنظمات الطوعية
- محور التغيب
- محور الظروف الاقتصادية والاجتماعية
- الملاحظة المباشرة
- المقابلة
- المنهج تحليل مضمون
- المنهج تاريخي

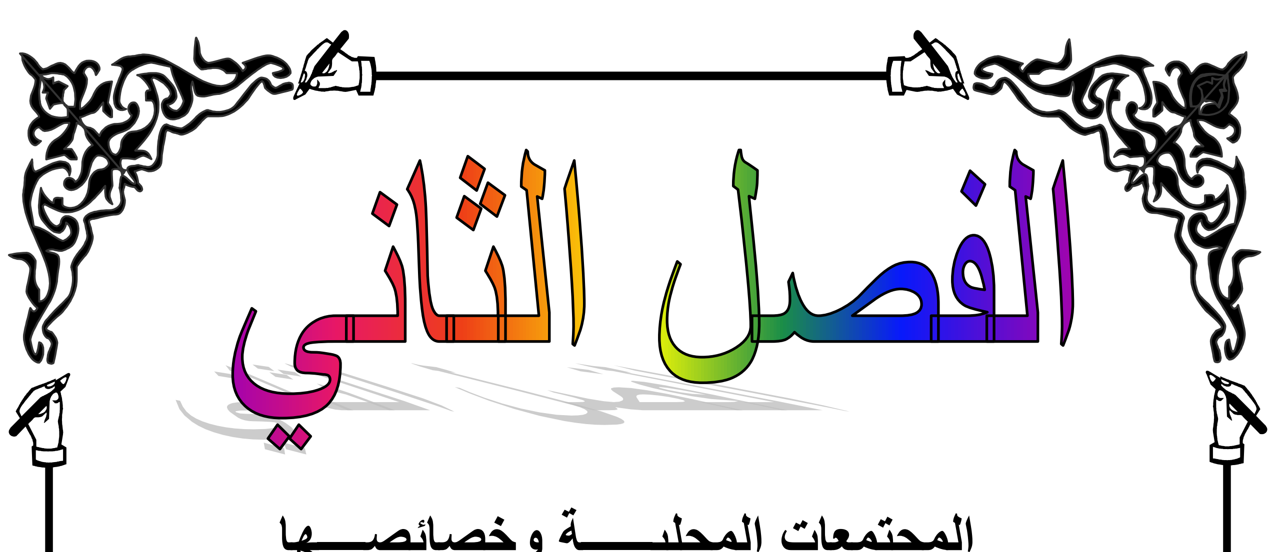
النتائج: لقد توصل الباحث بعد تفريغ البيانات وتحليلها إلى جملة من النتائج وهي:

- الاهتمام بالعامل النفسي والاجتماعي للعمال وتطبيق سياسة محو الأمية
- التكوين من قبل الإدارة كفيلة لضمان الاستقرار والاندماج
- التأطير وهذا وبدوره يخدم أفراد التنظيم والتنمية الاجتماعية.

بعد هذا العرض الوجيز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية الريفية كل حسب الزاوية التي أثارت اهتمام كل باحث و حسب الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و منها الأسئلة التي يسعى إلى اختبارها.

- و رغم اختلاف كل منهم في طريقة معالجته لهذه المواضيع إلا أنها قد ساعدتني في بناء التساؤل الرئيسي لموضوع دراستي و أعطتني فرصة لمحاولة البحث و التنقيب في هذا الموضوع (التنمية الريفية المستدامة في الجزائر).

- كما أفادتني نتائج هذه الدراسات من خلال المساعدة على الوصول إلى إجابة للتساؤلات المطروحة في بحثنا هذا، كما أعطتني الفرصة لمحاولة الكشف عن أهم آليات استراتيجية التنمية الريفية المستدامة و كذا انعكاساتها على البناء الاجتماعي و الثقافي في الريف الجزائري.



المجتمعات المحليـــــة وخصائصـــــها

أولا: المجتمع المحلي الريفي وخصائصــــه

1 -تعريف المجتمع المحلي الريفـــــي

2 -خصائص المجتمع المحلي الريفي

3 -الأســــــرة الريفية و خصائصها

1 -أشكال الاستيطان في المجتمع المحلي الريفي

ثانيا: المجتمـــع الحضري وخصائصــه

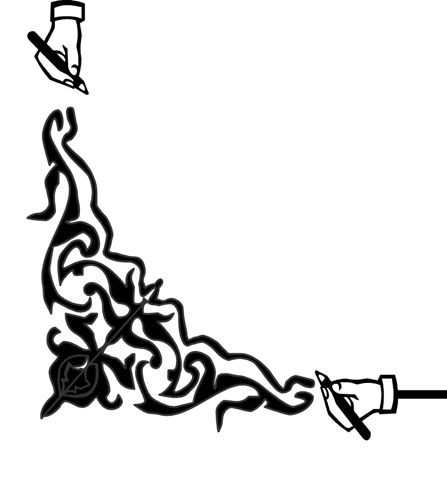
2 -تعـــريف المجتمـــع الحضري

3 -المجتمع الحضري و خصائصــه

4 -الأسرة الحضرية و خصائصها

4 -أنماط الاستيطان في المجتمع المحلي الحضري

ثالثا: العلاقة بين الريف و الحضر و الحياة الاجتماعية



أولا: المجتمــع المحلي الريفي وخصائصــه

1- تعريف المجتمع المحلي الريفي:

لا يمكننا التوصل إلى تعريف عام وقاطع للمجتمع الريفي لأن الريف يختلف من مجتمع إلى آخر أي ما يعتبر ريفي في مجتمع ما ليس بالضرورة هو ريفي في مجتمع آخر و قد أخذت عدة مقاييس و معايير لتعريف المجتمع الريفي :

1-1- تعريف المجتمع المحلي الريفي على أساس إحصائي: كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدم إحصاء حجم السكان كمؤشر لتنمية البيئة الريفية، حيث ذكر علماء الاجتماع الريفي أن المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة فهو مجتمع ريفي أما إذا زاد عن ذلك فهو مجتمع متحضر(حضري) ولو كان يعمل في الزراعة.[1]

2-1- تعريف المجتمع الريفي على أساس التقسيم الاقتصاد ي للمهن: كما هو الحال في بلدان العالم الغربي حيث يقسمون الأعمال الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام.

أ- الصناعات الأولية: وهي التي تعمل على استخراج المادة الخام كالزراعة والصيد.

ب- الصناعات التحويلية: وهل التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد صناعية.

ج- المهن: و هي الخدمات التي ليست إنتاجية في حد ذاتها مثل المدارس.

وحسب هذا التعريف تعتبر المجتمعات الريفية إذا اعتمدت على الصناعات الأولية فالمجتمع الزراعي و مجتمع الصيد و مجتمع التعدين هي طبقا لهذا التعريف مجتمعات ريفية.

3-1- تعريف المجتمع الريفي على أساس مهني: كما هو الحال في بلدان آسيا و إفريقيا و المجتمع الريفي في هذه الحالة هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم هذا وتعتبر المجتمعات الريفية في آسيا و إفريقيا تبعا لهذا التعريف في حين يزيد عدد سكانها كثيرا عن بعض المجتمعات الحضرية في الوم أ.[2]

4-1- تعريف المجتمع الريفي على أساس إداري: كما هو الحال في بعض الدول العربية فقد اعتبر المكتب المركزي للاحصاء **بدمشق أن المجتمعات الحضرية هي مراكز** المحافظات ومراكز المناطق وكل تجمع سكاني يبلغ 10000 نسمة فأكثر وكل ما عدا ذلك فهي مجتمعات ريفية.[3]

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان: علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:66

[2] غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت، ص:21

[3] محمود الأشرم: محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة حلب، 1975-1976، ص:38

- ولعل "كروبر" يعتبر من أدق الانثروبولوجيين الذين أعطوا محددا للفلاحين خلال ذكره لخصائص الحياة القروية التي تتلخص في :" **في أنهم يعتمدون على فلاحة الأرض و أنهم لا يعيشون منعزلين تمما كما هو الحال في التنظيمات العشائرية و القبائلية، إذ أنهم مرتبطون إلى حد ما بأسواق المدن ولكنهم ينقصهم الاستقلال السياسي و الاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به هذه العشائر و القبائل".**[1]

ولعل أهم هذه الخصائص التي تميز أهل القرى هو ارتباطهم الشديد بالأرض و احتفاظهم بفلكلور معين خاص، وهذه الخصائص التي ذكرها "كروبر" ساعدت على إيضاح أن المجتمعات المحلية الريفية تتكون من مجتمعات جزئية ذات ثقافات جزئية، بمعنى أنها تفتقر إلى التكامل الاجتماعي و الاكتفاء الذاتي إذا سلخناها من المجتمع الكبير التي هي جزء لا يتجزأ منه.

- كما أنه هناك تعريف آخر للمجتمع الريفي و يعرف على أنه " **ذلك المجتمع الجزئي الذي تقوم فيه الحياة على استغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر يقوم على القرابة..."**[2].

2- خصائص المجتمع المحلي الريفي:

إن وجود عناصر مشتركة بين الثقافات الحضرية و الثقافة الريفية للمجتمع الواحد صعب من تحديد ما هو حضري و ما هو ريفي خاصة ما تعلق **بالدين – القيم –اللغة- التاريخ – النظم الاجتماعية** ولتذليل هاته الصعوبة يجدر بنا التعرف على الخصائص و السمات التي تميز المجتمع الريفي عن الحضري.

" ولقد كانت المجتمعات البدائية الأولى مجتمعات ريفية و كانت معظم أعمالها تتعلق بالزراعة و قطع الأشجار و الصناعات الزراعية ..."[3]

ولذا فإنه من أهم خصائص المجتمعات الريفية هي:

---

[1] محمد الفاروق العادلي: الاتجاهات المعاصرة في الانتروبولوجيا الاجتماعية ، مج 10 العدد الثاني، مايو 1973 ص:233.

[2] عبد المجيد عبد الرب: علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1975، ص:21

[3] د/ سامية محمد جابر و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص:30

2-1- البيئة الطبيعية: إن الريفي معرض و بشكل مباشر لعوامل طبيعية، فطبعه عمله تحتم عليه ذلك وهو يصعب عليه التحكم فيها بل هي التي تتحكم فيه:" ومن الضروري أن يتم العمل الزراعي أو الرعي أو الصيد في الخلاء و يتطلب ذلك مساحات كبيرة من الأرض و يترتب على ذلك أن الفلاحين قريبين من الأرض الزراعية و من الحيوانات فتتأثر حياتهم بالظروف الجغرافية...".

كما تتصف المباني و المنشآت بالقرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد و قلة تكاليف الإنشاء.

2-2- المهنة: تعتبر الزراعة المهنة الغالبة في المجتمعات الريفية فهي مهنة متكاملة يتطلب معلومات و خبرات و مهارات واسعة إذا ما قورنت بأية مهنة أخرى، كما أنها مهنة عائلية يشترك فيها جميع أفراد العائلة وغالبا ما يقوم الفلاح بجميع أعمال الإنتاج النباتي والحيواني.

2-3- العمل و البطالة: تعتبر ظاهرة الموسمية من أهم الظواهر في تكييف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعي فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها في دورة زراعية معينة يحدد ضرورة زراعتها في مواسم محددة لذا كان الطلب عن العمل متغير و موسمي حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية في المواسم المحددة.

ويؤثر تقلب الطلب في مستوى الأجور الزراعية على مدى مواسم السنة الزراعية وبذلك تتحدد كثير من القدرات الاقتصادية و الاجتماعية للعمال الزراعيين بموسمية الإنتاج و يحدث العكس تماما في نواحي النشاط الاقتصادي الغير زراعي إذ يستمر الإنتاج بمعدل ثابت طوال العام و بالتالي يستمر الطلب على العمال و تستقر أجورهم إلى حد كبير بالنسبة لأجور العمال الزراعية.[1]

و البطالة الشائعة في العمل الزراعي نوعين:

أ- البطالة الموسمية: وهي الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعي بصورة متساوية على مدار السنة فمثلا يشتد الطلب على العمل الزراعي في الموسم الصيفي وذلك لإتمام حصاد

---

[1] د/ غريب سيد أحمد و آخرون، مجتمع القرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص ص:03، 04.

المحاصيل الشتوية التي لم يتم حصدها بعد و كذلك لإعداد الأرض لزراعة المحاصيل الزراعية.

ب- البطالة المقنعة: و المقصود بها أن العمل الزراعي يقوم به عدد من العمال الزراعيين أكثر مما يتطلبه ذلك العمل، و تعمل البطالة المقنعة إلى هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدينة.

2- 4- السكان: في الريف تقل الكثافة السكانية والتي يعبر عنها بالعلاقة بين عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد. ولذلك فالعلاقة سلبية بين كثافة السكان و الحياة الريفية وعلى هذا الأساس فإن سكان الريف يتعاملون شخصيا فيما بينهم أي وجها لوجه.

كما أنه في المناطق الريفية تكون نسبة الولادات مرتفعة جدا، نفس الشيء بالنسبة للوفيات و التي تكون بدورها مرتفعة وهذا لتوفر مجموعة من العوامل المؤدية إلى ذلك.

2- 5- الضبط الاجتماعي: ويقصد به ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير و القيم المتعارف عليها في المجتمع ويتميز الضبط الاجتماعي بنوعين:

أ- ضبط داخلي: أي يعتمد على رقابة الفرد نفسه على سلوكه وتصرفاته وهذا النوع يعتمد بشكل أساسي على ما نسميه بالضمير.

ب- الضبط الاجتماعي الخارجي: وهو إما ضبط اجتماعي غير رسمي كما في حالة رقابة الأسرة و الأصدقاء أو ضبط اجتماعي رسمي كما هو في حالة رقابة الهيئات الرسمية الحكومية.

و الضبط الاجتماعي السائد في المجتمعات الريفية هو من النوع الداخلي و يقوي التدين الشديد في هذه المجتمعات. ثم يأتي الضبط الغير الرسمي نظرا لكون المجتمعات الريفية جماعات أولية تنتشر بينهم علاقات الوجه للوجه، والواقع أن أساليب الضبط الاجتماعي الغير الرسمي هذا أكثر كفاءة و مقدرة في الرقابة على سلوك الأفراد من الأساليب الرسمية و هي بالإضافة إلى غير ذلك غير مكلفة من الناحية المالية عكس الضبط الرسمي[1].

---

[1] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص: 43.

2- 6- العــرف: "هو مجموعة الأفكار و الآراء و المعتقدات التي تنشأ في جو الجماعة و تمثل مقدسات الجماعة غير أن العرف يختلف عن العادات و التقاليد في ارتباطهم بالناحية العقائدية و العقلية أما العادات فهي في معظمها أفعال و أعمال ، ويخضع العرف للتطور شأنه شأن العادات ، غير أن تطوره بطيء و في حدود ضيقة."[1]

2-7- العادات و التقاليد: تعتبر العادات و التقاليد في المجتمعات الريفية من الأمور المقدسة و التي يضعها الفلاح في مركز هام في حياته و لهذه العادات و التقاليد حكم القوانين في المجتمعات الحضرية.

2-8- القيم: يرى بعض المفكرين أن "مفهوم القيمة مرادف لمفهوم النفع أو "الائق" وهناك من يقول أن القيم هي الأفكار الاعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع و قد تكون صحة جسمية أو زيادة في الذكاء أو كل شيء حسن يسعى إليه الإنسان..." [2]

- و القيم في المجتمعات الريفية تتمثل في ارتباطهم الوثيق بالأرض إلى درجة القداسة لأنها تمثل لهم مصدر الحياة كما أنهم تمسهم في جانب جد هام و هو " العرض" و تقاس مكانة العائلة الريفية على قدر ما تملك من أراضي ومن أولاد خاصة منهم الذكور الذين يعدون قوة إنتاجية و اجتماعية.

3- الأسرة الريفية و خصائصها:

إن الأسرة الريفية هي النبتة الأولى في تكوين المجتمع، و هي تعتبر أقدم النظم الاجتماعية التي تواجدت في المجتمعات، فالزواج هو أساس تكوين الأسرة و هو تنظيم فطري متواجد في كل المجتمعات.

و بذلك يمكن تعريف الأسرة: "هي تلك العلاقة بين كائنين الرجل و المرأة يقرها المجتمع و تتجلى في الزواج الذي هو مرحلة و شرط ضروري لقيام الأسرة". [3]

---

[1] مصطفى الخشاب: علم الاجتماع و مدارسه، ط2، 1956، ص:146.
[2] فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، 1961، ص ص:19-21.
[3] محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، منشأة المعارف، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 1981، ص: 196.

و يعرفها "جورج ميروك" G.Murock بأنها: "جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعا في سكن مشترك، و يتعاونون اقتصاديا و يتناسلون و يترتب على ذلك حقوق و واجبات و رعاية و تربية للأطفال الذين أتوا نتيجة هذه العلاقة...".[1]

أما مفهوم العائلة فهو يشير إلى الجماعة التي تقيم في مسكن واحد و تتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما من الذكور و الإناث غير المتزوجين، و الأولاد المتزوجين و أبنائهم و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الخال و الخالة، و هم يعيشون حياة اجتماعية و اقتصادية واحدة، و في بناء القربة اجتماعيا و هي متماسكة شديدة الترابط، و هي تحدد لأفرادها أدوارهم و أنماط سلوكهم.

و تبرز خصائص الأسرة الريفية كما يلي:

- يظهر الزواج على أنه ظاهرة مقدسة.
- الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية تسليطية.
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر لكل من الذكور و الإناث.
- للأقارب دور في اتخاذ قرار الزواج.
- تضم الأسرة الريفية أفرادا كثيرين، تضم جيلين أو أكثر في أسرة مركبة.
- الأسرة الريفية تتميز بالاستقرار.
- الطلاق في المجتمع الريفي اقل بكثير من المجتمعات الحضرية و حتى إن وجد في المجتمع الريفي فترجع أسبابه إلى تعدد الزوجات، العقم...الخ.
- الأسرة الريفية تتميز بالاستقلال و هذا راجع إلى طبيعة العمل الزراعي الذي تمارسه.
- في مسألة اختيار الزوج في المجتمع الريفي هناك معايير عدة تدخل في الحساب كالنسب و الأخلاق و كذا ملكية الأرض.
- الأسرة الريفية تتميز بالاستقرار.[2]
- في المجتمع الريفي تنتشر ظواهر تعدد الزوجات نظرا للإباحة الشرعية لذلك.
- تعتبر المرأة من أفضل ربات البيوت.

---

[1] محمد عاطف غيث: دراسات في المجتمع القروي المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1977، ص: 118.
[2] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص: 50.

- تتميز الأسرة الريفية بكبر حجمها و كثرة مواليدها و تحتفي الأسرة بصفة خاصة بمواليدها الذكور.

4- أشكال الاستيطان في المجتمع الريفي:

إن المجتمع الريفي هو عبارة عن جماعة من الناس تربطهم ببعض علاقات اجتماعية ويعيشون على مساحة أو بقعة من الأرض، بغض النظر عن حجم هذا المجتمع وهنا يهمنا نحن أشكال الاستيطان الريفي التي تتأثر بمجموعة من العوام ل أهمها حجم الملكيات الزراعية وظرو ف حيازة الأراضي الزراعية والعوامل الطبيعية و الجغرافية أما أشكال الاستيطان الريفي الأساسية فيمكن حصرها كما يلي:

4-1- القرية: [1] وهو شكل الاستيطان السائد في ريفنا العربي وفي معظم أنحاء آسيا و إفريقيا وأوروبا، حيث يعيش الناس في منازلهم المتجاورة في قريتهم التي يبنونها عادة في مكان متوسط من حقولهم.

من عيوب هذا الشكل ومزاياه:

- المـــــزايا:

- التمتع بالحياة الاجتماعية و الاتصال بالآخرين.
- انخفاض تكاليف التسهيلات المنزلية كالمرافق العامة (ماء...إلخ)
- توفير الخدمات العامة كالمدارس و المستشفيات...إلخ

- العيـــــوب:

- ارتفاع تكاليف النقل لبعد المزرعة عن المنشآت و المخازن.
- بعد المزارع عن مزرعته مما لا يتيح له الإشراف دائما على عمله.

4- 2- المزرعة المنفردة: وفي هذا الشكل من الاستيطان الريفي يكون منزل المزارع في أرض مزرعته نفسها: "ويكون فيها كل ما يحتاج إليه من منشآت و مخازن وحظائر، وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين و ينتشر هذا النوع عادة في البلدان التي تكون مساحات الملكية بها كبيرة مثل بعض بلاد أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية..."[2]

---

[1] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص:39

[2] علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، دت، ص:58.

و لهذا النوع من الاستيطان مزايا عديدة منها أنها قريبة من الممالك ويقوم بالإشراف عليها مباشرة كما أن مصاريف النقل تقل وهذا الوجود منشآت المزرعة على أرضها.

-أما من عيوب هذا النوع من الاستيطان أن سكانها يعيشون سياسة العزلة فهم لا يتمتعون بالاجتماع و الاتصال بالآخرين، كما أنه يسبب صعوبات كبيرة للدولة في نشر الخدمات العامة لتباعد المساكن لمسافات طويلة.

4-3- القرية عبر الطريق: [1] وبنى المزارعون في هذه الحالة منازلهم و منشآتهم على أرضهم شوفي المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرهم من الجيران فيتكون بذلك مجموعة من السكان و المباني الخاصة بعدة ملاك تكون من مجموعها مجتمع محلي أو ناحية تحتوي على مرفق أو أكثر من الخدمات العامة كما يعتبر هذا النوع من الاستيطان مشابها لنوع القرية المنفردة مقللا من عيوبها.

4-4- القرية الخطية: ويعتبر من أقدم أشكال القرى الريفية إذ بنى أهل القرية منازلهم على طول طريق نهري هام للمواصلات و بذلك تأخذ القرية أشكالا خطية على ضفة نهر و أحيانا تبنى القرى الريفية على طرق المواصلات.

- وعلى هذا الأساس اتجهت المجتمعات الحديثة إلى تشجيع الاستيطان في الريف وذلك بإيجاد فرص عمل جديدة للريفيين عن طريف تصنيع الريف لرفع مستوى المعيشة لأفراده وكذلك عن طريق تقريب المسافة الحضرية بين الأرياف و المدن بإيصال الخدمات العامة للريف.

إن أزمة الغذاء العالمية التي تسببها كثرة السكان جعلت الدول تتجه نحو التوسع الأفقي في الزراعة وذلك باستصلاح أراضي جديدة و توطين الفلاحين ولكن هذا الاستيطان الريف ي يقابل عدة عقبات منها:

- التصاق الفلاح بأرضه وقريته وكراهيته مغادرتها
- محافظة الفلاح على علاقاته الاجتماعية وميله إلى الاستمرار بهاته العلاقات.
- معرفة الفلاح لطبيعة أرضه وخصوبتها عكس الأراضي الجديدة التي تحتاج إلى الكثير من الجهد.

---
[1] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص:38

- ارتباط الفلاح عاطفيا بأجداده فهو يعتقد أن البيئة التي يعمل فيها ويعيش فيها إنما هي نتيجة عمل أجداده و جهدهم و أن من العار عليه أن يترك ميراث أجداده.

- ولهذه الأسباب وغيرها تعمل الحكومات في كمشروعات الاستيطان الريفي على مراعاة أمور كثيرة كانت نتيجة الدراسات الاجتماعية الريفية السابقة ولهذا لابد من مراعاة هذه الأمور:

- بناء بيوت القرية الجديدة بحيث تكون على الطراز الذي يألفه الفلاح مع مراعاة التحسينات التي يتطلبها التطور الحضاري.

- تسهيل وسائل المواصلات و النقل بحيث لا يشعر المجتمع الريفي الجديد بالعزلة.

- تبادل اللقاءات بين المجتمع الريفي و المجتمعات الحضرية.[1]

- رفع مستوى معيشة المجتمع الريفي بتوعية الفلاحين بمصادر جديدة للكسب غير الزراعية مثل تربية النحل...الخ

- إن بمراعاة هذه العوامل وغيرها تساعد الدولة على إنشاء أنواع جديدة من الاستيطان على غرار الأنواع السابقة التي ظهرت مع أمد التاريخ في تطور المجتمع الريفي.

2- خصائص المجتمع الحضري:

إن التحضر يختلف عن النمط الأولي و هو **الريفي** من الحياة وكلما تقدم الإنسان في التحضر الذي لا يكون إلا في المدن ترتب عن ذلك أيضا ازدهار العلوم بجميع أنواعها لأن الصناعة و التجارة ثمرة تفكير ليس بالعادي مبين على التكوين وهو لا يكون إلا بكثرة دور العلم وطلابه.[2]

و حسب ابن خلدون فإن من خصائص سكان المدن انغماسهم في الملذات الدنيوية و التباهي التي تصبح في معايير التمايز الاجتماعي، فهذه الأوضاع تشكل حياة الأفراد و الجماعات في المدن، وحتى في اختيار المهن و الأعمال تراهم يميلون إلى امتهان الصناعات و الحرف بمختلف أنواعها و التجارة، و على صعيد التدرج الاجتماعي يرى ابن خلدون أن أفراد المجتمع الحضري كلما توغلوا في حياة المدينة كلما ازداد التغير

---

[1] عبد المجيد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص:39، 40.
[2] علي الوردي: منطق ابن خلدون، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977، ص:81.

الاجتماعي و الثقافي و الفكري و يبدأ ارتباطه بالأرض يتقلص كمصدر اقتصادي و رافد للعلاقات الاجتماعية و ما تفرضه من التزام بصور متنوعة.(1)

- كما يمتاز أفراد المجتمع الحضري بالنفعية و العلاقات الرسمية في فضاء مصالحهم وبالتالي فإن ما يربطهم ببعضهم في الغالب المصالح المشتركة وهو أمر طبيعي لأنه يتماشى و المناخ الكلي لحياة المدينة

- كما يمتاز بالتنافس و الصراع في سبيل تحسين ظروف الحياة العائلية وظهور الفردية وهو ما يترتب عنه تغير في الأدوار و المراكز وكذلك البناء العائلي حيث تبدأ العلاقات فيه تجري وراء لكماليات و إحلالها محل الضروريات و هو ما يولد بذل المزيد من الجهد المبذول للحصول على المال لتوفير الحاجات وإشباع الرغبات...الخ.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نحصر أهم خصائص المجتمع الحضري التي تختلف كثيرا عن خصائص المجتمع الريفي و لعل أبرز سمات الحضر ه ي:

2-1- الإبهام: تتسم الحياة الحضرية بالإبهام التام للشخصية، وذلك لأن التفاعل بين الناس ليس مباشرا، فالشخص الذي يخرج من منزله لقضاء حاجته أو للعمل قد يصادف في طريقه العديد من الناس، إلا أنه لا يتعرف على أحد منهم، كما لا يتعرف عليه أحد منهم.

2- 2- الحراك الاجتماعي: يعتبر الحراك الاجتماعي من أهم الخصائص المميزة للمدن و الحياة الحضرية بشكل ملحوظ، وذلك ما أكد عليه علماء الاجتماع الحضري بصفة خاصة وعلماء الاجتماع بصفة عامة ذلك نتيجة لوجود حراك اجتماعي للأعلى و الأسفل في معدلات الدخل التي ترتفع وتتزايد، إضافة إلى وجود العديد من الانتقال و التغير من مهنة لمهنة أخرى وعمل إلى عمل آخر، كما توجد أيضا تغيرات وتنقلات واضحة ومتكررة من مكان إقامته إلى آخر. (2)

2-3- التنقل: تعرف المدينة على أنها مكان للتنقل الاجتماعي الكثيف و لهذا يرتبط التنقل بالحضرية ارتباطا ايجابيا و لا تحدث الهجرة من الريف إلى المدينة إلا في وقت الكوارث حيث ترتفع معدلاتها و إذا كانت المدينة أو المجتمع الحضري لم يظهر اعتباطا بل لأغراض استوجبها محيطها فمن هنا يمكننا تصور لعلاقة بين الريف و المدينة.

---

(1) يوحنا قمير: ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1982، ص:24

(2) فادية عمر الجيلاني، علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص:162

2- 4- التخصص: تكشف الكتابات الحضرية المتنوعة عن وجود تأكيد واضح على التخصص باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية في المدن، وذلك لأن الحياة في المدن اليوم تعتمد على التخصص بصفة أساسية، وهذ ا لأن المدن تقدم الخدمات و السلع الضرورية لأناس آخرين وتحصل بدورها على النقود لشراء الضروريات التي لا تنتجها. و الشيء الثابت و المؤكد أن المدن الكبرى لا تستطيع أن تحيا وتعيش لفترة طويلة بدون تنظيم عمليات نقل الغذاء أو الضروريات اللازمة لها من أماكن أخرى، و بذلك فإن المدن اليوم تكشف لنا عن وجود تنظيم اجتماعي معقد متسم بالتخصص وتقسيم العمل، و لهذا يوجد بها تخصصات متنوعة في مختلف المهن سواء بالنسبة للمدرسين و المحاماة وطلبة الجامعات و غيرهم من الفئات المهنية المتعددة في مجال الخدمات و الإنتاج.

5-2- الارتباط على أساس المصالح: تتسم الحياة الحضرية أو المجتمع الحضري بخاصية الترابط على أساس المحلية التي تتسم بها المجتمعات الريفية، وذلك ما نلمسه الجيرة التي لا تعتمد عادة على الزيارة المتبادلة و المشاركة في المناسبات و الأفراح [1] رغم أنهم لا يعيشون في المدينة بجوار بعضهم، إلا أن ارتباطاتهم ذات مصالح خاصة فقط.

6-2- حجم وكثافة السكان: إن المجتمع الحضري هو أكبر بكثير من المجتمع الريفي من حيث حجم وعدد السكان وهذا بامتيازه بكثافة سكانية عالية في الكيلومتر المربع الواحد.كما أن درجة التباين و التدرج الاجتماعي يظهر بوضوح في المجتمعات الحضرية وهذا على مستوى السلم الاجتماعي و الوظائف و المهن.[2]

7-2- عدم التجانس: من خصائص المجتمع الحضري خاصية عدم التجانس النسبي و ذلك لوجود العديد من وجهات النظر الاقتصادية و السياسية بالإضافة إلى الانتماءات الدينية و الخلفيات القومية و الطائفية إضافة إلى وجود مظاهر الغنى و الفقر بصورة واضحة في المدينة عنها في الريف، ونتيجة لذلك يتعامل الفرد في الغالب مع العديد م ن الناس الذين لا ينتمي إليهم لاعتبارات مختلفة، وذلك ما نلمسه في المدن المعاصرة.

(1) المرجع السابق، ص:163.
(2) نخبة علم الاجتماع، علم المجتمعات، 2003، ص:67.

2- 8- التفاعل الرسمي و العلاقات المعقدة: [1] نظرا لأن التفاعل في المدن يقوم على أساس رسمي أي أنه تفاعل من خلال وسائل الإعلام المتقدمة والمعاملات الرسمية التي تحكم علاقاتهم لذلك فإننا نجد أن العلاقات بين سكان المدن لا تقوم على أساس الوجه للوجه ولهذا فهي علاقات فاترة تحكمها الإجراءات و اللوائح و القوانين بصورة أساسية، وذلك على عكس ما هو ريفي ولهذا لا نجد في الوسط الحضري علاقات دافئة يمكن ان نلمسها من خلال تفاعلاتهم اليومية التي تخضع لتوجيهات وسائل الإعلام الرسمية.

2-9- الجماعات الثانوية: الواقع أن سكان الحضر يعيشون في حالة احتكاك دائم ومستمر بالعديد من المجتمعات البشرية خلال اليوم وذلك على ماهو حادث بين الموظفين في المكاتب،و في النوادي الأهلية ، وهذه الجماعات تختلف عن الجماعات الأولية التي توجد في المناطق الريفية.

حيث نجد في المدينة أن نفوذ الأسرة الكبيرة قد تقلص كما أن الجيران لا يعرفون بعضهم البعض و بذلك لا يتفاعلون فيما بينهم.

3- الأسرة الحضرية و خصائصها:

تمتاز الأسرة الحضرية بالبساطة حيث تتكون من أب و أم و أطفال في غالب الأحيان، و تبعا لذلك ضعفت العلاقات نوعا ما بين الأفراد المباشرين وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية و الضغوط الثقافية التي تستنفذ جهود الأفراد و تملأ وقتهم و تشغل تفكيرهم و يرى **ج. بلاندي** أنه عندما تدخل الأسرة إلى المدينة تتحرر من الضغوط و تتغير العلاقات القرابية فتسمح المدينة لأفرادها بالتخلي عن الالتزامات و الضوابط التقليدية و تسمح لها بالاختيار. [2]

و الأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية فتتقلص وظائفها و الأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصصا، فالأسرة الحضرية ليست المحيط الوحيد للفرد هناك مؤسسات أخرى تنافسها تقوم بالوظائف التي

---

[1] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص:164.

[2] Andrée Michel, sociologie de la famille, 1972, p 97.

تقوم بها الأسرة من قبل، فالأسرة الحضرية لا تراقب وحدها الفرد [1] فالأسرة الحضرية غير المنعزلة في المجتمع الكبير، بل تظهر أهميتها في الدور الذي تقوم به من اجل تقدمها و تطور المجتمع[2] و الأسرة و المدرسة هي أقوى المنافسين للتربية و التنشئة الاجتماعية للطفل زيادة على دور الإعلام التي تفرض نوعا من الاستهلاك و نوعها من السلوك و أصبحت علاقات الفرد مع أسرته تزداد ضيقا و ضعفا من حيث وظائف الأسرة الحضرية خاصة التنشئة جعلها لا تتدخل في تنظيم الحياة الاجتماعية الجماعية و تعويضها بالتنظيمات المختلفة جعل من الوقت المحدد للأسرة ضيقا جدا. [3]

و تتصف الأسرة الحضرية بأنها تعمل إلى جانب المؤسسات الأخرى و أنها تساهم معها مساهمة عضوية، كما أن الأسرة الحضرية تخضع الاجتماعي المفروض من طرف المجتمع الكبير. [4]

و الأسرة الحضرية ليست مجتمعا صغيرا تتوفر فيه كل مقومات الاكتفاء الذاتي بل هي وحدة ذات تخصص يتسع تدريجيا، فهي ليست الوحدة الكاملة الاقتصادية و الاجتماعية... الخ، أو مجتمعا صغيرا متكاملا أكثر من نظامه يشمل عددا من الوظائف الخاصة كما هو الحال بالنسبة للأسرة الريفية و الأسرة الحضرية تلك التي تسكن المدينة.[5]

و من خصائصها أنها أصبحت أكثر من الأسرة الريفية على اعتبار أن المدينة مركز اللقاءات و الاحتكاك عكس الأسرة التي تخضع للضوابط الاجتماعية التقليدية. [6]

4- أنماط الاستيطان في المجتمع المحلي الحضري:

تخضع معالجة الأنماط المحلية الحضرية و الريفية لعدة اعتبارات تحكم عملية التصنيف وهذه الاعتبارات تتمثل في طبيعة البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع، إضافة إلى ذلك هناك اعتبار يتعلق بمستوى التقدم الذي حققه المجتمع.

---

[1] R.Benkhelil: Définition et reproduction socio-démographique in réflexion surtes structures, Inpeap Mat, 1982, p 48.

[2] حسن محمود، الأسرة و مشكلاتها، دار المعارف، 1968، ص: 13.

[3] Jean Remy : La ville et l'urbanisme, E D Duculot, 1974, p131.

[4] Placid Rambaut: Societe rural et urbanisation 2eme édition de seuil, 1989, p 40.

[5] نور محمد عبد المنعم: الحضارة و التحضر، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، 1980، ص 16.

[6] محمد الجوهري و آخرون: علم الاجتماع الريفي و الحضري، ط2، دار الكتب الجامعية، 1973، ص: 65.

وهذا لأن المجتمعات المتقدمة تكون المدن فيها كبيرة الحجم وذات تحضر عال في حين أن الدول النامية ما تزال معظم مدنها صغيرة الحجم.

ولهذا يمكن تصنيف المجتمعات المحلية الحضرية طبقا لوظائفها الاقتصادية الأولية، حيث نجد هناك المدن الصناعية والتي لاحظ البعض أن من بينها المنتجة والمستهلكة...الخ.

كما أن هناك من يصنف الاستيطان الحضري حيث يصنف إلى " **مدن كبيرة"** و التي تعد بمثابة مجتمع محلي حضري حيث توجد فيها مراكز أساسية لكل منها وظيفتها الأساسية وعليه فهي تتضمن مجتمعات بداخلها، كما توجد المدن الصغيرة التي لا تتضمن المجتمعات المحلية بداخلها و إن كان الطابع الغالب بصورة عامة هو الطابع الحضري.

على ضوء هذه المعطيات يمكننا تصنيف أشكال الاستيطان الحضري إلى ما يلي:

4-1- النمط البيئي للمدينة: وهو يتشكل نتيجة للعمليات الاجتماعية الدينامية و التي تكون ذات تأثير على وضع السكان، وذلك يحدث نتيجة للتعديلات المستمرة للوظيفة و للإقامة خارج إطار مراكز المدن، ويصاحب هذه العملية اتساع في رقعة المدينة حو ل ركزها بإضافة مقاطعات أخرى لها خلال عمليات التوسع تلك، هذه العملية تسم ى بالدينامية والتي تتطلب بالضرورة إحداث تغيرات متنوعة لمقابلة الوضع الجديد بما في ذلك من تنمية- صحة - تعليم...إلخ.

- ولقد كشفت الدراسات المكثفة حول المدن وخاصة مدينة "شيكاغو" بالولايات المتحدة الأمريكية أن المدينة ترتب طبقا لسلسلة من المناطق المحيطة بمركز المدينة والتي يتسم كل منها بخصائص بيئية معينة تميزها عن المناطق الأخرى وفي ضوء هذه المعطيات وجدت خمس مناطق من هذا النوع في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في:

أ- منطقة وسط المدينة: وهي منطقة مركز الأعمال حيث يعيش فيها القليل من الناس و أرضها غالية القيمة.

ب- منطقة انتقالية: وهي تتضمن المناطق الحضرية المتخلفة والتي تكون فيها المباني فقيرة.

ج- منطقة سكن العمال.

د- منطقة سكنية: وتتسم بإقامة الأسر الغنية كما توجد فيها خنادق.

هـ- منطقة تجارية: وتضم الناس القادمين من المناطق الأخرى.

إذا من خلال هذا السرد نجد أن النمط البيئي للمدينة ذو أهمية واضحة حيث يكون لكل منها أحوال اجتماعية معينة من حيث الأسر و معدل الدخل ومستوى ا لمعيشة و غيرها.

4-2- المناطق الطبيعية للمدينة: توجد مناطق أخرى صغيرة نسبيا في المدن يمكن تحديدها باعتبارها ذات خصائص، ويمكن أن يطلق عليها اسم المناطق الطبيعية بمعنى أنها نتيجة لعمليات طبيعية أكثر من كونها إنتاج لخطط معينة، وهذه المناطق الطبيعية تنفصل عن ببعضها عن طريق طرق علوية أو قنوات مائية.[1]

4-3- الضواحي: تعتبر الضواحي وحدات بيئية من وحدات المدينة أو المجتمع المحلي الحضري و لا شك في أن نزوح السكان إلى ضواحي المدن ما هو إلا مؤشر من مؤشرات التحضر.

و الضواحي أو أطراف المدينة ما هي إلا وحدات اجتماعية مجاورة للمدينة المركزية ومعتمدة عليها على نحو ما ذهب إليه " ولترمارتن".

ويتنوع اعتماد الضاحية على المدينة بحيث تشمل الخدمات التعليمية

و الصحية و الترويحية...إلخ

- وتتميز الضاحية بأنها أكثر المناطق الحضرية بعدا عن مراكز المدينة و قد تكون الضاحية سكنية أو صناعية، وهي تظل تابعة للمناطق الحضرية على نحو ما أشرنا إليه سابقا.

و لقد اهتم علماء الاجتماع الحضري بالضواح ي فتناولها بالتحليل و التصنيف **"مشاينس هاريس"** في مقالة نشر ت له بعنوان **الضواحي** في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع حدد فيها الفروق بين الضاحية السكنية والضاحية الصناعية، وذكر أنه برغم أن الضاحية السكنية هو النموذج المناسب للضاحية، إلا أن الضاحية الصناعية لها بناؤها

[1] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص:170-173.

ووظيفتها التي تميزها عن الضواحي السكنية ولها وظيفتها بالنسبة للمدينة من حيث العمالة و الإنتاج. [1]

ثالثا: العلاقة بين الريف و الحضر و الحياة الاجتماعية

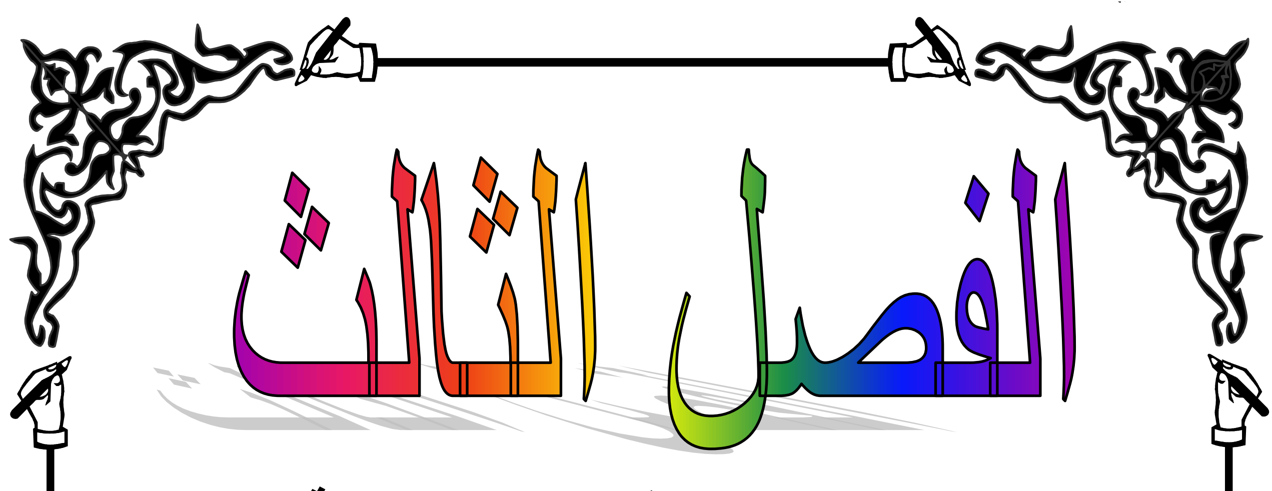
إذا كانت المدن لا تظهر هكذا اعتباطا و غنما لأغراض استوجبها محيطها فمن هنا يمكننا تصور العلاقة بين المدينة و الريف بأن هناك تفاعلا وثيقا بين الاثنين يتكون من الأفعال و ردود الأفعال المتبادلة، فهذه العلاقة ليست جامدة و لكنها متطورة مع العصور و الأحداث و الجهوية و المحلية، فهي علاقة تاريخية، فقد قامت العلاقة على أساس التبادل في الإنتاج مهما كانت درجة بساطته، حتى الحرفيين قد لعبوا دورا بارزا في هذه العلاقة إذ لم يكونوا من سكان المدن بل من سكان القرى، و لكنهم كانوا يزودونها بما تحتاج إليه من بعض الصنائع.

في العصر الصناعي تطورت فيه المواصلات، تغيرت العلاقة بين الاثنين فأصبحت لا تفتقر إلى الموارد الغذائية و الأشياء الضرورية بل تعدت إلى العلاقات الاقتصادية الكبرى، إذ أصبحت المدينة تؤدي وظيفتين إحداها محلية خاصة بها أي لسكانها و الثانية إقليمية خاصة بمحيطها الخارجي، و قد قسم جمال حمدان العلاقة بين الريف و الحضر إلى عدة محاور منها الثقافية و السكانية.

و الوقت الذي نجد فيه الجانب الثقافي لا يمكنه أن يزدهر إلا في وسط مدني أو حضري التي ترتكز فيها معظم و أهم النشاطات الثقافية و المراكز العلمية و الفكرية و الجامعات و المدارس الكبرى أو المعاهد العليا و هذا شيء طبيعي.

---

[1] فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص:173



المـــدخل النظـــري للتنميــــة

أولا: التنمية

1- مفهـــوم التنمية الريفيـة

2- نظـــــريات التنميـــــة

3- مبادئ وأهـــداف التنمية

4- أسس التنميـــة الـريفية

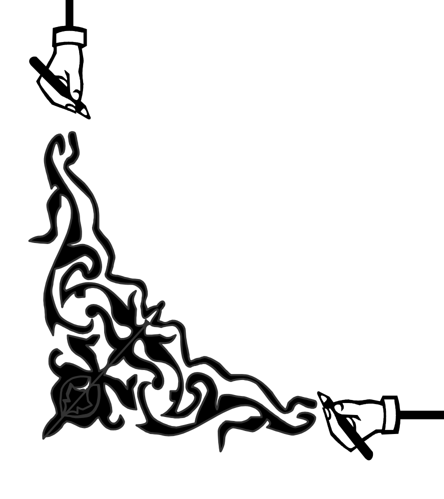
ثانيا: التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية الريفية المستدامــــة

2- أهـــداف التنميـــة المستدامـــــة

3- خصائص التنميـــة المستـدامـــة

4- أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة



لقد حظي مفهوم التنمية باهتمام الساسة والمخططين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية باعتبارها قضية تهم سائر بلدان العالم، ومن مظاهر هذا الاهتمام الدولي هو المؤتمرات العديدة التي عقدتها هيئة الأمم وحلقات البحث في محاولة لتحديد أبعاد هذا المنهج وأهدافه، ومن أحدث هذه الحلقات تلك التي انعقدت بنيويورك 1963 وحضرها عدد كبير من الخبراء الدوليين في التنمية، ويعد هذا التقرير من أهم الوثائق في الميدان.

ولقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها:"العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها"[1].

ووفقا لهذا التعريف تقوم تنمية المجتمع على عنصرين أساسيين هما:

- مساهمة الأهالي أنفسهم تطوعا في أعمال التنمية سواء بالفكر أو العمل.

- قيام الحكومة بتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها.

وهناك تعريف أخذ لمفهوم التنمية يقول:" هي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق، والتحضر والتعلم، الحراك الاجتماعي فضلا عن التوحدات الشعبة مع التاريخ.....".[2]

ويرى البعض الآخر أن التنمية تعني:"انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع".[3]

ولهذا التعريف عناصر أساسية أهمها:

-أن التنمية عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه

---

(1) الفاروق زكي يونس: تنمية المجتمع في الدول النامية ، مكتبة القاهرة الحديثة، د ت، ص ص 26، 27.

(2) السيد حسيني و آخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف ، مصر، ط3، 1977، ص ص 13،14.

(3) عبد الرحيم أبو كريشة: نظريات التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 ، ص 45.

-أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة أي أنها ليست ثابتة أو جامدة

-أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا و إنما تعدد طرقها و اتجاهاتها.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن تحديد مفهوم التنمية مرتبط بعدة اعتبارات أهمها:

- الظروف التاريخية التي ساهمت في تكوين المجتمع

- أن يقوم المضمون التنموي في إطار من الالتزام الحقيقي و التوافق الكامل مع القيم الدينية الصحيحة

-اتساق و تكامل البرامج المحلية مع البرامج القومية

-قيام برامج التنمية على الاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع

1- مفهوم التنمية الريفية:

إن مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم الشائعة و التي تعددت التعاريف في تنوله بغية الوصول إلى التنمية الصحيحة لهذه المجتمعات، والتنمية الريفية كما يرى بعض الباحثين مفهوم يتسم بالشمولية وهو يعكس اديولوجية أو سياسة اقتصادية واجتماعية.

ويعرف موشر MOSHER التنمية الريفية بأنها تغير في كل من التكنولوجيات والتنظيمات والأنشطة والقيم المجتمعة يؤدي إلى:

- زيادة فرص السكان الريفيين في السلامة الصحية وفي اتساع الأفق الفكري أو الذهني[1]

- توفير الطرق والوسائل المناسبة للتكييف مع تلك المتناقضات التي قد تنجم عن التغيرات الثقافية التي قد تأخذ مكانها في المجتمع.

- استغلال كافة الأراضي الزراعية الحالية والممكن إخضاعها للتنمية الزراعية بطريقة أكثر كفاءة.

ويقول نبيل جامع نقلا عن لودرميك ولوتياس LOUDERMIK . LOITOS [2]

"التنمية الريفية هي عملية مستمرة من التغير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكامنة وتحرك الامكانات الإنتاجية وتهيئ الخدمات التي تساعد الفقراء على

---

[1] A. Mocher.Thinking about Rural Devlopment, The Agricultural devlopment counil, New York 1976, pp 10-14.

[2] نبيل رمزي: التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992، ص 16.

إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات كما وتساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمان ويؤكد هذا التعريف على:

- توافر قاعدة معلومات عملية للتنمية.
- إبراز الدوافع الاقتصادية للمعنيين بالتنمية.
- توافر التكنولوجيا اللازمة.
- تدعيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين.

كما يعرف أوما UMA التنمية الريفية بأنها:" تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع استمرار وديمومة تلك العملية ومن هنا نجد ثلاثة أبعاد للتنمية الريفية وهي:[1]

- المساهمة العريضة وتعني تخصيص الموارد اللازمة وصفان وحولها لمحدودي الدخل.
- استمرار عملية التنمية.
- تحسين المستويات المعيشية للسكان الريفيين.

يتبين من خلال استعراض التعاريف السابقة حول مفهوم التنمية أنه من الصعوبة وضع تعريف متفق عليه يتضمن كل النواحي وعمليات التنمية الريفية، وإن كانت كل هذه التعاريف تشترك في توضيح مفهومها.

2- نظريات التنمية:

مازال موضوع التنمية يثير الجدل والنقاش في مختلف الدوائر العلمية، نظرا لاستخدامه في السياقات العلمية نظرا لاستخدامه في السياقات العلمية المتباينة واختلاف المنطلقات الفكرية الإيديولوجية وحداثة استخدامه في التراث السسيولوجي.

ولهذا فإنه من الصعب حسم موضوع التنمية حسما نظريا لأنها تنطوي على مشكلات بالغة التعقيد، ولذلك يبدو أن البحث الأمبريقي كفيل باختيار مدى كفاءة النظريات السوسيولوجية التي تطورت في مجتمعات غربية في دراسة واقع البلدان النامية.

---
[1] نبيل رمزي، المرجع السابق، ص 15.

وفي إطار هذه المراجعة النظرية في علم الاجتماع تعددت المحاولات التي بذلت في تصنيف النظريات حيث أن كل اتجاه يحدد مسار التنمية من زاوية معينة ولذلك سنتناول من خلال هذا الطرح أن نعرض ونحلل أهم هاته الاتجاهات والتي تخدم موضوع التنمية والمرتبط أساسا بالتنمية الريفية التي هي جوهر بحثنا ولذلك نقسم الموقف النظري إلى:[1]

*** نظرية التحديث:**

1 -الاتجاه الكلاسيكي

2 -اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات

3 -الاتجاه التطوري المحدث

4 -الاتجاه السلوكي

*** الماركسية وقضايا التنمية والتخلف:**

1 -الماركسية الكلاسيكية

2 -الماركسية المحدثة

أ- نظرية التحديث:[2]

إن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الذي يميز الاقتصاديات المتطورة ولقد استند هذا التصور إلى فكرة مفادها أنه يمكن وصف المظاهر العامة لكل المجتمعات التقليدية والمتقدمة، الأمر الذي جعل أنصاره ينظرون إلى التنمية على أنها انتقال من نمط إلى آخر ، ولعل أبرز الاتجاهات المشكلة لنظرية التحديث هي:

أ- 1- الاتجاه الكلاسيكي:

لقد حاول كل من دوركايم وماكس فيبر صياغة نظرية بديلة للماركسية لدراسة نشأة النظام الرأسمالي، حيث حاول دوركايم تقسيم المجتمع إلى قسمين (تقليدي وحديث) وذلك في رسالة الدكتوراه بعنوان"تقسيم العمل الاجتماعي" والذي نشر في 1893 حيث وضح أنه في المجتمع التقليدي يقوم الناس بأعمال الزراعة تعتمد على عدد من الأسر

---

(1) إسماعيل قيرة: في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 02.
(2) المرجع نفسه، ص03.

الفلاحية التي تسكن القرى، ويقوم الضبط الاجتماعي (التضامن) في هذه الظروف على أسلوب مشترك وسماها" بالتضامن الآلي" فهي آلي أما النوع الثاني من المجتمع والذي يبنى على إشباع حاجات معينة دينية واقتصادية فهو المجتمع الأكثر تعقيدا وتكاملا ويطلق عليه اسم "التضامن العضوي".[1]

أما ماكس فيبر فعرض إطاره النظري في مؤلفه الشهير"الأخلاق البروستانية وروح الرأسمالية" والذي ضمنته شواهد كمية وكيفية ولقد اهتم بتوضيح العلاقة بين الدين والاقتصاد من منظور تاريخي بنائي.

حيث يبدأ "فيبر" بتوضيح قضية أساسية هي أنه هناك علاقة تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ويترتب على هذه العلاقة ارتباط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية التي تقدس العمل وتعقلن التنشئة الاجتماعية للفرد.....الخ.

وقد أولى "ماكس فيبر" الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة وروح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية أهمية خاصة في تفسير منشأة النظام الرأسمالي بوصفه نموذج الشعبة الذي حققه المجتمع الغربي[2]

ولقد تعرضت أراء فيبر و دوركايم إلى انتقادات عديدة منها:

- تشير بعض الشواهد التاريخية إلى أن هناك ديانات أخرى لا تختلف كثيرا عن كل من المسيحية واليهودية.
- لا ترتبط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية على اعتبار أن الرأسمالية بأشكالها المختلفة قد نشأت قبل ظهور البروتستانتية.
- إغفاله لعوامل أخرى مثل التجارة والإمبريالية والتقدم التكنولوجي.

---

[1] أندرو بشير: مدخل إلى علم الاجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص ص 108، 109.
[2] عبد الرحيم أبو كريشة، المرجع السابق، ص ص: 75، 76.

2- اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات:

ويقوم هذا الاتجاه على استخلاص العلماء الاجتماعيين الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم التقدمية ومقابلتها بنقضها المتخلف ويمثل هذا الاتجاه كل من بارمونز- هوسيلنز- جالتونج- ليفي.

ويقوم هذا الاتجاه على الأسس التالية:[1]

- تحديد السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية باعتبارها نماذج مثالية.
- تحديد السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في مجتمعات البلدان النامية
- تصنيف هذه الخصائص الأساسية المقابلة لها في مجتمعات البلدان النامية.
- تصنيف هذه الخصائص وترتيبها تبعا لنموذجين يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية (نموذج للتقدم وآخر للتخلف)
- صيغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ولقد وجهت عدة انتقادات لأنصار هذا الاتجاه منها:[2]

- أن وصف أنصار هذا الاتجاه للمجتمعات النامية بخاصية الخصوصية فيه نوع من التعسف وذلك لأن هذه المجتمعات تعرف قدرا كبيرا من العمومية .
- لم يستطع هذا الاتجاه أن يزود بلميكانيزمات الواقعية والسبب هو أن أصحابه غالبا ما يجردون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخي والبنائي للدول النامية.

3- الاتجاه التطوري المحدث:

ويضم هذا الاتجاه إسهامات متنوعة تقوم أساسا على إعادة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والإفادة منها في دراسة الدول النامية والمثال الكلاسيكي الذي يعبر عن هذا الاتجاه هي محاولة "بارسونز" تحديد العملية التطورية ومكوناتها ومحاولة "والت روستو" عن مراحل النمو.

---

[1] إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص: 08.

[2] عبد الرحيم أبو كريشة، المرجع السابق، ص ص: 77، 78.

والجدير بالإشارة أن "روستو" في كتابه"مراحل النمو الاقتصادي: البيان اللاشيوعي" حاول إعطاء صورة عن تطور المجتمعات البشرية التي يمكن أن ينسب أي مجمع من حيث مستوى لتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد تعرض أصحاب هذا الاتجاه إلى جملة من الانتقادات منها:

- انتقادها إلى الصدق الأمبريقية والكفاءة النظرية والفعالية التطبيقية.
- حاول روستو وضع قانون عام للنمو الاقتصادي ينطبق على كل المجتمعات بالرغم من الاختلافات في الظروف التاريخية والمجتمعية.[1]

4- الاتجاه السلوكي:

ولقد كانت إسهامات أصحاب هذا الاتجاه في التنمية باهتمامهم بتوضيح قضية أساسية هي أن عملية التنمية ترتبط بتغير توجهات أفراد المجتمع سواء من الناحية القيم والسلوك أو الحوافز، ويعتبر "ماكليلاند" من أهم منظري هذا الاتجاه فلقد أشار إلى الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي من أهم دعائم التنمية وتستند إلى:

- تطوير دافعية الإنجاز.
- تحديد القيم والدوافع في رفع معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بشؤون الآخرين.
- حشد مصادر الإنجاز العالية السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ورغم أهمية ما طرحه أصحاب هذا الاتجاه إلا أن أطرهم التصورية تفتقد البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية خالصة.

وبناء على ما تقدم يبدو جليا أن مهما تباينت طروحات اتجاهات التحديث واختلفت أطرها التصورية إلا أنها تنطلق من النظرة الثنائية والفهم التواصلي والتشخيص التدريجي للتنمية التي تدور حول الحركة الاجتماعية من البسيط إلى المعقد.[2]

ثانيا: الماركسية وقضايا التنمية و التخلف

1- الماركسية الكلاسيكية:

---

[1] مريم أحمد مصطفى عبد المجيد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص: 93.
[2] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص: 17، 18.

قدم ماركس نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية وحاول تبعا له تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة.

واستنادا إلى مناقشاته حول البناء الفوقي والتحتي وقوانين التطور الاجتماعي والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج حدد ماركس خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات.[1]

ولعل أهم هذه المراحل هي على الترتيب التالي:

أ- مرحلة الإنتاج البدائي : حيث كانت وسائل الإنتاج جماعية، وكانت أدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة ثم القوس والنهم.

ب- مرحلة العبودية : وهنا بدأ الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى "رقيق" ملزمين بفلاحة الأرض.

ج- مرحلة الإقطاع: وفي هذه المرحلة تطورت وسائل الإنتاج واستخدام المحراث، وتملك الإقطاعيون وسائل الإنتاج وخاصة الأرض وكان الفلاحون يعملون في الأرض مقابل أجر معين يدفعه الإقطاعيون.

د- مرحلة الرأسمالية : هنا حلت البرجوازية محل الإقطاع وظهرت في هذه المرحلة طبقتان البرجوازية والبروليتاريا، والبرجوازي يملك وسائل الإنتاج والبروليتاريا هي عامة الشعب.

هـ- المرحلة الاشتراكية : وهي المرحلة المترتبة على المرحلة الرابعة والتي يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو من الطبقات.[2]

2- الماركسية المحدثة:

تنظر الماركسية المحدثة إلى التنمية على أنها تحسين في الحياة الاجتماعية للمجتمع، واهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث، ودعت إلى ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي.

---

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 19.

[2] عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص: 19، 20.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه: بول باران- شارل بتلهايم- فرانك وغيرهم، فالأول يعتقد أن التنمية ثورية وليست تطورية وأن التخطيط الشامل هو طريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة.

أما "بتلهايم" فيرى أن ظاهرة التخلف تربط بعدة عوامل منها:

التبعية، الاستغلال والتجمد في حين ينظر "فرانك" إلى التخلف باعتباره يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وتميز الماركسية المحدثة في شكلها المحدث إلى تناول التنمية تمتاز بالتعددية وأهمها(نظرية الإمبريالية- نمط الإنتاج- التبعية).[1]

ولقد وجهت انتقادات عديدة إلى الفكر السسيولوجي سواء القديم منها أو الحديث منها:

فيما يخص التحول الحتمي إلى الاشتراكية فإن الثورات الشيوعية قد حدثت في بلدان شبه رأسمالية ولم تحدث في اكبر البلدان الرأسمالية مثل ألمانيا.

- افتقار الفكر الماركسي في تحليله للتنمية البديل الذي هو مطلب أساسي لأي نظرية في التنمية.

- يؤكد الواقع انه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي سواء كان ذلك النموذج (سوفياتي، صيني، كوبي....الخ) قابل للتطبيق بالصورة نفسها في كل مكان.[2]

مبادئ التنمية:

لقد تعددت الدراسات في ميدان التنمية سواء كانوا من رواد علم الاجتماع أو الاقتصاد أو غيرها، وبذلك تعددت الآراء والاتجاهات مما أدى إلى بروز مجموعة من المباديء الأساسية التي يجب الأخذ بها عند التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية وعلى هذا الأساس قمنا باختيار نموذجين في دراسة مباديء التنمية وهما: دراسة التنمية في وصف الأمم المتحدة ومبادئ التنمية عند "جودانف".

1- مبادئ التنمية في دراسات الأمم المتحدة:

(1) إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص: 20.
(2) عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص: 63.

لقد طور دارسو التنمية في الأمم المتحدة مجموعة من المباديء في اول دراسة منظمة عن قضية التنمية صدرت عن وكالات الأمم المتحدة تعد من أهم المباديء التي صدرت عن دراسات التنمية بوجه عام وهذه المباديء هي[3]:

- يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع ويستهدف هذا المبدأ استشارة مشاركة الأهالي واهتمامهم ببرامج التنمية والانتقال من مجال الاحتياجات إلى مجال المصالح.
- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة وهي في هذا تختلف عن أنشطة الإصلاح المحلي التي يمكن أن تتم من خلال جهود متخصصة متباعدة.
- اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية لأن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة فحسب، وان القيادات الشعبية قد تكون لها من الفاعلية في الدعوة إلى التجديد ما يفوق القيادات المدعمة بالأسانيد المنطقية.
- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برنامج التنمية من خلال برامج التربية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات والنوادي...الخ.
- يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على مستوى المجتمعات المحلية أو المجتمعات الوسيطة وتوظفها في خدمة أهداف خطة التنمية.
- إعداد برنامج للتنمية على المستوى القومي أي اعتناق سياسة اجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة.

2- مباديء التنمية عند "جودانف" ولقد قامت جودانف بتحديد مجموعة من المبادئ الأساسية للتنمية تتمثل نظرها فيما يلي[1] :

- تحقيق التنسيق الكامل بين كافة برامج التنمية.

---

[3] نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص ص: 200-202.
[1] نبيل السمالوطي: المرجع السابق، ص ص : 202، 203.

- أن يكون مسؤولو التغير على دراية كاملة بالملامح الأساسية لثقافة المجتمع المحلي الذين سيعملون به.

- يجب أن تنطبق البرامج بحيث تؤدي إلى خلق القيم الإيجابية لدى المواطنين.

- يجب اجتذاب مشاركة الأهالي في كافة عمليات التنمية.

- يجب على الأخصائيين العمل مع المجتمع من حيث هو.

و من خلال عرض بعض تصورات الدارسين حول مبادئ التنمية وتصورات أخرى مثل مباديء التنمية عند "نلسون آنف" نجد هناك اتفاق المباديء في شكلها العام ولكن كل دارس يعالج التنمية من وجهة نظر خاصة.

أهداف وأسس التنمية الريفية:

تعتبر التنمية الريفية دعامة من الدعائم الأساسية في اقتصاد الدول و ركيزة من ركائز بناء المجتمع و لهذا فهي تقوم على مجموعة من الأسس و المتمثلة في النقاط التالية:

1- يجب أن تلبي برامج التنمية الريفية الاحتياجات الرئيسي ة للمجتمع و أن تهدف إلى إشباع الحاجات التي يعبر عنها السكان.

2- أن تهدف برامج التنمية إلى تحقيق النحو المتوازن أي أن تكون متعددة الأهداف حيث تشمل المجالات الاقتصادية الاجتماعية الصحية ...الخ

إذ أن التنمية الريفية عملية موحدة تقوم على رفع مستوى القطاعات في المجتمع الريفي

3- العمل على تغير أنماط السلوك الاجتماعي و وخلق الوعي وإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع.

4- أن تهدف برامج التنمية الريفية الفائدة لجميع فئات المجتمع ففي مجال التعليم يجب أن تعد برامج لتعليم الكبار بالإضافة إلى برامج الطلبة وبرامج تثقيف المرأة...الخ.

5- يجب أن تكون برامج التنمية المحلية والإقليميةِ جزءا من الخطة العامة.

6- يجب دعم وتطوير المشروعات المحلية الأهلية مادامت تلاءم في أهدافها أهداف الخطة العامة للتنمية.

7- يجب تسلسل البرامج حسب أهميتها وذلك بالنسبة للتخطيط والتنفيذ.

8- يجب أن تعتمد برامج التنمية على الدراسات والإحصائيات والتجارب في كل مرحلة من مراحلها وذلك في حدود الإمكانيات.[1]

[1] محمود الأشرم: مرجع سابق، ص ص: 163، 164.

ثانيا: التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية تحاول تحقيق رفاهية الإنسان وتقدمه في نفس الوقت تحفظ بيئته ومن هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة.[1]

رغبة من بعض الباحثين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد ووضعوا تعريفا محدودا، وترتكز بعض التعريفات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".[2]

إن التنمية المستدامة من منظور اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي أصبح شائعا في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي"هي التقدم الذي يلي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

وفي قمة الأرض 1992 والتي عقدت في "ريو دي جانيرو" كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة " 21" والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن 21.[3]

وتشير مختلف التعريفات حول التنمية المستدامة إلى عنصر الإنصاف أو العدالة، فهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم و الذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية.

لكن تحقيق هذين النوعين من الإنصاف لن يأتي في ظل الهيمنة المطلقة لرأس المال العالمي وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات

---

[1] نوزد عبد الرحمن الهيتي: التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلات الجندول ، السنة الثالثة، الأردن، العدد 26، نوفمبر 2005.

[2] عمر الشريف: استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة ، أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة، الجزائر، ص 173.

[3] stephen manched, http://www.maroc-ecologie.net/rubrique.php3?idrubriaue=1 2005

الكونية الاجتماعية إذ من خلال تعريف التنمية المستدامة على أنها:"هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" [1] نستنتج ما يلي:

- أن التنمية المستدامة تقدم النفع لجميع البشرية دون استثناء وعلى الأمد البعيد.
- إنها تفي بتلبية مطالب الحاضرين دون المساس بالأجيال القادمة.
- التنمية المستدامة تتصف بالاستقرار مع الاستمرار والتواصل وترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي:
- الجانب الاجتماعي وهو إنشاء علاقة بين الطبيعة والإنسان مع تطوير البشرية دون أن ننسى الثقافات المختلفة للمجتمع مع مشاركة أفراد الشعب كافة في صنع القرار.
- الجانب الاقتصادي والذي يركز على رفاهية المجتمع إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال.
- الجانب البيئي: وهي تسخير الإنسان في خدمة البيئة والمحافظة على العنصر الايكولوجي والعناصر البيئية.

لذا فإن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب إتباع سياسات فنية ذات آثار فعلية مع إجراء إصلاحات مؤسسة بإشراك جميع القطاعات مع مختلف المستويات المتعلقة بالتنمية المستدامة دون تحميل المسؤولية للدولة فقط أو قطاع دون آخر.

لهذا فإن هذه الأخيرة مبنية على ما هو مجود بالفعل لأن تحقيقه هو بمثابة هدف محدد وليس نشاطا...."أمر تحقيقه للمدى البعيد"

2- أهداف وخصائص التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا عن طريق التوفيق بين العناصر الأساسية المتمثلة في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجتمعة ولذلك من بين أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.
- ضمان مستوى سكاني مستقر.

---

[1] عمر الشريف، المرجع السابق، ص: 173.

- المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها.
- تنشيط النمو حيث يجب أن تتوجب التنمية المستدامة نحو معالجة مشاكل القطاعات الكبيرة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.
- دمج الشؤون البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرارات. [1]

وبالتالي يعتبر البشر أهم هدف للتنمية المستدامة فهي تسعى لتلبية حاجياتهم وتنظيم حياتهم حتى يكونوا قادرين على التعامل مع الموارد الطبيعية بمعرفة وحكمة.

فالتنمية المستدامة كطائر ذو جناحين أولهما التنمية الاجتماعية المتواصلة وثانيهما التنمية الاقتصادية المتواصلة والتي تمكنان المجتمع من رسم خطط حكمية لاستخدام مواردهما الطبيعية وزيادة دخولهم الاقتصادية وتنظيم حياتهم الاجتماعية.

خصائص التنمية المستدامة:[2]

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة و التي ندرجها على شكل نقاط:

-أن التنمية المستدامة تصنع لتلبية الحاجات الأساسية للفرد داخل المجتمع في المقام الأول
-أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
-البعد الزمني يعتبر هو الأساس في التنمية المستدامة، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة.
-هي تنمية متكاملة نقوم على التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد و اتجاهات الاستثمار و الاختيار التكنولوجي و الشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم و انتظام.
-هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء و الماء و التربة.
-تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها و تنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية و الاستقرار النفسي و الروحي للفرد و المجتمع.

---

[1] عدلي أبو طاحون: إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص ص: 149، 150.

[2] المرجع نفسه، ص ص 150،151.

3- متطلبات و أبعاد التنمية المستدامة:

إن من خلال دراستنا لمفاهيم التنمية المستدامة نلاحظ أنها تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة و يمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية، البشرية، البيئية، التكنولوجية .

3 1- - الأبعاد الاقتصادية [1]: من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحت تعني الاستدامة الاستمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة،و يكون قياس هذا الرفاه بمعدلات الدخل و الاستهلاك و يتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام و المسكن و النقل و الملبس و الصحة و التعليم ....الخ و من أهم الأبعاد الاقتصادية:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الحد من التعاون في المداخيل.
- تحسين اقتصاد السوق و تشذيبه.

3-2- الأبعاد الاجتماعية[2]**:** و تركز هذه الأبعاد على أن الإنسان هو جوهر التنمية و هدفها النهائي، و يهتم بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توزيع الموارد و تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار و الحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية و دقة و من أهم هاته الأبعاد هي:

- تثبيت النفوذ الديموغرافي.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- الصحة والتعليم.

---

(1) عمر الشريف، مرجع سابق، ص ص: 150- 153.

(2) stephen manched, http://www.maroc-ecologie.net/rubrique.php3?idrubriaue=1 2005

- الوعي وتغير الاتجاهات.[3]

3-3- الأبعاد البيئية : ويركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم"الحدود البيئية" والتي تعني أن كل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها وبالتالي فإن الاستدامة من منظور بيئي نعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة ومن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة ما يلي:

- إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير القطاع النباتي
- حماية الموارد الطبيعية
- صيانة المياه
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

4-3- الأبعاد التكنولوجية: إن من أهم الأبعاد التكنولوجية في التنمية المستدامة ما يلي:

- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية
- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية
- الحد من انبعاث الغازات
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون
- المحروقات والاحتباس الحراري

بعد أن عرضنا الأبعاد الأربع الرئيسية للتنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:[1]

- تقليل النفايات ومنع التلوث
- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد، فالنظام الزراعي في بعض الدول المتقدمة مبدد الموارد ففي الولايات المتحدة الأمريكية 78% من إنتاجها من الحبوب موجهة كغذاء للحيوانات.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

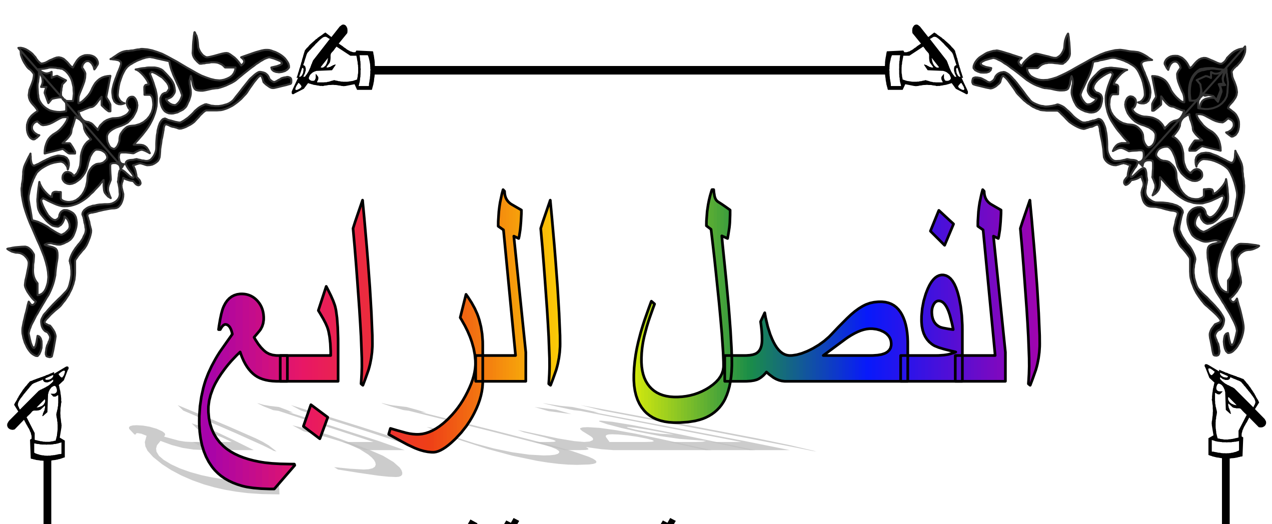
---

[3] عمر الشريف، المرجع السابق، ص ص: 150- 159.
[1] عمر الشريف، المرجع السابق، ص ص: 156-160.

كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا:

- نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

- مراعاة المعايير الايكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية حتى تكون التنمية على أسس اجتماعية واقتصادية وايكولوجية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة.



سياسات التنمية الريفية في الجزائر

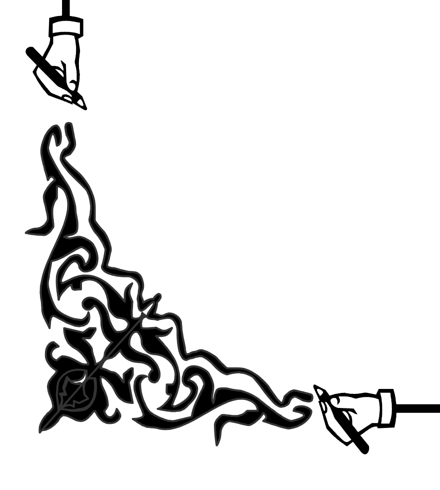
أولا: التنمية الريفية قبل الاستقلال 1830- 1962

ثانيا: سياســــة التسيير الذاتي 1962- 1970

ثالثا: سياسة الثورة الزراعيــــة 1971 - 1980

رابعا: الاستراتيجية التنموية وتحسين القطاع العام 1981- 1990

خامسا: سياسة إجراءات التعديــــل الهيكلي 1990- 2000



أولا: التنمية الريفية قبل الاستقلال

لقد عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسو فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها.

ولقد كان نظام الملكية في الريف الجزائري قبل عام 1830بسيطا يعتمد على: العرف، التقاليد، القانون الإسلامي...الخ ويقوم على أربعة فئات: أرض البايلك و أرض الجماعة (العروش)، أرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك).

- فأراضي الحبوس (الوقف) فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أ و الأشخاص.[1]

- أما أرض الدولة (البايلك) فهي الأرض الوحيدة التي كان لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلا ح الجزائري وقد سميت بهذا الاسم تمييزا لها عن غيرها من الأراضي.

- أما ملكية الأرض الجماعية (العرش) فتسود في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي...

- أما فيما يخص أراضي الملك التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية ويتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل البحري إلا أن الملكية التي تعود إلى الجزائريين تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات.

- ويعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر نقطة تحول أخرى عرفه ا المجتمع الجزائري إذ يعتبر استعمار إسكان وليس استعمار استغلال ، ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر.

ولقد تكونت أولى الجماعات التي استقرت بالجزائر من جنود وضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1830، وتمكن نفر مكنهم من شراء الأرض الواقعة حول الجزائر العاصمة وضواحيها، وكان نتيجة لهذا أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم،

---

(1) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري "تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص 70.

إذ لكي يثبت أحد أبناء الريف ملكيته للأرض للإدارة الفرنسية عليه أن يجر وراءه أفراد العشيرة كلهم وعليه أن يتحمل نفقات كبيرة، الأمر الذي يضطر معه في الأخير إلى التنازل على أرضه للفرنسيين.

- وبهذه العملية المنظمة وطويلة الأمد، أدت حركة الاستيطان إلى تشتيت النمط الزراعي والبناء الاجتماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل وأراضي الفلاحين.

الجدول التالي يوضح تطور ملكية الأوروبيين في الجزائر من سنة 1850-1951:[1]

السنة	المساحة بالهكتار
1850	150.000
1870	760.000
1900	1682.000
1930	2364.000
1940	2720.000
1951	2727.000

وهكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان وأصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين.[2]

ولقد تسببت هاته السياسة في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في الريف، وكان ذلك بداية لظهور(الفردية)في الإنتاج الزراعي.

ولقد دلت الإحصائيات أنه حتى سنة 1950لم يكن في الريف الجزائري إلا حوالي 10% ممن يعملون بنظام الخماسة و12%من الرعاة.أما العمال الذين يحصلون على أجور

[1] محمد سويدي، المرجع السابق، ص 76 .

[2] bourdieu pierre.Sociologie de l'Algérie ,Paris,p.v.p,1970,p :109

زراعية(دائمون وموسميون)فلم تتجاوز نسبتهم 12%سنة 1954 بالإضافة إلى وجود مليون من الريفيين العاطلين وهكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى:

- 120 ألف عامل زراعي دائم يعملون في المتوسط 180 يوما في السنة

والجدول التالي يوضح: توزع الاستغلالات الزراعية بحسب مساحتها والفئة التي صنفت على أساسها علم 1951[1]:

المساحة الاستغلالية	عدد الاستغلالات			المساحة بالألف هكتار		
	معمرون	جزائريون	المجموع	معمرون	جزائريون	المجموع
أقل من 1 هكتار	2393	105.954	108.347	0.8	37.2	38
من1 إلى أقل من 10 هكتار	2039	332.529	337.568	21.8	1.341.3	1.368.1
من 10إلى أقل من50 هكتار	5585	167.170	172.755	135.3	3.185.8	3.321.0
من50 هكتار إلى أقل من 100 هكتار	2635	16.580	19.215	186.9	1.096.1	4.283.0
من100 هكتار فأكثر	6385	8.499	14.884	2.381.9	1.688.8	4.070.7
المجموع	22.037	630.732	652.769	2.726.7	7.349.2	10.0759

المصدر: الإحصاء السكاني العام للزراعة الجزائرية عام1951

ويشير الجدول إلى التركيز الشديد في ملكية الارض تبعا للأصناف المحددة أعلاه وما ذكرناه سابقا.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، تر:عبد المجيد أساسي، مركز الأبحاث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، د.ت، ص:22

- ولم يغير الاستقلال بصورة جوهرية من الوضع الذي كان عليه توزيع الأراضي إلا أن سياسة التسيير الذاتي أعطى مصداقية أكثر في التسيير مقارنة مع الوضع المتأزم خلال الفترة الاستعمارية.

ثانيا: مفهوم التسيير الذاتي: تختلف تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن غيرها من التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية بأنها طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم ومصانعهم هادفين من وراء ذلك تقويض البناء الاجتماعي والاقتصادي للجزائر ما بعد الاستعمار، ولهذا بادر العمال و الفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيمانا منهم ووعيا بضرورة مواصلة عملية الإنتاج خصوصا في تلك الظروف القاسية من جهة والتي تتسم بالحماس و العمل الثوري من جهة أخرى.

- فإذا حللنا عبارة " التسيير الذاتي" (أتوجستيون) و التي هي مرادفة لمفاهيم التشاركية و التعاونية وحق تقرير المصير، نجد أنها تتكون من مقطعين:

- أوتو : ومعناها ذاتي
- جيستيون: ومعناها التسيير أو الإدارة

وبالجمع بين المقطعين يتكون مصطلح "التسيير الذاتي"[1]

ولقد عرف التسيير الذاتي

في "المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية بأنه:" نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي و الاجتماعي يمثل محتواه الإيديولوجي السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوي و المادي بثمرة إنتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية..."[2] .

---

(1) محمد السويدي، مرجع سابق، ص:120

(2) جبهة التحرير الوطني. المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي، الجزائر، 1968، ص:07.

ويعرف التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه:" تسيير العمال الديمقراطي للمنشأت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو تم تأميمها" وبناء على هذا التعريف فإن التسيير الذاتي يقوم على ثلاثة دلالات رئيسية:

أ - الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة.

ب -الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح العامة التي تحددها الدولة.

جـ- حصول العمال و الفلاحين على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية.

- كما أن مفهوم التسيير الذاتي مرادف لمفاهيم (الجماعة- التعاونية- حق تقرير المصير- التسيير الذاتي...الخ) إذا لهذه المفاهيم معان متقاربة فهي تعني الملكية ونمط التسيير ونوع حياة المشاركين لا تخرج عن كونها نوعا من الديمقراطية الاقتصادية سواء في الماضي أو في الحاضر، ومهما يكن الاختلاف أو التشابه بين التعريفات السابقة، فإن طابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ:" الملكية الجماعية في الممتلكات التي استرجعها المجتمع الجزائري بعد رحيل المعمرين ونقل تسييرها إلى مجموع العمال و الفلاحين...".[1]

-وبناء على ما سبق يمكن القول أن تجربة الجزائر في التسيير الذاتي في القطاع الزراعي تعتبر الأولى من نوعها في الوطن العربي، كما تعتبر أكبر تجربة اقتصادية و اجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال، وذلك سواء بالنسبة لمساحة الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا أم بالنسبة لعدد العاملين فيها. فهي لهذا تستحق البحث و التقييم.

---

[1] محمد السويدي، مرجع سابق، ص: 121.

مراحل تطبيق التسيير الذاتي في القطاع الزراعي:

لقد تم تطبيق أسلوب التسيير الذاتي في القطاع الزراعي في الجزائر بثلاثة مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى: وقد بدأت بظهور" الأملاك الشاغرة"بعد رحيل المعمرين خلال صيف 1962، حيث بدأ الإشراف الفردي و الجماعي على المزارع الشاغرة من طرف منظمات وطنية تمثلت في وحدات جيش التحرير، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهذا من أجل حماية هذه المزارع باسم" المصلحة العامة" وذلك عندما أصدرت مرسوما بتاريخ 24 أغسطس1962، يمس الأملاك الشاغرة، ويمنع تهريب الآلات الزراعية.

وبحلول سنة 1963 أصبح القطاع الزراعي المسير ذاتيا . يمثل تقريبا نصف أراضي المعمرين التي توزعت على الفلاحين الجزائريين.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة التأميم الجزئي و التي امتدت من شهر مارس إلى شهر جوان من سنة1963. وقد شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين حيث بلغ عددها 127 مزرعة تضم حوالي 200.000 هكتار.

- المرحلة الثالثة: وتتمثل في مرحلة التأميم الكامل للأراضي الزراعية التابعة للمعمرين وذلك في أكتوبر سنة 1963، بحيث أصبحت الأراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة2.632.000 هكتار من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر فرنسي.

- إن المتتبع لتطور تجربة الجزائر في التسيير الزراعي الذاتي يلاحظ أنها تعرضت في سنواتها الأولى لعدة مصاعب تمثلت أهمها في نقص الآلات الزراعية الكافية، وتعقيدات إجراءات التسويق، ونقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير بالإضافة إلى عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي و الأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال، ومع هذا فقد استطاع التسيير الذاتي أن يعمل بشكل سليم في الوحدات التي منحت فيها المبادرة للفلاحين وقدمت إليهم الوسائل الكافية.

- حتى أن "ميشال لوفي" صاحب كتاب" الفلاحون الجزائريون" كتب منذ عدة سنوات يقول"....كانت لجان التسيير تعمل بانتظام، وتسود بين العمال الروح أكثر م ن اتجاهها

الفردي، ولكن في السبعينات 1975 قررت الدولة منح المزيد من المبادرة و اللامركزية في التسيير و التسويق لعمال الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا، على أن يتحملوا في ذات الوقت النتائج المترتبة عن هذه المبادرة، بعد أن سلمتهم الثورة أخصب الأراضي من الدعم المادي و المعنوي"[1].

ثالثا: سياسة الثورة الزراعية 1971- 1980

في إطار تطبيق الثورة الزراعية تم وضع بنية قانونية جديدة وقد تمثلت هذه البنية في تعاونيات" الثورة الزراعية" والتي بدأت وكأنها أكثر فعالية من البنية القديمة" التسيير الذاتي"[2] ولقد تميزت هذه المرحلة بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي بـ: 0.88% واتخذت عدة إجراءات ، ومنها خصوصا الثورة الزراعية في 1971 و التي استهدفت تحويل العالم الفلاحي و الريفي وإدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد [3] وتتمثل اختيارات الاستراتيجية التنموية وتوجيهاتها في:

- تدعيم الاستقلال الوطني وبناء اقتصاد قومي أكثر تحررا من التبعية للخارج
- بناء مجتمع اشتراكي يدخل علاقات اجتماعية جديدة للإنتاج ويضمن توزيعا عادلا لنتائج التنمية، مانحا الأولوية لرفع مستوى معيشة الفئات الأكثر حرمانا.
- تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة في مستوى معيشة وترقية الإنسان الجزائري ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فإن الاستراتيجية التنموية قد وجهت في اتجاهين يرميان إلى[4]:

أ -تضييع قومي فادر على مضاعفة التوظيف.

ب -زراعة مهيكلة ومنتجة قادرة على الاستجابة للحاجات الغذائية المتنامية للشعب المتزايد بدوره بسرعة.

-ومن أجل هيكلة الزراعة ومحاولة تحديثها وتزويدها بالتجهيزات و العتاد و الكفاءات اللازمة لذلك، كان لابد من القيام بعمليات إصلاح زراعي عميقة وتغيير وجه الزراعة ويعتبر ميثاق "طرابلس" كأول وثيقة رسمية حددت ضرورة الإصلاح الزراعي بعد

---

[1] جبهة التحرير الوطني: الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الجزائ، مطبعة الحزب، 1973، ص 7 .

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982،ص:294

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص 32.

[4] حسن بلقاسم بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر "تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية"، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص 94.

الاستقلال وقدمت هيكل هام للتطوير الاجتماعي أكثر اتفاقا مع العقيدة "اللينية" للمرحلة الانتقالية للاشتراكية حيث أن إدارة الثورة يجب أن تكون من طرف الطبقة العاملة، كما قدم" ميثاق الجزائر" بغض الاعتبارات حول الشروط الاجتماعية للإصلاح الزراعي، حيث أصبحت الثورة الزراعية كمحور في الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية وثم نشر مبدأ الإصلاح الزراعي في وثيقة رسمية في ميثاق " الثورة الزراعية" في 1971/11/18 ولقد كانت إعادة الهيكلة تبدو كوسيلة تقنية ضرورية لبلوغ أهداف التنمية الاستراتيجية التنموية، هذا ما كان واضحا قي كل التقديمات الرسمية المتعلقة بالإصلاح الزراعي وتم بناء على ذلك تشكيل:

"الصندوق الوطني للثورة الزراعية" (F.N.R.A) الذي يضم كل الأراضي بعقاراتها ونخيلها وأشجارها ومواشيها وغابات الحلفاء...الخ وذلك ترسيخا لمبدأ الإصلاح الزراعي" الأرض لمن يستغلها شخصا ومباشرة"[1]

[1] ميثاق الثورة الزراعية، ص:17

1- مبادئ الثورة الزراعية: يمكن عرض مبادئ الإصلاح الزراعي انطلاقا من مرسوم 8 نوقمبر1971 فيما يلي:

1 - دوافع اجتماعية: إن الثورة الزراعية تهدف إلى النضال ضد التوزيع غير العادل لملكية الأرض محققة بذلك آمال الأجيال من الفلاحين بدون أرض.[1]

2 - دوافع سياسية: والتي ترتكز عل ى نموذ ج مرغوب فيه للمجتمع، وأحدثت آثارها على الهيكلة الاجتماعية للقطاع، طبقات اجتماعية، جماعات اقتصادية، والهدف إشباع مصالح جماعات معينة.

3 -دوافع اقتصادية: يبين تاريخ الجزائر الاقتصاد ي عدم قدرة الزراعة على تغذية سكانها، فخلال 1973و1975 انفق أكثر من 7.500 مليون دينار لاستيراد منتجات غذائية أولية أو محولة(الحبوب، الزيوت، السكر...إلخ).

ومن الواضح أن التزايد السكاني والمستوى المرتفع لمصاريف الدولة ليس بوسعهما إلا أن يزيدا من وطأة هذا الوضع على مستوى الميزان التجاري إذ لم يزدد الإنتاج الزراعي الداخلي بصورة جوهرية.

وتستند استراتيجية التصنيع التي اختارتها الجزائر، من ناحية المبدأ على توسع الداخلية والتي يسمح بتحقيقها فقط تحول جذري في الريف وأشار " دي بيرنيس" M.DE BERNIS بخصوص الخطة الرباعية الجزائرية إلى أنه "[2] بسبب عياب الإصلاح الزراعي أصبح من الضروري إعادة النظر في التوجهات الحالية للتصنيع وفي المنطق الوحيد الذي أمكن بموجبه تصوره وأن اللجوء إلى الاستيراد (مع التحفظ على إمكانية ذلك) يمكن أن ينقذ جزئيا سيرورة عمل التجهيزات لكنه يضعف دعائم عملية بناء الاستقلال ذاتها..." ولقد أضحت المباشرة بثورة زراعية أمرا ملحا أخذا بعين الاعتبار المدة اللازمة لوضعها موضع التطبيق.

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص:101

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص:101

2- **الأهداف المنتظرة من هاته السياسة:** يمكن تحديد الأهداف المنتظرة من هاته المرحلة ببعدها الزماني إلى :

أ - **الهدف المحدد على المدى المتوسط:**[1] وهو النضال بصورة أساسية ضد كل أشكال الملكية المؤدية إلى هدر الثروات الأرضية والمائية وذلك يعني وضع حدج لظاهرة الملاكين الغائبين، وأسلوب زراعة المساحات الواسعة...الخ

ويبرز عمليا قيام قطاع تعاوني وكأنه الشكل الأكثر ملاءمة لعملية تكثيف الزراعة واستعمال الأسمدة واستخدام المكننة.

ب -الهدف الأكثر طموحا على المدى البعيد:

إن الثورة الزراعية لم تمس أراضي الفلاحين (المتوسطين أو الفقراء) لكنها هدفت فقط إلى دفع الفلاحين العائدين إلى هاتين الفئتين إلى اختيا ر طريق التعاون من خلال المثل الذي تعطيه التحولات في شروط عمل وحياة الفلاحين التعاونيين، وغالبية الأراضي إذ لم تمس مباشرة بالثورة الزراعية

- وعموما يمكن تحديد أهداف الثورة الزراعية فيما يلي:

1 -تثبيت سكان الريف من أجل الحد من النزوح الريفي والهجرة الداخلية و الخارجية.

2 -تموين الصناعة بالمدخلات الأساسية ذات الأصل الزراعي وتحقيق فائض للتصدير

3 -إعادة التوازن لأنظمة الاستصلاح للتحكم في التعرية وتثبيت التربة ومحاربة الزحف الخطير للصحراء نحو الشمال.

4 -لعب دور مكمل للتنمية الصناعية أي إيجاد التداخل و التلاحم اللازمين بين الصناعة و الزراعة حتى يتسنى للزراعة أن تتهيأ كسوق للمنتجات الصناعية وكممون للصناعة بشكل عام والصناعة الغذائية بشكل خاص بالمدخلات اللازمة لها.

5 - تحقيق الأمن الغذائي للسكان بالمعنى الواسع للكلمة وذلك بالتمكن من إطعام سكان المدن والأرياف بالتكلفة الأقل ما يمكن، حتى يتم السماح للصناعة بالمحافظة على مستوى منخفض من الأجور يسمح لمنتجاتها بالنافسة في السوق العالمية وأن تكون مقبولة كذلك

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص:102

للقطاعات الأخرى و خاصة الزراعة. ولقد تبلورت هذه الأهداف في رسم استراتيجية العشرية 80/70 والتي جاءت لتنفيذ هاته الأهداف.

4- وسائل الثورة الزراعية: يتم تطبيق الثورة الزراعية على مرحلتين أساسيتين وهي:إنشاء الصندوق الوطني للثورة الزراعية، توزيع الأراضي.

4 -1 - إنشاء الصندوق الوطني للثورة الزراعية:

أ عن طريق استرجاع أراضي الملاكين الغائبين وتأميمها، والمقصود بالملاك الغائب المالك الذي لا يقوم بالزراعة بنفسه مباشرة إلا في حالات محدودة جدا، أشار إليها القانون وإلغاء كل أشكال المحاصصة و المزارعة وهكذا لم يعد في إمكان ملاك الأرض المقيمين في المدن استخدام الفائض الزراعي، وأضحت وسائل الإنتاج التي في حوزتهم مؤممة.

ب -عن طريق استرجاع جميع الأراضي المشاعة والعامة، وعموما على كل أرض لا تعود ملكيتها جزئية.

ت عن طريف تحديد ملكية الأراضي التي تم استغلالها مباشرة من قبل مالكيها، واعتمدت هنا صيغتان لتحديد الملكية الخاصة، يحتفظ كل مالك بمساحة الأرض القادر على زراعتها بنفسه أو بمساعدة أفراد عائلته ينبغي أن تتضمن له هذه المساحة من الأرض كحد أقصى ثلاثة أمثال دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا وأخذت الأعباء العائلية بعين الاعتبار في ذلك، وبهذه الطريقة روعي اختلاف خصوبة الأرض في مختلف مناطق الجزائر، وينبغي الإشارة إلى أن هدف القرار "الاستناد إلى قاعدة حقوقية حديثة للملكية الخاصة للأرض" وتطوير القوانين حول الإرث لمنع تكوين ملكيات جزئية.

2-4- تخصيص الأراضي: يجري توزيع أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية على المستفيدين بشكل حصص طبقا لبعض المعايير ولقاء بعض الالتزامات ويتم اختيار المستفيدين حسب معايير التخصص التالية:

- العمال الزراعيين القائمين بالعمل في الأراضي التي شملتها تدابير التأميم.
- قدماء المجتهدين الذين لا يملكون أرضا أو أبناء الشهداء.

ومن خلال هذا التخصيص؛ على كل مستفيد أن يعمل شخصيا في الأرض وأن يؤمن استثمارها واستصلاحها، وأن يخضع بدقة لتعليمات الجهات المختصة فيما يتعلق

باستصلاح الأراضي الموزعة، وأن ينتسب إلى التعاونيات المتعددة الخدمات التي سيجري تكوينها، وتنبغي الإشارة إلى أن التعاوني ة الإنتاجية لا تجمع كل المستفيدين بصورة آلية، إذ أن هؤلاء ليسوا مضطرين للمشاركة في التعاونية الإنتاجية إلا في حالة كون الأرض المؤممة لا تصلح إلا لنوع خاص من الاستثمار التعاوني.[1]

سياسة القرى الاشتراكية: في عملية بناء قرى الثورة الزراعية، التي تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز 1000 قرية نموذجية، وقد كانت الأعمال سائرة في بناء هذه القرى خلال 1973 وحتى تاريخ 15 نوفمبر 1973 كان عدد القرى التي تقدمت فيها أعمال الإنجاز هي 39 قرية.[2]

- ولقد كان الهدف المعلن لسياسة القرى الاشتراكية التي انطلقت تماما مع تطبيق الثورة الزراعية المساعدة على تحسين شروط الحياة في الريف بالنسبة للمستفيدين أولا ثم بالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم[3].

- كما تعتبر هذه القرى وحدة تركيبية اجتماعية وثقافية واقتصادية لأن المتوفر فيها هو في نفس الوقت السكن الحديث في شقق مستقلة عن بعضها والمجهزة بالمرافق العصرية المتطورة: الكهرباء- الغاز- الماء...الخ كما تشمل الطرق والحدائق و الملاعب و المساجد فهي قرى تتميز بأن مكان إنشائها قرب الأراضي التي يتم توزيعها على المستفيدين وبعيدة عن المراكز السكنية الأخرى حتى يكون لها مظهر مستقل.

أما من ناحية أثر إنشاء هذه القرى على نظام الإنتاج فهو نقل المنتج من نظام يتميز بالطابع العائلي، والذي يتسم بدرجة عالية من الانغلاق وجمود التقاليد ويخضع فيه العمل للاستغلال من طرف المالك لأنه في كثير من الحالات يكون الفلاحون خصوصا منهم - الخماسة- ساكتين عن المالك

- فالمستفيدون إذن من توزيع أراضي الثورة الزراعية هم المستفيدون أيضا من توزيع مساكن قرى الثورة الزراعية عليهم، لأن التطوير المستهدف والذي تحمل الدولة مسؤولية تحقيقه، لا يتجلى في نطاق تطوير العلاقات الإنتاجية، لأن الاهتمام بالمتغيرين معا وليس

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص:102-104.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص:314.

(3) عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص:119.

المتغير الأول فقط هو الذي يعجل بعملية إحداث نتائج التغير المطلوبة في مستوى حجم الإنتاج و الإنتاجية، وهذه الحياة الجديدة في قرى الثورة الزراعية كونت آثارا أعمق على أجيالنا الحالية[1] .

3-4- نتائج سياسة القرى الاشتراكية: خلال نوفمبر 1976

البيان	قرى	مساكن
مسجلة	222	37.287
منجزة	60	14.239
مكونة	42	/

المصدر: كتابة الدولة للتخطيط

التصنيف الاستدلالي للقرى الفلاحية:[2]

التجهيزات	القرية الفلاحية من الدرجة الأولى	القرية الفلاحية من الدرجة الثانية	القرية الفلاحية من الدرجة الثالثة
المدرسة	مجموعة من ستة فصول + مطعم	مجموعة من 12 فصلا + مطعم	عدة مجمعات مدرسية+ مطعم (بحسب عدد السكان)+ متوسطة (300 تلميذ)
التجهيزات الاجتماعية و الثقافية	قاعة متعددة الوظائف الاجتماعية(اجتماعات، أنشطة ثقافية، ألعاب)	مماثلة لنفس القرية من الدرجة الأولى	مماثلة لنفس القرية من الدرجة الأولى+ ملعب رياضي
التجهيزات الإدارية	فرع إداري	فرع بلدي+ وكالة بريدية	بلدية + قباضة بريدية+ مركز للشرطة+ وكالة مصرفية
التجهيزات التجارية	تغذية عامة، تجارة صغيرة مكملة (حلاق، جزار، خباز...الخ)	مماثلة لنفس القرية من الدرجة الأولى+ محطة بنزين+ مجمعات للاستغلالات الزراعية	مماثلة لنفس القرية من الدرجة الأولى+ تجارة متخصصة (حمام، مقهى، مطعم، سوق)
التجهيزات التقنية	-	-	محطة بنزين+ خدمات تعاونية زراعية+ بلدية متعددة الوظائف
التجهيزات الدينية	مسجد	مسجد	مسجد
أنشطة اقتصادية أخرى	-	-	صناعات تحويلية للمعالجة و التصبير

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص:315
[2] محمد السويدي، المرجع السابق، ص:210

رابعا: الاستراتيجية التنموية وتحسين نتائج القطاع العام1981- 1990

-تميزت بداية هاته الفترة بتوقف التخطيط سنة 78-79 وتمت خلالها عمليات إحصاء وجرد وتقييم للفترة السابقة و التي أظهرت نتائج سلبية خاصة في ميدان الزراعة وشرع في إعداد للمرحلة اللاحقة 80-90 بخطتين خماسيتين 80-84 و85-89 والتي كان من المقرر أن تحدث تغيرا في توجهها حيث أن المعايير المستخدمة فيها لم تعد هي نفسها السابقة، وتم التخلي عن استراتيجية الصناعات المصنفة وتم التركيز على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإعطائه المكانة اللائقة به والتي طالما افتقدها.

لأن نتائج المخططات السابقة كانت ضعيفة وأظهرت بوضوح العوائق الحقيقية وحدود الجري وراء الاكتفاء الذاتي الغذائي المبهم الحدود وتأكدت لأصحاب القرار ضرورة الإسراع في مراجعة ثانية لمفهومهم عن التنمية الزراعية، إذ أن المراجعة الأولى تمت سنة1974 خلال إعداد الخطة الرباعية الثانية 77/74 والتي تم فيها التركيز على الهدف الأول المتعلق بإشباع الحاجات الغذائية الأساسية للبلاد بواسطة الزراعة وتوجهها نحو ما يسمى بالمنتجات الأساسية أو الكمالية (حبوب – بقول جافة ...) أما المراجعة الثانية فقد تمت قبل إعداد الخطة الخماسية 84/80 وكذا في النتائج المترتبة عن الدورة الثالثة للجنة المركزية في ماي 1980 المتعلقة بالفلاحة حيث اعتبرت " التبعية المتنامية للخارج و المنذرة بالخطر بالنسبة لتغطية الحاجات الغذائية الوطنية" وقررت الشروع في " خطة تنموية فلاحية بغرض أكبر إشباع للحاجات الغذائية وللتخفيف قدر الإمكان من الضغوط الملاحظة في سوق المواد الاستهلاكية..."[1]

وهكذا يختفي الكلام هذه المرة الكلام عن الاكتفاء الذاتي وعن التصدير.

- وفي ميدان التشغيل الزراعي فقد رسم المخطط الطرق الكفيلة بتحقيق غرض" تثبيت العمال خاصة في الزراعة من أجل قلب هرم الأعمار الذي يميل نحو الشيخوخة في الزراعة"[2].

وبذلك تم رسم استراتيجية طويلة المدى تتعلق بآفاق 1990 لتحقيق هذا الهدف المتواضع ولكن أكثر موضوعية، وتم في هذا الإطار تقديم ثلاثة صيغ متفاعلة فيما بينها لتخفيف" أو

---

[1] محمد حسن بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص:66

[2] المرجع نفسه، ص: 67

استقرار درجة العجز الغذائي" ولقد بدأت فعلا إعادة الهيكلة القطاع الزراعي سنة 1980 بالنسبة للتسيير الذاتي وسنة 1982 بالنسبة لقطاع الثورة الزراعية والتي انتهت في غضون سنة 1984 وأعطت عملية إعادة الهيكلة هذه بالنسبة لقطاع التسيير الذاتي 3034 وحدة مهيكلة تحت اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (D.A.S) والتي تراجع متوسط المساحة فيها للاستغلال من 1140 إلى 770 هكتار، أما بالنسبة لقطاع الثورة الزراعية فقد حدثت فيه تغيرات جذرية، فمن بين 4992 تعاونية زراعية C.A.P.R.A المحصاة سنة 1982 لم يبق إلا 91 تعاونية وتم تشكيل 364 تعاونية زراعية اشتراكية على جزء من هذه الأراضي المحررة، كما تكونت على الجزء المتبقي وعلى أراضي "الصندوق الوطني للثورة الزراعية" F.N.R.A استغلاليات فردية (450 ألف هكتار) وتم في حالات عديدة إرجاع الأراضي لأصحابها الأصليين أو تعويض الملاك المؤممين في حالة عدم وجود أراضيهم[1].

[1] F.Burgut, chronique Algerirnne in (annuaire de l’Afrique du nord) 1983, E.D.C.N.L.S ? p :728

خامسا: إجراءات التعديل الهيكلي 1990- 2000

من سنة 1987(انطلاق الإصلاحات) وحتى صيف 2000(بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) استنفدت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة، ففي خضم اصلاحات1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي ثم الشروع في إصلاحات مهمة:

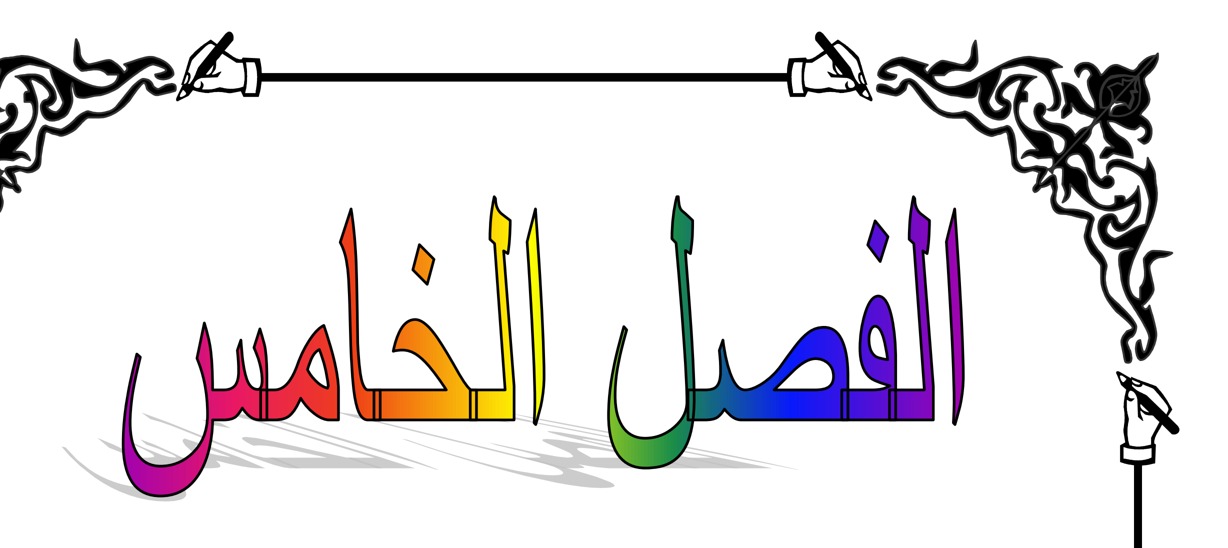
- إزالة القيود الكمية على استيراد المواد و الخدمات.
- تفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملة الصعبة.
- تحرير الأسعار وتخفيض الإعانات.
- تخفيض قيمة الدينار.
- الانتقال إلى نظام الصرف المرن تدريجيا.

وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1995-1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة، بمتابعة وتعميق الجهود الجارية، وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي:

- نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي إذ بلغ 4%.
- النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى:3.3% للفلاحة مقابل1% للصناعة و2.3% للخدمات.
- محاولة إنهاء تشتت الهياكل وتبعثر الوسائل و الجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.[1]

---

[1] رشيد بن عيسى: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، الجزائر، 2004، ص:27.



استراتيجية التنميـــة الريفية المستدامة في الجزائر

أولا: تعريف استراتيجية التنمية الريفية المستدامة

ثانيا: أسباب الانتقـــــال إليـــها

ثالثا: أهداف استراتيجية التنمية الريفية المستدامـــة

رابعا: محاور و أدوات استراتيجية التنمية الريفية المستدامة

خامسا: أشكال وميادين الدعم الريفي

سادسا: الوضعية العامة لمشاريع التنمية لولاية باتنة

أولا: تعريف استراتيجية التنمية الريفية المستدامة

هي عبارة عن مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي شرع في تنفيذه شهر سبتمبر 2000 بغية تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفروع الإنتاج المدعمة كما جاءت هاته الاستراتيجية لإنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين وترقية الصناعة التقليدية وحرف الريفيين عن طريق تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي.[1]

كما تعتبر هاته الاستراتيجية وسيلة للتكفل بالحاجات الحقيقية للسكان الذين يعانون من شعور عميق بالتهميش والإقصاء والتكفل بطموحهم إلى مزيد من التقدم والحداثة وقد تجلت ضرورة التنمية الريفية من أجل التصدي لأوضاع نشأت في السنوات الأخيرة التي تفاقمت كثيرا مثل الاستقطاب المفرط في بعض جهات البلاد وانحسار السكان عن بعض الفضاءات الريفية ركود الحياة فيها[2].

إن استراتيجية التنمية الريفية التي انطلقت بصفة رسمية سنة 2003 هي المحصلة الاستراتيجية التي تضمن التركيب والتلاحم لمفاهيم التنمية التي سادت أو كانت سائدة في المنطقة وذلك عن طريق:

- ترقية فكرة الإقليم لأن هذه الفكرة تأخذ في الحسبان التطور الخاص لكل فضاء ريفي.
- العمل الجواري للإقامة أو تدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية وتعميق الممارسة الديمقراطية.
- التكامل والتلاحم بين التدخلات في الوسط الريفي.
- ترقية أدوات جديدة للتخطيط الفضائي على المستوى البلدي و الولائي والجهوي.

---

[1] رشيد بن عيسى: إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، جوان 2004، الجزائر، ص 10.
[2] رشيد بن عيسى: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مرجع سابق، ص 34.

ثانيا: أسباب الانتقال إلى التنمية الريفية المستدامة

1- **الحاجة إلى جواب شامل أمام تعقد المشكلات** : إذا كان بروز مسألة التنمية الريفية يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني الجزائري في مجموعه، فهو مرتبط كذلك بصفة أخص بإسقاطات تخص السكان الريفيين و بتدهور شروط المعيشة الذي لا يمكن أن يستمر دون أن يمس بالتوازن الكلي للمجتمع، ففي ظل هذه الشروط ينظر إلى التنمية الريفية بوصفها مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية تسمح باستقرار السكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

كما ينظر إليها كوسيلة للتكفل بالحاجات الحقيقية للسكان الذين يعانون من شعور عميق بالتهميش والإقصاء والتكفل بطموحهم إلى مزيد من التقدم والحداثة.

2- **الوعي الأفضل بتنوع أوضاع المناطق الريفية** : وذلك في مواجهة الوضع الريفي المتسم بالعوائق الطبيعية وبالحيوية الديمغرافية وبالتنوع الكبير للموارد والتراث الثقافي والطبيعي المستغل بشكل ضعيف تفتح التنمية أفاق أعمال جديد من حيث أنها:

- ذات بعد شامل فهي تدمج السياسات القطاعية والتدخلات العمومية الأخرى على مستوى الريف.
- تضع هذه السياسات موضع التنفيذ ضمن مقاربة تضمن الانسجام والتكامل بين مجمل التدخلات .
- تترجم تطورا نوعيا في طرح مشكلة تنمية الفضاءات والأقاليم التي يتضمنها تعبير (الفضاء الريفي) الذي يطرح تنوع مصادره الطبيعية وخصوصياته الاجتماعية و الاقتصادية.

3- تطور ظاهرة "النزوح الريفي":

تضخمت ظاهرة الهجرة في الوسط الريفي في العشرية الأخيرة بسبب عدة عوامل منها:

- تدهور ظروف المعيشة. البطالة والفقر.
- ضعف الأنشطة الاقتصادية والظروف الأمنية.

ويكشف تطور تدفقات الهجرة خلال هذه المرحلة أن 294 بلدية من ضمن مجموع البلديات الريفية 948 على المستوى الوطني وهو ما يعادل نسبة 31% من مجموع البلديات الريفية كانت جذابة للسكان وأن 378 بلدية أي ما يعادل نسبة(39.9%) تمثل حصيلة هجرة متوازنة وأن 276 بلدية (29.1) كانت مناطق طاردة هاجر سكانها إلى مناطق أخرى أكثر جاذبية.

والجدول التالي يوضح: ملامح الهجرة في البلديات الريفية حسب مناطق التخطيط (1998-1987)

مناطق التخطيط		ملامح الهجرة			المجموع
		جذابة	متوازنة	طاردة	
الشمال الغربي	العدد	69	57	39	165
	النسبة	41.8	34.5	23.6	100
الشمال الأوسط	العدد	58	114	84	256
	النسبة	22.7	44.5	32.8	100
الشمال الشرقي	العدد	37	55	33	125
	النسبة	29.6	44	26.4	100
الهضاب العليا الغربية	العدد	20	19	13	52
	النسبة	38.5	39.5	25	100
الهضاب العليا الوسطى	العدد	30	29	17	76
	النسبة	39.5	38.2	22.4	100
الهضاب العليا الشرقية	العدد	31	71	56	158
	النسبة	19.6	44.9	35.4	100
الجنوب الغربي	العدد	5	12	25	42
	النسبة	11.9	28.6	59.5	100
الجنوب الشرقي	العدد	39	16	8	63
	النسبة	61.9	25.4	12.7	100
الجنوب الكبير	العدد	5	5	1	11
	النسبة	45.5	45.5	9.1	100
المجموع	العدد	294	378	276	948
	النسبة	31	39.9	29.1	100

المصدر: رشيد بن عيسى: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص

يبين توزيع البلديات على مناطق التخطيط التسعة (المذكورة في الجدول) من 276 بلدية ريفية ذات الرصيد السلبي في مجال الهجرة 31% منها تقع في الشمال،الأوسط و 20.3 % في الهضاب العليا الشرقية و 9.1% في الجنوب الغربي فهذا التوزيع متأثر كثيرا بوزن الجهات وبالفعل، فإذا فحصنا ملامح الهجرة حسب الجهات يتبين أن البلديات الواقعة في الجنوب الغربي هي مناطق طاردة بنسبة 60%، أما منطقة الشمال الأوسط، بنسبة 32% من البلديات الطاردة، فتحتل المرتبة الثالثة، بعد الهضاب العليا الشرقية بنسبة 35.4 %، أما بلديات الشمال الغربي فهي مناطق جذب، وأما فيما يخص الجنوب الكبير فمن 11 بلدية ريفية لا توجد سوى بلدية واحدة سجلت رصيد هجرة سلبيا.[1]

ثالثا: أهداف التنمية الريفية المستدامة (الجوارية)

- تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفروع الإنتاج المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- إنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين وترقية الصناعة التقليدية وحرف الريفيين.
- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
- كما يهدف مشروع التنمية الجوارية (المستدامة) من خلال ترقية النشاطات الاقتصادية الدائمة إلى تحسين مستويات وظروف معيشة المجموعات الريفية في إطار التنمية البشرية وكذا استقرارها ويخص بالدرجة الأولى المجموعات الريفية التي تعيش متفرقة في مناطق معزولة وفي البلديات المقرر ترقيتها.

(1) رشيد بن عيسى: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص ص: 47، 48.

رابعا: محاور الاستراتيجية

تقترح استراتيجية التنمية الريفية أجهزة مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الاستثمار وترقية أنشطة اقتصادية جديدة بمساهمة المهارات الموجودة في المناطق و الأقاليم الريفية وبتسهيل المبادرات وتشجيع الفاعلين الاجتماعيين الجدد وسندرج الجهود التي ستبذل في الأفق إعادة بعث الحياة في الأقاليم الريفية ليس فقط من منظور التجهيز والهياكل القاعدية بل تدمج حتى بمنظور التهيئة العمرانية تدرجه أيضا في ترابط من الحاجات المحلية في إطار تثمين الموارد البشرية والطبيعية في المناطق الريفية وانطلاقا من مخطط يقوم على أساس تشاور يتم إجراؤه محليا.

وتندرج ضمن هاته الاستراتيجية الجديدة جملة من المحاور أهمها:[1]

المحور الأول: دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة

تسمح استراتيجية التنمية الريفية بإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل كما يمس هذا الأشغال بتحسين نظم الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي أو الغابات التي يمكن أن تعطي إنتاجا اكبر بفضل عمليات التكثيف على طول المسار التقني للزراعة أو الرعي....إلخ

كما تقدم السياسة الجديدة تسهيلات لتحديد الأنشطة المبتكرة وللسماح بخوض المخاطر ضمن مجموعات المنتجين الذين ينخرطون في أنشطة جديدة، غير أن أهم دعم وضمان لاستمرار التجديدات يمكن في قدرة حاملي المشاريع على الاندماج في شبكات تقنية وتجارية قادرة على توفير الإسناد ودعم الجهود المبذولة أي تقوية حظوظ نجاح المبادرات.

---

[1] رشيد بن عيسى: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص ص: 49، 50.

ويمكن تحليل محتوى هذا المحور حول الأنشطة المبتكرة حسب مجموعة النشاطات التالية:

الأجهزة	مجموعات النشاط
الآليات والإجراءات	• تحسين الفاعلين وأصحاب القرار على كل المستويات • ترقية مشروعات استثمار جوارية • التسويق وعرض المنتجات في الأسواق
تداول المعلومات	• الاتصال الموجه لكل أصناف الجمهور • قاعدة بيانات تقنية ومالية • معرفة الأسواق
التعزيزات	• الارتباطات التجارية • التكوين في تسيير المؤسسات والأنشطة الاقتصادية • تنظيم العمليات، والمجتمعات الاقتصادية
التسهيلات	• تطوير الشبكات التقنية والتجارية • تكييف نظم الدعم التقني وتحديثها • الاتفاقات وعقود التعاون التقني والاقتصادي
التمويل	• التمويل الجواري • ترقية النظم المالية المصغرة • ترقية التسيير المشترك للمخاطر: الدولة، الجماعات، المؤسسات المالية • ترشيد تسيير أموال الدعم

المحور الثاني: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية

يعتبر هذا المحور أحد أهم المحاور في هذه الإستراتيجية ويمكن في البحث عن الشراكة وتنفيذها ويعج ذلك بتقريب الفاعلين المستدعين لاستثمار قدراتهم وبإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد وبتكفل أكبر بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية مع تغطية كل تعقيداتها وترمي ممارسة الشراكة أبعد من ذلك إلى إشراك جميع المتدخلين والفاعلين الاجتماعيين ولو أنه أثناء العمليات الملموسة، يكون عدد قليل منهم طرفا في الإجراءات المقررة.

إن الشراكة هي عملية مستمرة أكثر مما هي حالة مستقرة وأنها تتطور حسب المناطق الريفية وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الاستراتيجية والشراكة تكون بين

المؤسسات والفاعلون المعنيون (الإدارات العمومية والمسؤولون المنتخبون المحليون) والجمعيات والجماعات والتجمعات والأشخاص المعنويون مباشرة في مشاريعهم الخاصة.[1]

وبصفة عامة فإن بناء شراكة يتطلب المرونة والوقت ويمكن تحليل محتوى هذا المحور حول مجموعات النشاط التالية:

الأجهزة	مجموعات النشاط
الآليات والإجراءات	• تعريف الأشكال التعاقدية و التشابكية • التشاور والتفاوض والتكامل بين القطاعات • البرمجة والمتابعة والتقييم التساهمي
تداول المعلومات	• الاتصال الموجه لكل أصناف الجمهور • الإعلام حول الطرح التساهمي والمتكامل • قاعدة بيانات مترابطة عن البلديات الريفية
التعزيزات	• إعادة هيكلة المؤسسات العمومية • تكوين كل الفاعلين والشركاء • تنظيم الهياكل في القاعدة
التسهيلات	• إقامة شبكة تقنية ووثائقية • دور المنشطين في القاعدة • الاتصالات و الاتفاقات بين الأقاليم
التمويل	• التمويل الجواري • ترقية النظم المالية المصغرة • ترشيد تسيير أموال الدعم • تطوير الادخار

المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد و تراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية الدائمة(المستدامة)

إن رؤية الحفاظ على البيئة والتراث هذه تقترن إذا باستغلال معقول لمجموع المكونات التراثية (الموارد الطبيعية – البشرية- الثقافية) وتساهم في بعث الاهتمام من جديد وخلق جاذبية للأقاليم الريفية دون كبحها حتى تبدو هذه الأقاليم معزولة أو مقصاة بعمليات التثمين المعتادة.

---

[1] رشيد بن عيسى: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص: 51.

ومن أجل زيادة الحظوظ التي توفرها الموارد غير المستغلة بشكل كاف وزيادة الاحترام الذي ينبغي أن تستثيره عند استغلالها.

ويمكن تحليل محتوى هذا المحور الاستراتيجي حول تثمين الموارد الطبيعية والتراث وتسييرها من منظور التنمية الدائمة حول مجموعات النشاط التالية:[1]

الأجهزة	مجموعات النشاط
الآليات والإجراءات	• توعية كل الفاعلين والسكان • التشاور و البرمجة والتنسيق الإقليمي • تسيير الموارد الطبيعية والتهيئة
تداول المعلومات	• الاتصال الموجه لكل الجماهير • قاعدة بيانات إقليمية جهوية • استعمال نظام معلومات جغرافية
التعزيزات	• الارتباط والتعاون ما بين الأقاليم • التكوين لمعرفة التراث • تنظيم الفاعلين ولجان التسيير • قدرات الاستشراق
التسهيلات	• إنشاء الشبكات التقنية و التجارية • تطور الرؤى وصيغ الدعم التقليدية • اتفاقيات وعقود التعاون الثقافي والاقتصادي
التمويل	• التمويل الجهوي • ترقية النظم المالية المصغرة • ترقية التسيير المشترك للمخاطر بين الدولة والجماعة والمؤسسات المالية • عقلنة تسيير أموال الدعم

[1] رشيد بن عيسى، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص: 52.

المحور الرابع: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال

إذا كانت الأعمال التي تتم ضمن رؤية متكاملة قادرة على تقديم فرص لتجنيد الموارد البشرية والمادية حول أهداف مشتركة فإنها ستفضي أيضا إلى خلق تآزر بين المكونات الداخلية لهذه الأعمال وإلى فتح مجالات جديدة على طول شعب الإنتاج و تثمين المنتجات التي تسمح باستغلالها وذلك بتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية معا وذلك أيضا بمعالجة المشكلات الناشئة وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن الإقليم نفسه، فالدور الرئيسي للجانب الاقتصادي في بعث حيوية الأقاليم المناخية ولا ينبغي ذلك أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام و لا آن يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم و التآزر بينهما.[1]

و يمكن تحليل محتوى هذا المحور حول مجموعات النشاطات التالية:

الأجهزة	مجموعات النشاط
الآليات والإجراءات	• المفاوضة و الترتيب السلمي • البرمجة والتنسيق • المتابعة والتقييم والتحاليل الاستشراقي
تداول المعلومات	• التشاور وتبادل المعلومات • قاعدة بيانات جهوية • الوصول إلى نظام معلومات جغرافية لا مركزي
التعزيزات	• الارتباط والتعاون ما بين الأقاليم • التكوين في مجال التسيير والتخطيط الجهوي • تنظيم الفاعلين واللجان
التسهيلات	• إقامة الشبكات التقنية و التجارية • تطور الوظائف وصيغ الدعم التقليدي • اتفاقيات وعقود التعاون
التمويل	• التمويل الجواري • ترشيد تسيير أموال الدعم

(1) رشيد بن عيسى، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص: 52.

أدوات الاستراتيجيـــة

تستند استراتيجية التنمية الريفية إلى أدوات تكون قادرة على تحويلها إلى سياسيات نافذة و بدون هذه الأدوات لا تجد الجهود الجارية في مجال التصميم و التصور حيزا لتجسيد محاورها.

و في هذا الإطار فإن مشروع التنمية الريفية الجوارية تلعب دورا هاما موحدا للطاقات و مجسدا المساهمة السكان في مسار التنمية و ابرز هذه الأدوات هي[1] :

1- المشاريع الجوارية:

- **مساهمة السكان**: تحتاج هاته الاستراتيجية لتنفيذها ضمن ظروف الفعالية المنشودة إلى أدوات تجمع بين العمل الجواري و التآزر بين رأس المال الطبيعي و المادي و المالي و الإنساني البشري و الاجتماعي.

كما تنطلق هاته السياسة من الضرورة المنهجية و العملية للإقامة أو تدعيم الاتصال بين السكان و السلطات العمومية، و يقوم العمل الجواري أيضا على التسليم المسبق بالمساهمة الفاعلة و المسؤولة للسكان في المبادرة بالمشاريع التنموية المتكاملة و صياغتها و تنفذها.

- **تكافل الأجهزة في القاعدة** : فضلا عن العمل الجواري، تقوم الاستراتيجية على إدماج الأجهزة و الإجراءات في القاعدة, و كذلك الأدوات و الوسائل الموجودة قصد ضمان تكامل و انسجام التدخلات في الوسط الريفي و إلا فإنها ستكون مجرد إجراءات ظرفية لا أثر لها على المجموع و لتحقيق ذلك يتعلق خاصة بخلق الظروف الضرورية لتكامل الأموال العمومية و الخاصة و ميزانيات التجهيز اللامركزية.

- **تخطيط الفضاء و التهيئة العمرانية:**

إن مشروع التنمية الريفية الجواري يمكن تصوره لعنصر هيكلي في مجال تخطيط الفضاء و التهيئة العمرانية على المستوى البلدي بفضل دراسات الوسط الريفي و التحقيقات الاقتصادية الاجتماعية التي تسبق صياغة المشروع و التحكيم الذي يتطلبه من أجل تحديد الأهداف و تخصيص الموارد و بهذا فهو يساهم في إرساء التخطيط على مناطق متجانسة

[1] رشيد بن عيسى، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص: 53.

(تهيئة الفضاء الفلاحي و الريفي) في إطار التخطيط على مستوى الولاية أو جهة و في الاندماج بشكل كامل في منظور التهيئة العمرانية.

2- آليات التشاور والقرار:

تستند استراتيجية التنمية الريفية في تنفيذها إلى ترقية دور الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في القاعدة في القيام بأعمالهم وكذلك إلى تدعيم آليات التشاور والقرار وتكمن فيما يلي:

- **تنظيم القائمين بالتنمية الريفية** : وذلك بتوفير المعلومات والتكوين وتنظيم قوي يعطي للقائمين بالتنمية إمكانية المساهمة في الشعور والتنفيذ ومتابعة السياسات.
كما يمكن التنظيم أن يضمن الصيغ العملية اللامركزية المطابقة لطلب المشاركة من قبل السكان الريفيين.

- **الإعلام والتوعية**: يتطلب ذلك حملات توعية كثيفة وتوعية السكان الريفيين والفلاحين بضرورة التنظيم الحرفي جمعيات مهنية وتعاونيات وغرف فلاحية، ونقابات جمعيات أخرى ذات طابع اجتماعي مدني لتوفير الشروط الملائمة للتشاور مع السلطات العمومية، وهكذا لا بد من تدعيم هذه التنظيمات المدعوة للعمل بوصفها أطر للتعبير عن الانشغالات الخاصة لمنخرطيها ولتكون بصفة تدريجية.

- **لا مركزية القرارات** : تتجسد التنمية الريفية التساهمية عبر لا مركزية حقيقية لمسار القرار الاقتصادي خاصة إن الطرح الذي جرى تطويره ضمن إطار جهاز مشروع التنمية الريفية الجواري ومن أجل ترسيخ وتعميق مسار اللامركزية أكثر تم إنشاء لجان تقنية ولائية المشكلة من المديرين التنفيذيين بالولاية والمزودة بصلاحيات اختيار ملائمة مشروع التنمية الريفية الجوارية والموافقة على أهدافه ومكوناته وبإقرار التركيب المالي للمشروع.

3- صيغ تمويل الأنشطة في الوسط الريفي:[1]

إن جل الأنشطة والمشاريع الفلاحية في الوسط الريفي تحتاج إلى الدعم المالي وفي هذا الإطار تكتسي مسألة تمويل الأنشطة في الوسط الريفي أهمية قصوى باعتبارها محددة

(1) رشيد بن عيسى، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص: 55.

لمدى انجاز أعمال ومشروعات التنمية التي تبادر بها العائلات الريفية لضمان تنعيتها الذاتية.

وتكمن صيغ الدعم على الشكل التالي:[1]

- **دعم الأنشطة الفلاحية** : إن إنشاء «الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية ANDRA" بين بشكل عام العلاقة بين سياسة دعم الدولة لنشاط اقتصادي رئيسي في الوسط الريفي وقبوله من قبل على الادخار أية إمكانية للإستراتيجية، وعليه فإن دعم الدولة للفلاحة عبر هذا الصندوق الذي يساهم في سياسة إنعاش الاستثمار المنتج.

- ولقد تم إنشاء صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة وليضع في مقدمة اعتبارات مكافحة التصحر والتنمية الدائمة.

- كما يساهم إنشاء صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالتنازل بواسطة قانون المالية 2003 بتوسيع أكثر في قدرات تمويل برامج التنمية الريفية.

- كما تم وضع تحت تصرف أرباب المشاريع المصغرة ومنتجات الادخار أيضا ما يلي:

* القرض المصغر باعتباره جوابا مناسبا على احتياجات المزارعين وسكان الريف المعدمين والذين لا يتوفرون على ضمانات بنكية.

* ترقية نظام تأمينات اقتصادية واجتماعية يضمن تغطية الممتلكات ومداخيل المزارعين والعائلات الريفية.

* ترقية بنوك جماعية (الجمعيات الميسرة ذاتيا للادخار والقرض) تتشكل من أعضاء محدودي العدد (من 20 إلى 100 عضو) ومكيفة مع التمويل الجواري.

* ترقية التعاضديات أو تعاونيات الادخار والقرض ضمن منطق يقترب من البنوك الجماعية.

* **ترقية التمويل الجواري:**

إن تحويل تمويل الأنشطة والاستثمارات الفلاحية من نظام دعم الأموال العمومية إلى نظام القروض يضمن الاعتبار ويدعم فكرة المردودية والفعالية الاقتصادية.

---

[1] رشيد بن عيسى: إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، المرجع السابق، ص: 56.

فعلى المدى المتوسط سيتواصل التطور في إطار ترقية تمويل جواري عبر إطلاق منتجات قرض وادخار وتأمينات مكيفة مع احتياجات المزارعين والعائلات الريفية، وهذا المنظور لا يغفل المجهودات المبذولة لتحسين تأطير الأموال العمومية بغرض تحسين تخصيص الموارد حسب الولايات على أساس المعايير الاقتصادية وأثار التنمية البشرية التي تشكل غاية سياسة دعم الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

4- أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية:

1-4- نمـــاذج تهيئـــة الإقليـــم:

ويعتبر الإقليم أن الأسس الهامة في استراتيجية التنمية الريفية الدائمة وفي هذا الإطار وضعت جملة من الأدوات وهي:

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
- المخطط الجهوي لتهيئة التقليم
- المخطط الولائي لتهيئة الإقليم

هذه الأدوات التي تكتسي أهمية خاصة وتساهم في جعل أعمال التنمية الريفية تندرج في إطار برمجة تضمن تكامل التدخلات وتلاحمها و رؤية شاملة تحفظ خصوصيات التنظيم.

2-4- **برنامج التنمية الريفية الجواري** : من بين هذه الأدوات الخاصة بالبرمجة والتهيئة، مشروع التنمية الريفية الجواري الذي يخص المستوى البلدي وما دون البلدي على حد سواء الذي يمكنه عند التحكم في الجوانب المنهجية و العملية، إذ يسهل للسلطات المحلية برمجة أعمال التنمية وأن يساهم في إرساء التخطيط وتهيئة الفضاءات بشكل أفضل.

3-4- **برمجة الأعمال** : إن تهيئة إقليم بلدية يمكن أن يتطلب واحدا أو أكر من مشاريع التنمية الريفية الجوارية ويحل مشكلات البرمجة والتنسيق التي يمكن التكفل بها في إطار مسعى وأدوات برمجة تسمح بتصور و تنفيذ مختلف الأعمال المدرجة في إطار مشروع التنمية الريفية الجوارية مع احترام التلاحم الداخلي لكل مشروع.

---

[1] رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذ (دليل إجراءات)، مرجع سابق، ص:31.

5- نظم المتابعة والمرجعية والمساعدة على اتخاذ القرار:

5-1- أدوات التخطيط الفضائي:

تقوم محاور استراتيجية التنمية الريفية على جملة من أدوات التخطيط الفضائي والمتابعة والتقييم تسمح بتوجيه التنمية طبقا لتعليمات هذه الأدوات وتضمن المتابعة للمشاريع وتقييمها.

5-2- الدراسات والمعلومات الإحصائية:

إن الدراسات المتوفرة على المستوى المحلي والوطني (التعداد- دراسة الموارد الطبيعية والدراسات الاقتصادية الاجتماعية- الدراسات حول الموضوعات الخاصة) والمخطط التوجيهي لتهيئة العمرانية على مستوى الولاية يشكلان أيضا أدوات مرجعية ضرورية لكل برمجة تدمج أهداف الفعالية ودوام الأعمال المبرمجة التي ينبغي تدقيقها.

- إن وجود أدوات أخرى أكثر تخصصا مثل:(1)
- لوحة مؤشرات المتابعة والتقييم الجهوية TBISE
- المديرية العامة للغابات والمحافظة العليا لتنمية السهوب
- محافظة التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية.

تسمح بتوفير معطيات ومعلومات إحصائية يمكن أن تكون مفيدة على المستوى المحلي سواء من أجل تحليل السياسات الفلاحية أو الأغراض المبرمجة وصياغة المشروعات التنموية وقواعد المعطيات القطاعية هي أيضا أدوات مرجعية من الضروري استعمالها للقيام بإسقاطات أفضل في مجال التنمية المحلية.

5-3- أدوات البرمجة وترشيد الإنفاق العمومي:

إن التأطير حسب الولايات للموارد الميزانية والأموال العمومية المخصصة للتنمية الريفية على أساس شبكة مؤشرات اقتصادية وتقنية واجتماعية (الناتج الداخلي الخام- عدد السكان- الأمن الغذائي- الحصول على خدمات الصحة والبنوك- طبيعة النشاط- مستوى البطالة والإنتاج الفلاحي- المبادلات الاقتصادية- شغل الأراضي...إلخ) كوسيلة للمساعدة على اتخاذ القرار وأداة للبرمجة وترشيد الإنفاق الهرمي.

(1) رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذ (دليل إجراءات)، مرجع سابق، ص:37.

6- الأجهزة التشريعية والتنظيمية:

6-1- **الجهاز التشريعي الحالي** : عرف سياق الإصلاحات الاقتصادية على المستوى القانوني المصادقة على عدة قوانين تسمح بوضع إطار تصوري مرجعي من أجل الإسقاطات في مجال التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والمكيفة أكثر مع تنمية ريفية دائمة، ينبغي أن يذكر في هذا الإطار:[1]

- **قانون 12 ديسمبر 2001** المتعلق بالتهيئة والتنمية الدائمة للإقليم الذي جاء ليساهم في ملء الفراغ المحسوس في مجال التوجيه الفضائي للتنمية ولترقية التنمية المستدامة من شأنه أن يضمن" تنمية منسجمة ودائمة للفضاء الوطني ويسمح بوضع معالم لتدخل مختلف القائمين بالتنمية وإن المبادئ وأسس سياسة التهيئة والتنمية المستدامة جعل منه فعلا إطارا مرجعيا من الدرجة الأولى، ما أن يتعلق الأمر بوضع استراتيجيات أو سياسات تنمية ريفية...".

- **قانون التوجيه الفلاحي:**

ويتشكل بالأخص القانون البلدي وقانون الولاية وكذلك قانون التوجيه العقاري والقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية كلها مدعوة إلى إثراء والاغتناء بقانون حول التوجيه الفلاحي يضع معالم العشرية القادمة وحدود التطور المطلوب للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في إطار تفتح الاقتصاد الوطني والرهانات التي يثيرها.

- **القانون الريفي:**

يشكل تحضير القانون الريفي من أجل تعزيز الجهاز التشريعي الساري المفعول وضمان الانسجام الضروري في هذا المجال بشكل ورشة ذات أولوية مفتوحة.

- **القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية:**

إن مشروع القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية ذات الملكية الخاصة للدولة سيسمح باختتام نقاش عمر طويلا وخنق المبادرات وسيساهم أيضا في تأمين العقار الفلاحي بالحفاظ على حقوق المستغلين الحاليين وحمايتها وبترقية أشكال استغلال تقوم على الاستغلال الأمثل وتثمين هذا التراث.

---

[1] رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذ (دليل إجراءات)، مرجع سابق، ص 32.

خامسا: أشكال وميادين الدعم في الإستراتيجية التنموية

إن أشكال الدعم المبرمجة حسب المراجع التنظيمية التالية التي أعدتها الجهات المختصة لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة والتي تتمثل في:

- قرار وزاري مشترك (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية- وزارة المالية) رقم 11 مؤرخ في 20 أفريل 2003 يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 111 -302 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز".
- منشور وزاري مشترك (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وزارة الموارد المائية رقم 294، أ.خ.م.د.و/ 86 مؤرخ في 2002/07/27 يتعلق ببرنامج الحواجز المائية)
- تعليمة وزارية مشتركة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وزرة السكن والتعمير) رقم 06 مؤرخة في 31 يوليو سنة 2002 يتعلق بكيفيات تنفيذ عمليات السكن الريفي .
- مقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهل لدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب.
- مقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهل لدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 302-11 على حساب" صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"

إن هذه البرامج التدعيمية المواجهة إلى فئة الفلاحين القاطنين في الأرياف حيث تمكنه من الحصول على الدعم حسب الخيارات التالية:[1]

1 -الدعم عن طريق صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تمويل المشروع بالصفة التالية:

- التمويل الذاتي
- القرض المشروط بالاكتتاب لدى الهيأة المالية المتخصصة الذي تم التعاقد معها.
- تكفل الصندوق بـ 25% من مبلغ القرض المشروط وكل فوائد القرض.
- سقف التمويل 500.000 دج من الدعم المباشر.

[1] رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذ (دليل إجراءات)، مرجع سابق، ص: 33.

يمكن قبول هذه الحالة عندما يقدم المنخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية الضمانات الكافية التي يتطلبها البنك.

2 ـ نظام وكالة التنمية الاجتماعية (القرض البسيط):

يمول المشروع بالصفة التالية:

- التمويل الذاتي
- قرض بنسبة فائدة منخفضة (2%) من 50000 إلى 350.000 دينار
- تدخل الصندوق: التكفل بـ 50% من القرض المكتسب وفوائد بـ 2%

3- نظام الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب:

- يجب ألا يتجاوز سن المخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية أربعين سنة وأن يكون ذو كفاءة وتمويل المشروع بالصفة التالية:[1]

- التمويل الذاتي
- تكفل الصندوق بـ 20% من مبلغ المشروع
- قرض الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب بدون فائدة يصل إلى 1000.000 دج

4- دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية:

في حالة ما إذا كان بإمكان المنخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية الاستفادة من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية مكنته الحصول على دعم تكملي يقدر بـ 100.000 دج يخصم فيما بعد من مبلغ التمويل الذاتي .

5- دعم الصندوق الوطني للسكن:

هناك حالتين للحصول على الإعانة:

- بناء مسكن جديد، يتراوح مبلغ الدعم بين 400000 إلى 500000 دج حسب مدخول المنخرط في المشروع.
- تهيئة أو توسيع مسكن موجود يقدر مبلغ الدعم بـ 250000 دج.

[1] رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذ (دليل إجراءات)، مرجع سابق، ص: 34

كما يتحمل مشاريع التنمية الريفية ضمن الميادين والمواضع التالية التي تشمل على سلسلة من الأعمال ذات الاستعمال الجماعي وذات الاستعمال الفردي ومن التهيئة والتنمية من بين المجالات التالية:

5 -1 - استصلاح الأراضي الفلاحية : وهي سلسلة من العمليات والمتمثلة في الحرث العميق- التحسينات العقارية...إلخ)[1]

5 -2 - التهيئات الخاصة بالري : وتتمثل في انجاز التنقيب عن المياه، حفر الآبار، إنجاز البرك المائية كما تشمل أيضا تهيئة سدود المجاري الباطنية و انجاز السواقي وأحواض كما تحتوي على اقتناء تجهيزات خاصة بالسقي عن طريق المرش والأخرى الخاصة بالسقي بالتقطير[2] .

6 -الإنتاج الحيواني: ويتمثل في دعم تربية الحيوانات عند العائلة استثناء وحدات لتربية الحيوانات من الحجم الصغير، وحدات صغيرة لصنع أغذية الأغنام أو لجمع الحليب...إلخ[3]

7 -تجهيز المستثمرات الفلاحية: وتشمل: تعبئة المياه، التمويل بالطاقة الكهربائية، مسالك الدخول إلى مستثمرات فلاحية وهي عمليات ضرورية للاستعمال العقلاني والأمثل للأملاك العقارية الواجب استصلاحها.

8 -النشاطات المرتبطة بالفلاحة والصناعة التقليدية الريفية:

وتتمثل في: طاحونة- عاصرة زيتون- معمل حدادة- وحدة نسيج الحلفاء- صناعة السلال- صناعة الزرابي- تحضير الصوف والجلود- وحدة الدباغة- صناعة الأدوات التوضيب والتحويل- نقل المنتوجات تأدية الخدمات التقنية.

9- أعمال تعزيز النشاطات الاقتصادية : وتتمثل في (السكن الريفي و الإخراج من العزلة الكهرباء والخدمات الاجتماعية...إلخ)

كما تمكن هاته الإستراتيجية أن تقرر أعمالا وبرامج أخرى خاصة بإعادة الاعتبار أو تثمين التراث الثقافي والتاريخي والمعماري والمميزات الأخرى الواجب إبرازها.

---

[1] رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذ (دليل إجراءات)، مرجع سابق، ص 32.
[2] رشيد بن عيسى: إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، مرجع سابق، ص 110.
[3] رشيد بن عيسى: (دليل الإجراءات)، مرجع سابق، ص 33.

كما توزع الأعمال المحددة في إطار مشروع جواري للتنمية الريفية حسب طريقة انجازها كما يلي:

أ - المنشآت ذات الاستعمال الجماعي: والتي تنجز من طرف منفذ المشروع الذي يعينه الوالي.

ب -المنشآت ذات الاستعمال الفردي(على مستوى الأسر) ويتم انجازها من طرف عضو من المجموعة الريفية المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية.

سادسا: الوضعية العامة لمشاريع التنمية الريفية لولاية باتنة

يتضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي شرع في تنفيذه منذ شهر سبتمبر 2000 عدة برامج موجهة لتسوية وعصرنة المستثمرات الفلاحية وكذا المحافظة على المناطق الطبيعية وتطويرها وكذا إنشاء مناصب عمل وخلق ديناميكية اقتصادية في الأوساط الريفية .

وحتى يتسنى لهذه البرامج النجاح و بلوغ الأهداف المسطرة لها، كان من الضروري إتباع منهجية اللامركزية في اتخاذ القرار من حيث بلورت وتنفيذ المشاريع التي يستوجب على جميع المتدخلين من السلطات العمومية التقنية و الإدارية أن يكونوا أكثر واقعية لمعرفة إمكانية وقدرات العلم الريفي، وهذا بالتقرب أكثر من هذه الأوساط ومعرفة انشغالاتهم اليومية و إحصاء العراقيل التي تقف عائقا في تنمية هذه المناطق المعزولة حيث سطرت الحكومة أهدافا أساسية يجب بلوغها ومنها:

- تحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية مع منح الأولوية للذين يقطنون في المناطق النائية.
- تسوية الاستثمارات الفلاحية وتعزيز نشاطاتها الإنتاجية.
- توفير الشروط الملائمة لرجوع السكان إلى مناطقهم الأصلية بعد فرارهم لأسباب أمنية اقتصادية.

وعليه تجندت جميع المصالح للسهر على بلوغ الأهداف بصفة كاملة و بأقل التكاليف والمساعدات المالية العمومية التي تدخل في هذا الإطار.

ومن هذا المنطلق قامت محافظة الغابات لولاية باتنة بالتنسيق مع جميع العاملين والمسؤولين على تنفيذ هذه المشاريع الجوارية عبر كافة تراب الولاية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 وفيمايلي الوضعية الإجمالية لهاته المشاريع الجوارية.

وفي هذا السياق استفادت ولاية باتنة عن طريق صندوق التنمية الريفية بغلاف مالي إجمالي قدره: 641.000.000.00 دج، سمح بتمويل 39 مشروع جواري وقدر الغلاف المالي المخصص لهذه المشاريع بـ:508.166.800.00دج.

كما تمت المصادقة مؤخرا على 14 مشروع إضافي من طرف اللجنة التقنية الولائية بتاريخ:19-04-.2006.

2- المشاريع المنشأة في إطار القرار 353 المؤرخ في :30-09-2002.

يقدر عدد هذه المشاريع بـ 20 مشروعا أنشأت عبر 13 بلدية، وتمس حوالي 3031 عائلة ريفية استفادت من غلاف مالي يقدر بـ 92.488.000.00 دج من صندوق دعم التنمية الريفية[1].

الدائرة	البلدية	المشتة	العمليات المنجزة	الحجم	نسبة الانجاز
أريس	أريس	العرعارة	- حوض للمياه(01)" - الساقية	100م^3 1200م	100
		العوذة	- منبع مياه(01) - حوض للمياه(01) - الساقية	 70م^3 1500م	100
		عنزة أحمد	- تهيئة بدر (01) - منبع مياه (01) - حوض للمياه (02) - إنجاز ساقية	200م 60 م^3 1500م	0 100 100 80

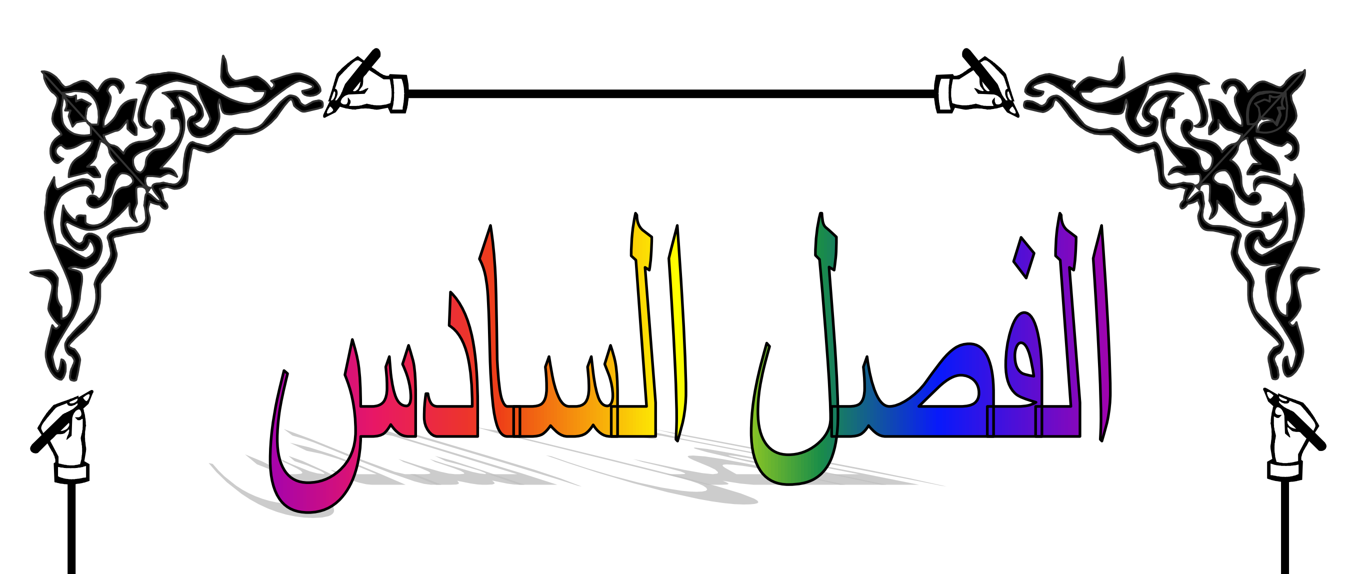
[1] المصدر: محافظة الغابات لولاية باتنة،2007.

		لحدور	- بناء منبع المياه (01) - بناء حوض المياه(01) - بناء الساقية	180م^3 1200م	100
		لصفر	- بناء حوض المياه(03) - بناء و تهيئة بئر (01) - السقي بالتقطير 10ها	80م^3 200م	10
		عرعارة بوزداح	- بناء ساقية	1220م	100
أريس	تيغانمين	تيغانمين	- بناء ساقية	3500م	100
تكوت	غسيرة	تفلفال	- تهيئة السد (02) - بناء ساقية - بناء منبع المياه (01) - غرس أشجار مثمرة05 ها	1540م	100
تكوت	تكوت	أولاد أدير	- غرس أشجار مثمرة10ها - تهيئة السد (01) - بناء الساقية - بناء حوض المياه (01) - تهيئة السد (01)	1375م 1375 200م^3	100
اشمول	تكوت	تزربين	- بناء منبع مياه (01) - بناء الساقية - بناء حوض المياه (01)	634م 140م^3	70 100 90
اشمول	اينوغيسن	أورميس	- بناء الساقية	2344م	65
اشمول	اينوغيسن	علي أو سغير	بناء الساقية	2517م	71
شمول	اينوغيسن	تجرنيت	- غرس أ'شجار مثمرة 02ها - بناء الساقية - بناء السد (02)	900م	100
أولاد سي سليمان	تكسلانت	بديدس	- غرس أشجار مثمرة 02ها - تربية النحل(85 وحدة) - بناء منبع المياه(01) - تهيئة بئر ارتوازي (01) - بناء حوض المياه(01)		100

				200م^3	
راس العيون	راس العيون	بو خوخو	- بناء الساقية - بناء حوض المياه (02) - غرس حواف الودية - تربية النحل (180وحدة) - تربية الأرانب (85 وحدة)	1800م 50م^3 920م^3	
أولاد سلام	تلخمت	تكنوين	- بناء بئر - بناء بئر - تجهيز الآبار (01) - تزويد الآبار بالكهرباء(01) - الحرث العميق 30ها - غرس أشجار مثمرة 25ها - تصحيح مجاري المياه - غرس حواف الأودية - بناء حوض المياه(03) - تربية الأرانب (75 وحدة) - تجهيزات تربية الأرانب (15 وحدة) - تربية النحل (06 وحدات)	200م 300م 1000م^3 02كم 100م^3	100
أولاد سلام	أولاد سلام	عين مرحب	- بناء منبع مياه (01) - بناء و تجهيز مأوى للبئر (01) - بناء الساقية - بناء بئر - بناء بئر - تصحيح مجاري المياه - تربية الدواجن (100وحدة) - تربية الأرانب(20وحدة) - تجهيزات تربية الأرانب (14 وحدة) - تربية النحل (50وحدات)	20م 100م 800م^3	80 60 24 90 100 100 100 100 100 100
اشمول	اشمول	تفشنوين	- غرس أشجار مثمرة 01ها - بناء منبع مياه (01)		

			- بناء حوض للمياه(01) - تصحيح مجاري المياه - تهيئة بئر ارتوازي (01)	100م^3 1000م^3	
تازولت	عيون العصافير	خنقة مرايال	- غرس أشجار مثمرة 04ها - غرس التين الشوكي 15ها - بناء منبع المياه(01) - بناء حوض لمياه (02) - السقي بالتقطير 04ها - بناء مأوى المواشي 05 وحدات - تربية الديك الرومي 338 وحدة	50م^3	100
عين التوتة	أولاد عوف	أكشوان	- بناء بئر (02) - تجهيز بئر (02) - تزويد البئر بالكهرباء - بناء و تجهيز مأوى للبئر (02) - بناء حوض للمياه(01) - الحرث العميق 30ها - بناء المدرجات	1000م 100م^3 2000م	100 100 100
عين التوتة	أولاد عوف	اغيل أغربي	- بناء بئر(01) - تجهيز بئر (01) - تزويد البئر بالكهرباء - بناء و تجهيز مأوى للبئر - بناء حوض للمياه(02) - الحرث العميق 100ها - بناء الجدران - غرس أشجار مثمرة (25ها)	2000م 100م^3 1000م	50 51 100

المصدر: محافظة الغابات لولاية باتنة، 2007



الإجـــراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني للدراسة

2- المجال البشري للدراسـة

3- المجال الزمني للدراســة

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة

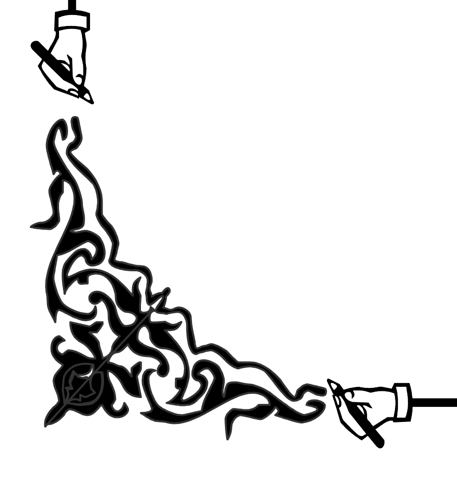
ثالثا: أدوات جمـــع البيـانـات

1- المـلاحظـة

2- المقابلـــة

3- الاستمارة

4- الوثائق و السجلات



أولا: مجـالات الـــدراسة

1- المجـــال المكانـي:

أ- الموقــع الجغرافــي:

تعتبر بلدية أولاد سلام من أكبر البلديا ت على مستوى الولاية (باتنة) وتعود تسميتها بهذا الاسم نسبة إلى عرش أولاد سلام، الذي يمتد من بلدية الرحبات إلى غاية بلدية سوق نعمان بولاية أم البواقي فهي تقع في الشمال الغربي لعاصمة الولاية إذ تبلغ مساحتها221.64 كلم^2 إذ يحدها من:

- الجهة الشمالية: بلدية حمام السخنة ولاية سطيف
- الجهة الشمالية الشرقية: بلدية الطاية ولاية سطيف
- الجهة الجنوبية: بلدية تالخمت، قصر بلزمة، ولاية باتنة
- الجهة الشرقية: بلدية الحاسي، ولاية باتنة
- الجهة الغربية: بلدية بيضاء برج، ولاية سطيف

ب- الوضعية الديمغرافية:

لقد عرفت بلدية أولاد سلام نموا ديموغرافيا متزايدا، إذ يقدر عدد السكان حسب آخر إحصاء سكاني (2008) بـ: 19615 نسمة.

- يقدر عدد الذكور بـ: 9696 نسمة في حين تقدر نسبة الإناث بـ: 9919 نسمة ويتوزع سكان البلدية على عشرة مشاتي وهي:(مشتة مساتة- راس لمسيل- مشتة أسمومي- شعبة عمار- أملاح- لشراف- تانوت- كاف لحمر- تيمدوين- لمقام) بالإضافة إلى التجمع الحضري الموجود أمام مقر البلدية.

جـ- الـــــري:

تقدر المساحة المخصصة للزراعة ببلدية أولاد سلام بـ 11.867 هكتار مما ساهم في تنوع مصادر مياه السقي إذ يوجد في البلدية 18 بئرا ارتوازيا فوق معدل تدفق المياه بها: 4 لتر في ثانية، أما الآبار العادية فيبلغ عددها 158 بمعدل تدفق يقدر:1 لتر في ثانية.

- أما فيما يخص المياه الصالحة للشرب فيقدر طول الشبكة بـ: 36 كلم بنسبة تغطية تعادل95% إذ تتوفر البلدية على 08 خزانات كبيرة تقدر طاقتها بـ (1450م^3).

- بالمقابل يبلغ طول شبكة التطهير 20 كلم والتي تغطي نسبة السكان في التجمع الحضري بـ:100%، أما المناطق الريفية فتقدر بـ50%، إذ تحتوي البلدية على حوضين لتطهير المياه.

د- الوضعية الفلاحية:

إن الطابع الأصلي لهذه الناحية هو فلاحي رعوي بالدرجة الأولى إذ تتربع المساحة الزراعية الإجمالية بـ: 118.67هكتارمنها 300 هكتار مساحة مسقية تستغل في زراعة الحبوب كالقمح الصلب واللين والشعير...إلخ.

إضافة إلى مساحة رعوية تقدر2368 هكتار، وتبلغ المساحة القابلة للتشجير بـ: 30 هكتارا أما أنواع الأشجار القابلة للغرس(المثمرة) فتقدر بحوالي 30 نوعا أهمها أشجار الزيتون و المشمش و التفاح...الخ.

- من جهة أخرى تبلغ المساحة الغابية بـ: 9045 هكتارا والتي تشتهر بالأشجار التالية: الصنوبر المحلي، العرعار- أشجار البلوط...إلخ كما تشتهر المنطقة بالحيوانات الغابية التالية: الذئب، الثعلب، الأرنب، الخنزير...الخ.

هـ- شبكة الطرقات:

يقدر طول شبكة الطرقات الوطنية في بلدية أولاد سلام بـ: 20كلم وأغلبها في حالة متوسطة أما الطرقات الولائية فيقدر طولها بـ: 17 كلم وحلتها جيدة على العموم إذ تعتبر حديثة الإنشاء ولقد سجلت البلدية مشروعا لإنجاز 23 كلم(طريق بلدي) والذي هو في حالة رديئة يربط بين مختلف المناطق الريفية، أما عدد الجسور فيبلغ عددها 02 وهي في حالة مقبولة.

و- النقل: توجد ببلدية أولاد سلام 03 محطات للنقل كل واحدة منه ا مخصصة لـ: (النقل الحضري- الأجرة، الحافلات، الشاحنات) يبلغ عدد سارات الأجرة 07 أما الحفلات فعددها 05 وموزعة على الشكل الآتي:

- النقل الريفي:01
- النقل ما بين المدن:12
- النقل ما بين الولايات: 04
- النقل المدرسي:03

كما تمتلك حظيرة البلدية أربعة سيارات وشاحنتين وحافلة وآلة أخرى للأشغال العمومية.

ز- الوضعية الاجتماعية:

- التربية والتكوين:

توجد بالبلدية ح 15 مدرسة ابتدائية تدرس 2032 تلميذ وإكماليتين وواحدة في طور الإنجاز 2208 تلميذ، كما توجد في البلدية ثانوية تدرس 504 تلميذ.ضف إلى ذلك ملحق للتكوين المهني.

المنشآت الثقافية والرياضية:

تحتوي المنطقة على دار للشباب الذي يوفر لسكان المنطق ة خاصة فئة الشباب مجموعة من الأنشطة الرياضية كما تقدم دروس تدعيمية لجميع الأطوار.

هذا ويوجد في المنطقة ملعب بلدي بالتجمع الحضري وملعبين جواريين.

المنشآت الصحية:

تتوفر البلدية على ستة مستوصفات موزعة على المشاتي إلى جانب عيادة متعددة الخدمات.

2- **المجال البشري للدراسة:**

إن الدراسة التي قمنا بها كانت معنية بتحليل استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وقد اخترت بلدية أولاد سلام كأرضية للاختبار، ولمعرفة واقع التنمية فيها وتسليط الضوء على البناء الاجتماعي في المنطقة والغوص في أعماقها ولتجنب التحيز اخترت ثلاث مشاتل و التي وضعت فيها اللبنات الأساسية لتنمية ريفية مستدامة و هي مشتلة تيمدوين، أملاح، راس لمسيل، ليكون التعميم خاضعا لمقاييس علمية، ولقد كانت الدراسة موجهة أساسا وبالدرجة الأولى إلى الأسرة والتي هي نواة تكوين المجتمعات ولقد اختلفت عينة الأسر من مشتلة إلى أخرى حسب العدد الإجمالي للأسر في المشاتل.

و قد قمت بتجنيد كافة الوسائل المادية والمعنوية لجعل هذه الأسر تتفاعل مع الدراسة وتبدي حماسا وقبولا للإجابة على مختلف أسئلة الاستمار ة مراعيا بذلك الاختلافا ت المتباينة؛ الثقافية منها والاقتصادية والاجتماعية بينهم، و تعد كسب ثقة المبحوثين (الأسر) من أحد العوامل التي تحدد مجرى البحث وهذا ما حدث فعلا مع المبحوثين. إذ لم أجد

صعوبة كبيرة في كسب ثقتهم وتعاونهم وإنجاح عملية جمع البيانات، فالمجال البشري للدراسة لا يعني وصف للمفردات البشرية للدراسة على قدر ما هو تبيان لتفاعل مجتمع الدراسة مع الباحث والبحث.

3- المجـال الـزماني للـدراسة:

دام البحث الميداني الاستطلاعي و ملء الاستمارات النهائية مدة 40 يوما تقريبا من2009/02/13 إلى 2009/03/23 موزعة على فترتين:

* **الفترة الأولى:** و دامت 10 أيام خصصت للدراسة الاستطلاعية و إجراء مقابلات حرة مع مديري المديريات التالية التابعة لولاية باتنة: (مديرية التخطيط، مديرية الفلاحة و التنمية الريفية، بالإضافة إلى محافظة الغابات) كما قمنا بمقابلات و زيارة ميدانية إلى بلدية أولاد سلام بحيث قدموا لنا معلومات حول بلديتهم و كذا أهم المشاريع و البرامج التنموية التي عرفتها البلدية خلال السنوات الماضية خاصة في جانب التنمية الريفية.

* **الفترة الثانية:** و دامت 30 يوما خصصت لتوزيع الاستمارات على الفئة المبحوثة الموزعة على المشاتل الثلاثة ثم قمنا بجمعها حيث تم ملء 100 استمارة.

ثانيا: المنهـــج المستخدم في الدراسة

من أجل التحلي بالموضوعية في دراسة ما؛ يجب على الباحث تطبيق منهج علمي يتوافق وطبيعة الموضوع، وفي الواقع لا توجد طريقة أو منهج علمي واحد يمكن الاعتماد عليه للكشف عن الحقيقة. لأن طرق العلم تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها الباحث وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التي يستهدف البحث تحقيقها، لذا من الصعب المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل منها.[1]

ويرى عمار بوحوش: "تختلف المناهج باختلاف المواضع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج كيفما كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة".[2]

ولكي نحدد طبيعة المنهج الذي نتتبعه فأننا نحدد طبيعة الموضوع المدروس من قبل ذلك لأن طبيعة المنهج تتوقف على طبيعة الظاهرة وإن أول مشكلة تصادف الباحث هي

[1] زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974، ص ص:184، 185.
[2] عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، م و ك، 1985، ص:23

اختيار المنهج المناسب للدراسة ونظرا لطبيعة بحثنا الهادف لوصف ظروف معينة وإجراء تحليلات لمعرفة العلاقة بينها فقد اعتمدنا على:

- المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه "كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر...كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها أو كشق جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها ظواهر تقليدية أو نفسية أو اجتماعية أخرى..."[1].

- ومنهج البحث الوصفي كما يبدو من التسمية " لايقف عند حدود وصف الظاهرة موضوع البحث ولكنه يذهب إلى أبعد من ذل ك فيحلل ويفسر ويقارن ويلاحظ أن وظيفة البحث الوصفي تتمثل في وصف ما هو كائن وتفسره، وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع كما يهتم بتحدي الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطريقتها في النمو والتطور..."[2]

وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على هذا المنهج لدراسة موضوع التنمية المستدامة في الجزائر، إذ أننا بصدد القيام بدراسة يستوجب علينا خلالها وصف الواقع الاجتماعي والتنموي المحيط بالجوانب الظاهرة وتحليل المعطيات التي حصلنا عليها ميدانيا كما تكمن أهمية استخدام هذا المنهج في ضرورة معرفة الظروف المعيشية التي يعيشها المبحوث من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وتحديد الأبعاد السوسيواقتصادية للتنمية الريفية للمنطقة، ولقد جاء اعتمادنا على المنهج الوصفي مدعما بتقنية مساعدة وهي (التقنية الإحصائية) و التي تم استخدامها في كافة جوانب البحث اعتمادا على الإحصاء في تفريغ البيانات التي تحصلنا عليها ثم تنظيمها في جداول مركبة وبسيطة في شكل تكرارات ونسب مئوية تساعدنا في تحليل المعطيات كميا، وتحويل إجابات المبحوثين المتعددة إلى أرقام وتعميمات واستنتاجات تشكل في الأخير النتائج النهائية للدراسة.

- كما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة الذي يدرس الواقع في وجوده و وظائفه و ماضيه و حاضره و استمراريته، فهذا الأسلوب يمكننا من معرفة الواقع الخاص للتنمية الريفية و تقوم دراسة الحالة على أساس اختيار وحدة إدارية و اجتماعية واحدة و جمع معلومات تفصيلية عن كل جوانب أنشطتها و صفاتها و يمكن أن نستخدم دراسة الحالة كوسيلة

---

[1] رابح تركي: مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، م و ك – الجزائر، 1984، ص:129

[2] المرجع نفسه، ص:130

لجمع البيانات و المعلومات في دراسة وصفية، كما أنها إحدى المناهج الوصفية و تستخدم للدراسة فرضية أو فرضيات. [1]

و تعد طريقة دراسة الحالة ذات درجة كبيرة من الدقة و الشمول و يمكن الإفادة من نتائجها من خلال المعلومات التي تكشف عن العمليات المختلفة و المرتبطة بوجود الحالة المدروسة، و تعتمد في تحقيق أهدافها على أدوات جمع البيانات مثل الملاحظة و المقابلة و الاستمارة، و على هذا الأساس فإنه من خلال دراستنا الميدانية في بلدية أولاد سلام تم تسليط الضوء على المشاتل الثلاثة التي استفادت من برامج استراتيجية التنمية الريفية المستدامة و هي مشتلة تيمدوين، أملاح، راس لمسيل، حيث وجدنا أن عدد الأسر التي تقطن في هذه المشاتل يبلغ عددها 100 أسرة و هو مجتمع الدراسة الذي سنقوم بتوزيع الاستمارة عليه.

[1] عامر قندلي: البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، دار اليازورت، عمان – الأردن، 2007، ص:112.

ثالثا: أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة

تعتبر مرحلة جمع البيانات التي تأتي بعد تحديد التساؤلات أو الفروض، و كذا اختيار عينة البحث من أهم مراحل البحث العلمي، إذ عليها (الأدوات) يتوقف نجاح البحث بنسبة كبيرة إذ كلما كانت أدوات البحث المستخدمة ملائمة و دقيقة، كانت النتائج جيدة و صحيحة و العكس صحيح، و يتم اختيار أدوات لجمع البيانات وفقا لمشكلة البحث و المنهج المتبع في الدراسة، و انطلاقا من موضوع الدراسة التي تستوجب الأدوات التالية:

1- الملاحظة: أن الملاحظة هي اللبنة الأولى التي يقوم عليها البحث العلمي حيث أنها الأسلوب الأول والأهم الذي يلجا إليه الباحث حتى في اختياره لموضوع البح ث ولا داعي أن نفصل القول بوجود نوعين من الملاحظة سواء كانت (موضوعية علمية أو بسيطة عامية). فالظاهرة قد يلاحظها العام والخاص ولكن الفرق هو الاهتما م والتركيز والقصد وهذا ما يميز ما بين الباحث والشخص العادي " فالعلم يهتم بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية والارتقاء إلى مستوى إصدار أحكام وصفية على الواقع...". [1]

ولقد كانت الملاحظة العادية البسيطة هي أول ما شد انتباهنا إلى موضوع البحث فاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر هو من بين المواضيع الجديدة التي تفي بدراسة خاصة من الزاوية السوسيولوجية كل هذا أدى بنا إلى الانتباه والتساؤل: ما هو أداء هاته الاستراتيجية لوظيفتها المنوطة بها وهل حافظت على البناء الاجتماعي والثقافي في الريف الجزائري.

ومن هنا جاء اهتمامنا بالموضوع من خلال ملاحظة سلوكات وتصرفات سكا ن المنطقة وملاحظة البنى التحتية وظروف المعيشة لسكان المنطقة.

فالملاحظة ما هي إلا: " المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة وتسجيل الملاحظات عليها والاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات"[2].

---

(1) الهادي خالدي: المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، دار هومه، الجزائر، 1996، ص:24

(2) عبد الله محمد الشريف: مناهج البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص:118

وهذا بالفعل ما حاولنا القيام به من خلال توجيه ملاحظتنا واهتمامنا نحو الفئات المعنية في نطاق محدود وبأساليب محدودة.

2- المقابلة: تحتل المقابلة مركزا هاما في البحث السوسيولوجي وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا وذلك لما يمكن أن تجمعه من معلومات حول موضوع الدراسة، وتعرف على أنها:" وسيلة تقوم على حوار أو حديث لفظي مباشر بين الباحث والمبحوث..".[1]

كما تعرف على أنها:" محادثة موجهة لغرض محدد غير الإشباع الذي ينتج عنها...".[2]

وفي دراستنا هاته اتبعنا أسلوب "المقابلة الحرة"وتمت مع مختلف مسؤولي الهيئات العمومية مثل:

- مقابلة مع مدير مديرية الفلاحة والتنمية الريفية الذي زودنا ببعض الإحصائيات حول واقع الفلاحة في الولاية.
- مقابلة مع مدير مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية الذي أفادنا بمختلف المعطيات حول التنمية بالولاية.
- مقابلة مع محافظ محافظة الغابات بالولاية الذي زودنا حول الاستراتيجية التنموية وكيفية العمل فيها بحكم أنها هي المسير الحقيقي لهاته الاستراتيجية.
- مقابلة مسؤول بلدية أولاد سلام، وذلك لتزويدنا بملف كامل(تقرير مفصل) عن البلدية من إحصائيات، حيث شرح لنا أهم البنو د والركائز التي تقوم عليها سياسة الولاية في التنمية الريفية وكيفية النهوض بالريف ببعديه الاجتماعي والاقتصادي.

3- الاستمارة: تعرف على أنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد..."[3].

ولا تختلف الاستمارة عن استمارة المقابلة حيث أن هذه الأخيرة هي كذلك قائمة من الأسئلة يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة المبحوثين أي أنها تتضمن موقف

---

(1) فضيل دليو وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1996، ص:191

(2) صالح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار غريب للطباعة، القاهرة،د.ت، ص:269

(3) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص:476

المقابلة والمواجهة المباشرة مما يعطيها أفضلية عن غيرها (كالاستبيان البريدي) لأنها تسمح للباحث- كما حدث معنا- بأخذ بعض الانطباعات التي تخدم البحث والتأكد من صدق الإجابة عن طريق تعابير وجه المبحوث ونبرات صوته والترابط في إجاباته وحتى مظهره وسلوكه...إلخ.

- وتعتبر استمارة المقابلة الأداة الأساسية التي اعتمد عليها البحث قصد جمع البيانات من الميدان وقد تم إعدادها على أربع مراحل:

- المرحلة الأولى: مقابلة بعض العينات من سكان المنطقة والتحدث معهم بشكل ارتجالي لمحاولة حصر النقاط الرئيسية التي يختلفون فيها حول واقع المعيشة في المنطقة.

- المرحلة الثانية: تشكيل استمارة أولية (pri test) بناء على المرحلة الأولى وتضمنت 52 سؤالا أغلبها مغلقة وبدون تحديد المحاور وذل ك قصد تجربتها وقد أثمر التجريب الميداني لها مع 10 أفراد بإثراء الاستمار ة بعدة أسئلة جديدة أو وض ع بدائل لأسئلة موجودة من قبل.

- المرحلة الثالثة: إعادة صياغة وتركيب الاستمارة النهائية بناء على لملاحظات المسجلة وتغطية النقائص وتعديل الأسئل ة وإعادة تجريبها على 10 أفراد آخرين لاختبار مدى صلاحيتها.

- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة النهائية والتي تم فيها النزول بالاستمارة إلى الميدان بعد تعديلات طفيفة وتطبقها على كافة أفراد العينة.

وعموما قد ضمت الاستمارة 46 سؤالا مقسمة إلى خمسة محاور:

- المحور الأول: البيانات الشخصية

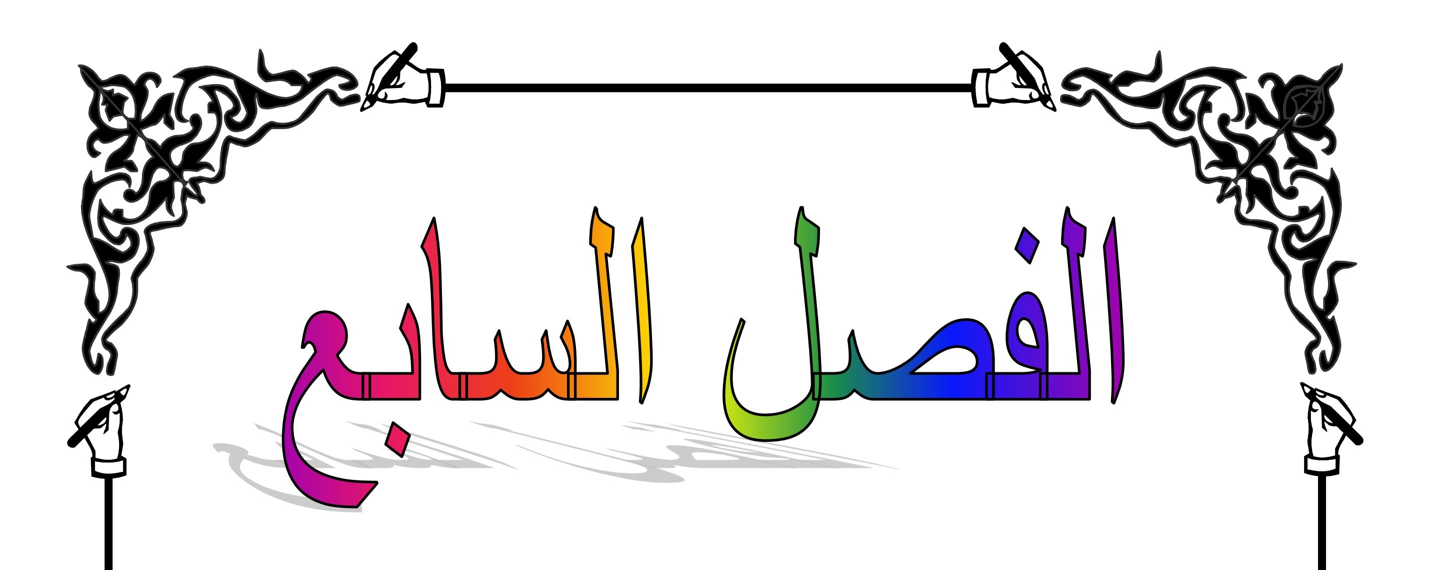
- المحور الثاني: متعلق بالخصائص الاقتصادية و التنموية الخاصة بالمنطقة

- المحور الثالث: الخصائص السكنية و الاجتماعية لسكان المنطقة

- المحور الرابع: الخصائص الثقافية لسكان المنطقة

4- الوثائق والسجلات:

في هذه الدراسة استخدمت الكثير من الوثائق والسجلات كالخرائط والمخططات والإحصائيات... وهذا لإضفاء الطابع العلمي على الدراسة وتدعيم أفكارنا ومعطياتنا.

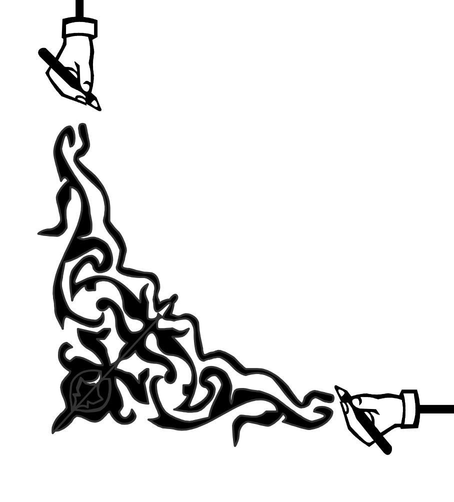


عـــرض و تحليل نتائـــج الـــدراســـة

أولا: تبويب وتفريـــغ البيانات

ثانيا: نتائـــج الـــدراســـة

ثالثا: صعوبات الـــدراســـة



أولا: تبويب وتفريغ البيانات

جدول01: خاص بالجنس

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	79	%79
أنثى	21	%21
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يمثل الجدول أعلاه والخاص بالجنس لأفراد الفئة المبحوثة، نلاحظ أن أكبر نسبة كانت من نصيب الجنس" الذكر" إذ قدرت بـ: 79% من مجموع الفئة المبحوثة وهذا راجع لفترة توزيع الاستمارا ت على الأسر – أيام العطلة الأسبوعية؛ أين كان أرباب البيوت في المنازل او في السوق الأسبوعي المجاور لمشاتل ومكان إجراء الدراسة، بينما قدرت نسبة الإناث بـ:21% من أفراد الفئة المبحوثة.

جدول02: خاص بالسن

الاحتمال	التكرار	النسبة
أقل من20 سنة	09	%09
من[21-30]	11	%11
من[31-40]	21	%21
من41 سنة فأكثر	59	%59
المجموع	**100**	**%100**

التعليق:من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت من نصيب الفئة العمرية 41سنة فأكثر بنسبة 59%، تليها الفئة العمرية من[31،40] وذلك بنسبة قدرت بـ: 21% وكذلك الفئة العمــرية أقل من 20 سنة والتي قدرت نسبتها بـ:09%.

جدول رقم03: يوضح مكان الميلاد

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
دوار	64	%64
قرية	14	%14
مدينة	22	%22
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: تبين من الجدول رقم 03 المتعلق بمكان الازدياد لأفراد الفئة المبحوثة ، نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للدوار ومثلت 64% وهي ترجمة لواقع المنطقة أي أن معظم السكان ذو أصول ريفية وسكنوا المنطقة منذ الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال في حين قدرت نسبة الفئة المبحوثة التي ولدت في المدينة بـ: 22% وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها ظاهرة النزوح الريفي التي انتشرت في الأوساط الريفية الجزائرية سواء كان هذا في وقت الاستعمار الذي مارس مختلف أشكال التهميش على سكان الريف أو الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات وهذا بحثا عن ظروف معيشة أحسن؛ لكن مع تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية عادت الفئات المهاجرة إلى المنطقة. في حين قدرت نسبة الذين ولدوا في القرية بــ:14%.

جدول رقم 04: خاص بالحالة المدنية للمبحوثين

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
متزوج	67	%67
أعزب	10	%10
مطلق	11	%11
أرمل	12	%12
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يوضح الجدول رقم 04 والذي مثل الحالة المدنية للمبحوثين أن اكبر نسبة كانت للمتزوجين وبلغت67% وهذا راجع إلى طبيعة الفئة المبحوثة كون وحدتها الأسرة، تليها نسبة الأرامل بـ: 12 %، ثم الفئة التي مسها الطلاق أي الانفصال بين الزوج والزوجة وقدرت نسبتها بـ:11%، في حين تمثل نسبة العزاب بـ:10% وهم الأفراد الذين يتحملون نفقات وإعالة أسرهم والذين مسهم طلاق الوالدين أو وفاة أحدهم.

جدول رقم 05: يمثل عدد الأطفال في الأسرة:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 01	06	%06
[3-2]	10	%10
[5-4]	27	%27
6 فأكثر	57	%57
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يتضح من خلال الجدول المتعلق بعدد الأطفال في الأسرة الواحدة كانت من نصيب الفئة التي لديها 06 أطفال فأكثر وقد مثلت نسبة57 % وهي أسر ذات طابعا ممتد أي لها حجم أسري كبير- لكون أبرز سمات الأسر الريفية هي كثرة الإنجاب وهي أسر مازالت محافظة على البناء العائلي الريفي الذي يتسم بكثرة الأولاد، تليها فئة[4-5] والتي عبر عنها بنسبة 27% وبعدها تأتي الفئة من [2-3] بنسبة 10 % أين اكتسبت الأسر ثقافة في الإنجاب واتبعت أساليب تنظيمية وانتشار الوعي الاجتماعي بفضل التعليم والصحة وأخيرا الفئة أقل من 1 (طفل) أي الأسر التي لا يوجد بها أطفال إطلاقا وكانت نسبتها 06 % وهي الأسر الحديثة التكوين و الزواج.

جدول رقم 06: يمثل المستوى التعليمي لأفراد الفئة المبحوثة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
أمي	46	%46
ابتدائي	10	%10
متوسط	14	%14
ثانوي	10	%10
جامعي	20	%20
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يشير الجدول أعلاه والمتعلق بالحالة التعليمية للمبحوثين أن أكبر نسبة كانت لفئة الأميين إذ قدرت بـ: 46% وهذا راجع لكون أغلب المبحوثين من أصول ريفية عانوا كثيرا من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية كالاستعمار والفقر ...إلخ الذي حال دون تعلمهم، ضف إلى ذلك عدم الاهتمام بالتعليم حيث ينحصر في المدارس القرآنية ، أما فئة ذوي التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والذين تراوحت نسبهم على التوالي:
(10-14-10) فهي تشمل الأفراد المبحوثين الذين درسوا في المدينة على الرغم من أن أولياءهم في كثير من الأحيان أميين غير أنهم لم يتوانوا في تعليمهم وتنبهوا إلى ضرورة التعليم، في حين تمثل فئة أخرى من المبحوثين والذين قدرت نسبتهم بـ: 20% المستوى الجامعي وهم الذين درسوا في الجامعات وهذا ما يعكس موجة التنمية التعليمية للريف أي محاولة نشر التعليم في الريف الجزائري (مشروع إنماء الريف).

جدول رقم 07: خاص بالنشاط المهني للمبحوثين

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
خدمات	08	%08
تجارة	16	%16
فلاحة	40	%40
صناعة	12	%12
أخرى	24	%24
المجموع	100	%100

التعليق: يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من عينة المبحوثين كانت من نصي ب الفلاحة وذلك بنسبة قدرت ب،: 40% أي ممارسة الزراعة والحرث و تربية المواشي وغيرها هذا طبيعي نظرا لارتباطهم الشديد بالأرض والتي تعد المصدر الرئيسي للمعيشة ، كما نجد أن نسبة 24% قدرت للفئة التي تمتهن أنشطة أخرى على غرار الأعمال الحرة والذين في حالة تقاعد أو بطالة ، هذا ونجد أن فئة أخرى من المبحوثين أقرت بالنشاط التجاري سواء المدعم من طرف الدولة في إطار دعم تشغيل الشباب أو غيره وذلك بنسبة قدرت بـ:16 % تليها الصناعة بـ: 12% ثم الخدمات بـ:8%.

جدول رقم 08: خاص بتاريخ الإقامة في المنطقة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 10 سنوات	18	%18
[20-11]	00	%00
[30-21]	04	%04
31 فأكثر	78	%78
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة وهي 78% وهي تمثل تاريخ الإقامة في المنطقة ه ي مدة تجاوزت الواحد و الثلاثين سنة وهي الفئة التي عاشت في المنطق ة منذ الولادة إلى يومنا هذا متمسكة بأصالة وتراث المنطقة في حين نجد نسبة 18% تمثل الفئة التي أقامت في المنطقة أقل من عشر سنوات وهي الأسر التي كانت نازحة من الريف إلى المدينة خلال العشرية السوداء مدفوعة بصعوبة المعيشة، إلا أنه بعد تحسن الأوضا ع الأمنية والاقتصادية عادت الأسر إلى المساكن التي كانت تقطن بها في حين نجد أن الفئة التي سكنت قي المنطقة من بين [21-30] سنة فتقدر نسبتها بـ: 04% وهي حديثة العهد بالمنطقة، وهذا بسبب السياسات المتعاقبة من طرف الدولة لتشجيع الاستقرار السكاني في المنطقة وكذا الذهنية الريفية التي تبقى دائما متمسكة بالتراث الثقافي و الاجتماعي.

جدول رقم 09: خاص بسبب اختيار الإقامة في المنطقة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
لوجود الأهل والأقارب	56	%56
للعمل	08	%08
توفر شروط الحياة	11	%11
جميعهم	25	%25
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: من خلال الجدول المتعلق بسبب اختيار السكن في المنطقة من قبل المبحوثين يبرز أن وجود الأهل والأقارب قد احتلت أكبر نسبة إذ قدرت بـ: 56% لأن معظم السكان نشؤوا في المنطقة وتربوا في كنفها وهذه صفة نابعة من عمق وأصالة الريف الجزائري، في حين أقرت فئة أخرى بنسبة تقدربـ: 25% أن كل العوامل والاحتمالات قد أدت إلى اختيار السكن في المنطقة سواء كان وجود الأهل والقارب أو العمل أو توفر شروط الحياة من خدمات ورفاهية...إلخ، في حين أقرت فئة أخرى قدرت نسبتها بـ: 11% أن توفر شروط الحياة وعودة المن والاستقرار للمنطقة هو الذي جعلها تختار الإقامة في المنطقة أما الفئة الأخيرة فأقرت أن سبب اختيارها السكن في البلدة هو العمل وذلك بنسبة 08%.

جدول رقم 10: خاص بالخدمات الارتكازية

الاحتمال	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
المياه الصالحة للشرب	90	%90	10	%10	**100**	**%100**
الطاقة الكهربائية	98	%98	02	%02	**100**	**%100**
المدرسة	78	%78	22	%22	**100**	**%100**
مركز صحي	66	%66	34	%34	**100**	**%100**

التعليق: إن الجدول الذي بين أيدينا هو عبارة عن جدول مركب يحتوي على أربعة أسئلة مغلقة حول الخدمات الارتكازية في المنطقة إذ نجد غالبية سكان المنطقة أو الفئة المبحوثة أقرت بنسبة عالية على توف ر المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية وذلك بالنسب المتتالية التالية(90-98%) وهو دليل على حركية التنمية التي تعرفها المنطقة وسهر السلطات المحلية المعنية بالبلدية على تحقيق التنمية الشاملة في البلدة.
في حين أقرت 78% من مجموع الفئة المبحوثة على وجود مدرسة قريبة من المساكن بعدما كانت تعاني من البعد عن مقر السكن؛ الشيء الذي يصعب على التلاميذ الالتحاق بالمدرسة، وهو ما تعانيه بعض السر البعيدة عن المدرسة والمقدرة نسبتها بـ: 22% كما نجد أن نسبة الفئة المبحوثة التي أقرت بوجود مركز صحي قريب من المساكن قدرت بـ: 66% وهذا بفضل سياسة البلدية الرامية إلى إنشاء كل مركز صحي في مشتلة، في حين أجابت بـ: "لا" فئة نسبتها 34% وهي الفئة التي تقطن بعيدا عن المشاتل.

جدول رقم 11: يوضح طول المسافة بين المسكن والطريق الرئيسي

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 1 كلم	60	%60
[2-3]كلـم	33	%33
[4-5] كلم	06	%06
6 كلم فأكثر	01	%01
المجمـــوع	**100**	**%100**

التعليق: يوضح الجدول أعلاه طول المسافة بين المسكن والطريق الرئيسي ونجد أن اكبر نسبة هي ذات الفئة الأقل من 1كلم بنسبة تقدر بـ:60% وهذا لحداثة الطريق الرئيسي الذي تم إنشاؤه مؤخرا في حين كانت الفئة[1،3] كلم نسبتها تقدر بـ: 33% وهي مساكن على العموم قريبة من المرافق الارتكازية كالمدرسة والمركز الصحي وغيرها. في حين كانت نسبة الفئة [3،5] كلم تقدر بنسبة 06% وهي المساكن البعيدة عن الطريق الرئيسي وعن التجمع السكاني أي المناطق المعزولة ؛ في حين كانت نسبة أكثر من 5 كلم تقدر بـ:1% .

جدول رقم 12: خاص بالملكية

الاحتمال	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
قطعة أرض للبناء	57	%57	43	%43	**100**	**%100**
قطعة أرض للزراعة	66	%66	34	%34	**100**	**%100**
سكن للإيجار	12	%12	88	%88	**10**	**%100**
محل تجاري	22	%22	78	%78	**100**	**%100**

التعليق:

إن الجدول الذي بين أيدينا هو عبارة عم جدول مركب من مجموعة الأسئلة المغلقة والذي من خلاله نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين أقرت بوجود قطع أرض للبناء وذلك بنسبة قدرت بـ:57% وعادة ما تكون هذه الأراضي غير صالحة للزراعة وتكون في المناطق الجبلية أة في الراضي التي تتميز بالصلابة ، في حين أكدت الفئة المبحوثة الباقية عدم امتلاكها للأراضي وذلك بنسبة 43%.

كما أقرت الفئة الغالبة بامتلاكها لقطع أرض صالحة للزراعة بنسبة66% سواء كانت هذه الأراضي قريبة من المساكن أو بعيدة والتي تعد المصدر الرئيسي لدخل السر، هذا وقد أقرت الفئة الباقية بـ"لا" بنسبة34% ، أمل فيما يخص سكن للإيجار فأكدت جميع الفئة المبحوثة بنسبة88% عدم امتلاكها له في حين أقرت النسبة الباقية 12% بامتلاكها لمسكن للإيجار.

أما فيما يخص محل تجاري؛ فكانت الفئة التي أجابت بعدم امتلاكها له فقدرت بـ: 78% ، في حين أجابت البقية المقدرة بـ:22% بامتلاكها لمحل تجاري.

جدول رقم14: خاص ببرامج دعم الدولة

الاحتمال	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
الصندوق الوطني للسكن	57	%57	43	%43	100	%100
وكالة دعم وتشغيل الشباب	18	%18	82	%82	100	%100
نظام وكالة التنمية الاجتماعي ة (القرض البسيط)	00	%00	100	%100	100	%100
الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية	00	%00	100	%100	100	%100
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	00	%00	100	%100	100	%100

التعليق: يعبر الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي التي استفادت من إعانات الصندوق الوطني السكن وذلك بنسبة 57% أي استفادت من دعم البناء الريفي خلال سنوت 2003-2006 ، في حين أقرت فئة أخرى بنسبة تقدر بـ: 18% من وكالة دعم تشغيل الشباب الذين فتحوا ورشات حرفية وتجارية وتربية الدواجن وغيرها من المهن ؛ الشيء الذي خلق فرص عمل حديثة، في حين أكدت جل الفئة المبحوثة عدم حصولها على برامج دعم الدولة ونقصد(نظام وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) والتي هي عبارة عن برامج حدية النشأة وهذا ما عطل الاستفادة من هاته البرامج.

جدول رقم 15: يوضح أسباب عدم الاستفادة من برامج دعم الدولة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
وجود عراقيل إدارية	66	%66
عدم الحاجة له	24	%24
عدم توفي الشروط الضرورية	10	%10
المجموع	100	%100

التعليق:

إن نص السؤال كان عبارة عن سؤال مفتوح ، الشيء الذي أدى إلى تنوع في الآراء والاتجاهات ننا دفعنا إلى تصنيف تلك الإجابات وفقا للاحتمالا ت الواردة في الجدول نجد أن إعلى نسبة قدرت بـ:66% والذي أقرت الفئة المبحوثة من خلاله وجود عراقيل إدارية وسوء تسيير للملفات على مستوى الجهات المعنية ، إذ برغم طول المدة الزمنية التي مضت على وضع الملفات ، إلا ا،ها لم تؤخذ الموافقة إلى حد اليوم.

- في حين أقرت فئة أخرى من المبحوثين بعدم الحاجة إلى كل أشكال الدعم وذلك بنسبة قدرت بـ:10% فأقرت بعدم استيفائها للشروط الضرورية للاستفادة رغم حاجتها الماسة لمثل هاته البرامج المدعمة من طرف الدولة.

جدول رقم16: يوضح الأماكن الأكثر تجمعا في المنطقة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
الساحات العامة	13	%13
مقاهي	56	%56
مساجد	21	%21
سوق أسبوعي	08	%08
أخرى	02	%02
المجموع	**100**	**%100**

.التعليق: من خلال الجدول المتعلق بالأماكن الأكثر تجمعا في المنطقة نجد ألآن غالبية الفئة المبحوثة والتي قدرت نسبتهاب: 56% أين يجلسون ويتسامرون ويتبادلون أطراف الحديث ، وهذا راجع لعدم وجود مرافق ثقافية وترفيهية أو مساحات خضراء يمكن للفرد الجلوس فيها .

- في حين أجابت فئة أخرى من المبحوثين وقدرت نسبتهم بـ: 21% أين يجلسون في المساجد تليها الساحات العامة بـ: 13% ثم السوق الأسبوعي بـ: 08% وفي الخير أجبت فئة بالجلوس في أماكن متنوعة وذلك بنسبة تقدربـ:02%.

جدول رقم 17: يوضح ملكية المسكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
ملك خاص	46	%46
إيجار	12	%12
جماعي	18	%18
أخرى	22	%22
المجموع	100	%100

التعليق: من خلال الجدول الذي بين أيدينا أن أكبر نسبة هي 46% وهي تمثل الملكية الخاصة لسكن المبحوثين والتي تحصلوا عليها عن طريق شراء قطعة أرض وبنائها أو الاستفادة من دعم البناء الريفي الذي تخصصه الدولة لسكان الأرياف كما نجد نسبة قدرت بـ:18% تسكن ضمن سكنات جماعية في كنف الأسرة الكبيرة من جهة وعدم قدرتها على تأسيس سكن فردي، في حين نجد أن نسبة 22% أقرت بوجود نوعيات أخرى لنوعية المسكن كالسكن الوظيفي الذي يخصصه صاحب المزرعة مثلا للعمال أو السكن الوظيفي الحكومي لأصحاب الوظائف الإدارية(السكنات الاجتماعية) ، في حين نجد أن آخر نسبة قدرت بـ: 12% أقرت بإيجار هذا المسكن وهذا لعدم امتلاكها لأي عقار سكني؛ الشيء الذي حتم عليها الإيجار.

جدول رقم 18: يوضح عدد الغرف المسكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
غرفة	18	%18
غرفتين	10	%10
3 غرف	12	%12
4 غرف فأكثر	60	%60
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يوضح الجدول أن أكبر نسبة كانت للمساكن التي بها أربع غرف وقد مثلت بنسبة 60% وما يمكن قوله في هذا الصدد أن جل هاته الفئة استفادت من البناء الريفي الذي يحتم على صاحب المسكن تشكيل أربع غرف وحوش، إضافة إلى أن هناك فئة اخرى أقرت بوجود غرفة واحدة قدرت نسبتهم بـ:18 % وعي الفئة المبحوثة التي تسكن ضمن مساكن جماعية (أنظر الجدول رقم 17) ، أي مع أفراد الأسرة أو العائلة الكبيرة وعدم قدرتها على بناء مسكن مستقل أو الاستفادة من دعم الدولة. كما نجد أن هناك فئة أخرى من المبحوثين أقرت بوجود داخل المنزل 3 غرف وذلك بنسبة قدرها12 % وفئة أخرى أقرت بوجود غرفتين داخل المسكن بنسبة قدرت بـ:10%.

جدول رقم 19: يوضح المرافق الموجودة في المسكن

الاحتمال	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م%
حوش	39	%39	61	%61	100	%100
مطبخ	73	%73	27	%27	100	%100
مرحاض	98	%98	02	%02	100	%100
حمام	38	%38	62	%62	100	%100
أخرى	16	%16	84	%84	100	%100

التعليق: يوضح الجدول الذي بين أيدينا أن أكبر نسبة احتلتها المساكن التي بها مطبخ ومرحاض وذلك بالنسب التالية على التوالي(73%،98%) ومما يمكن استخلاصه أن الأسر الريفية رغبت في اقتباس كافة تفاصيل الحياة الحضرية منها طريقة واستخدامات المنزل ومرافقه يتوقف على الجانب المادي للأسر ، أي كلما كان حالة الأسرة المادية لا باس بها ؛ كلما مكنها ذلك من تقسيم المسكن وفق استخداماته المختلفة، وهذا ما نجده لدى الأسر حيث أقرت بنسبة 38 % على امتلاكها لحمام داخل المنزل و 39% أقرت بوجود حوش داخل المنزل.

جدول رقم 20: يوضح الأساسيات والكماليات في المسكن

الاحتمال	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م%
تلفزيون	97	%97	03	%03	**100**	**100%**
مذياع	46	%46	54	%54	**100**	**%100**
ثلاجة	56	%56	44	%44	**100**	**%100**
مكيف هوائي	12	%12	88	%88	**100**	**%100**
هوائي مقعر(برابول)	48	%48	52	%52	**100**	**%100**
هاتف ثابت	00	%00	100	%100	**100**	**%100**

التعليق : يبين الجدول أعلاه أن السر في المنطقة تملك تلفزيون بنسبة عالية قدرت بـ: 97%، وهذا راجع لاعتباره من أهم الأساسيات داخل المسكن كما نجد أن الفئة المبحوثة "لا" أجابت بنسبة54 % فيما يخص المذياع وهذا راجع لاعتمادها بشكل كبير على التلفزيون ، كما نجد نسبة قدرت بـ:46% أجابت بامتلاكها المذياع.

- كما اقرت الفئة المبحوثة بامتلاكها للثلاجة قدرت نسبتها بـ: 56 % وهذا لدوره الأساسي في حفظ الحاجيات خاصة في فصل الصيف أين يكثر الطلب على الماء البارد وغيرها من المتطلبات الغذائية ، في حين أجابت فئة أخرى بـ: "لا" قدرت نسبتها 44% وهذا راجع لعجزها عن شرائه ، كما أنها لا تزال تستخدم الطرق التقليدية في تخزين الحاجيات.
- - فيما يخص المكيف الهوائي فنجد ا، جل الفئة المبحوثة قد أقرت بعدم قدرتها على امتلاكه بنسبة تعادل 88%بسبب تكلفته الكبيرة وكذا نقص التيار الكهربائي في المنطقة . هذا وأجابت فئة أخرى بنسبة 12% بامتلاكها له نظرا لمستواها الاقتصادي الكبير واعتمادها على مولدات كهربائية إضافية خصوصا في فصل الصيف.

- ضف إلى ذلك جهاز "البرابول" حيث أقرت الفئة المبحوثة بعدم امتلاكها له بنسبة 52% وهذا لمحافظتها على أصالتها والمفهوم الشائع حول الفضائيات التلفزيونية التي تنشر كل ما هو مخالف لعادات وأصول المنطقة، وهناك من يرى أن القدرة الشرائية له غير كافية لشراء هذا الجهاز، في حين أقرت فئة أخرى بحيازتها له بنسبة48%.
- هذا وأقرت جميع الفئة المبحوثة على عدم امتلاكها للهاتف الثابت بنسبة 100 % بسبب عدم وصول هذه الخدمة العمومية نظرا لبعدها عن البلدية ، الشيء الذي أدى إلى عدم التزود به، كما أن الهاتف النقال أصبح الوسيلة الأكثر استعمالا في المنطقة باعتبار سهولة استخدامه.

جدول رقم21: يوضح طبيعة العلاقة مع الجيران

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
قرابة	60	%60
أنساب	11	%11
جيران	19	%19
أخرى	10	%10
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يبين الجدول أعلاه طبيعة العلاقة مع الجيران مبنية على القرابة، وذلك بنسبة 60% ، تليها جيران بنسبة19% ، ثم أنساب بـ:11% ، فحالات أخرى بـ:10%.

- الريفي بطبيعته بحب جيرانه وذويه وأبناء جهته ويعتبرون أنفسهم أسرة واحدة، فهم يقصدون بعضهم للترفيه والترويح في المناسبات والأعياد وغيرها.

لأن سكان الريف و جل الأسر الريفية المبحوثة لها صفة التكتل و الالتفاف حول الأقارب وهذه الصفة قبلية ريفية لأنهم يشعرون بالراحة و الاطمئنان بوجودهم قرب بعضهم البعض..

جدول رقم22 : يوضح تبادل الزيارات مع الجيران

الاحتمال	**التكرار**	**النسبة المئوية**	**الاحتمال**	**التكرار**	**النسبة المئوية%**
نعم	69	%69	أعياد	22	%22
			أفراح	26	%26
			زيارات عادية	46	%46
			أخرى	06	%06
			المجموع	100	%100
لا	31	%31	خلافات	26	%26
			عدم الثقة	49	%49
			عدم القرابة	**24**	**%24**
المجموع	**100**	**%100**	**المجموع**	**100**	**%100**

التعليق: يوضح الجدول أعلاه والمتعلق بتبادل الزيارات مع الجيران، إذ نجد أن النسبة الأكبر أجابت بنعم بـ: 69 % وهذا دليل ورمز على عمق الريف في نفسية المبحوثين حيث أن نسبة 46% من المبحوثين الذين أجابوا بنعم أقروا بأن الزيارات تكون عادية وهذا لعامل القرابة ، في حين أكدت فئة أخرى بنسبة 26% أجابت أن الزيارات تتم خلال المناسبات فقط والمقصود هنا الأعياد والأفرا ح والمآتم ، كما أن نسبة 06 % أجابت أن تبادل الزيارات يكون في حالات أخرى .

- أما الذين أجابوا بالسلب فكانت نسبتهم 31 % وهو الذين لا يقومون بزيارة جيرانهم ، حيث أن جل الفئة المبحوثة ويمثلون نسبة49% برروا بعدم الثقة فيما بينهم وبين الجيران، و26 % أجابوا بوجود خلافات مع الجيران و25% بعدم القرابة مع الجيران.

جدول رقم23 : خاص بخروج المرأة للعمل

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية	الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%20	خدمات	07	%07
			تعليم	11	%11
			حرف تقليدية	02	%02
			تجارة	00	%00
لا	**80**	**%80**	**المجموع**	**20**	**%20**
المجموع	**100**	**%100**			

التعليق: يوضح الجدول أعلاه أن المبحوثين الذين لا يؤيدون فكرة خروج المرأة للعمل بلغت نسبتهم80% وهم الريفيون الأصليون الذين مازالوا على ذهنيتهم السابقة ومتمسكين بمبدأ الحرمة"الحشمة" فيستهجنون أن يرى نساءهم من الغرباء حتى ولو كانت الوضعية المادية عسيرة رغم قبولهم بتدريس وتعليم البنت حتى تكمل دراستها ومضيرها النهائي هو الزواج.

- ولقد بلغت نسبة أفراد الفئة المبحوثة الذين يؤيدون فكرة عمل المرأة 20% ، فهم تخلوا عن الأفكار التي تدعو إلى اضطهاد المرأة وحبسها في المنزل ، ويرون أن التعليم هو أولى الدرجات التي ينبغي للمرأة العمل فيها وذلك بنسبة 11% . كونهم في وسط محافظ وهو ما يتناسب ووضعية المرأة ، وبعدها قطاع الخدمات بنسبة 07%، وذلك لضمان الوظائف الحكومية كامل الحقوق للعمال ، وبعدها الحرف التقليدية ينسبة02% ونقصد بها الخياطة، "الحرج" والنسيج، وهي أعمال تضمن تواجد المرأة بمنزلها.

جدول رقم 24: يوضح الرأي حول التعليم

الاحتمال	التكرار	النسبة
ضروري	100	%100
غير ضروري	00	%00
المجموع	100	%100

التعليق: يبين الجدول الذي بين أيدينا أ ن أغلبية المبحوثين أقروا بضرورة التعليم وذلك بنسبة100% إذ تفطنوا وتنبهوا إلى ضرورة التعليم بعدما كانوا في الماضي لا يولون اهتمام للتعليم وبذلك فقد تغيرت نظرتهم إلى تعليم البنات وتركهن يكملن دراستهم وتفضيل المرأة المتعلمة على المرأة الجاهلة الأمية والذي ينعكس في تفكيرها وتدبيرها وتربية أطفالها وكذلك إعطاء فرص أكبر للذكور أيضا لإكمال الدراسة وتغير ت النظرة إليهم على أنهم مصدر لليد العاملة الفلاحية.

جدول رقم 25: يوضح المعالجة في حالة المرض:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
الطب الحديث	48	%48
طب الأعشاب	08	%08
الرقية	03	%03
جميعهم	41	%41
المجموع	100	%100

التعليق: من خلال الجدول الخاص بطرق المعالجة أثناء مرض أحد أفراد الأسرة فتجد أنهم يلجؤون إلى الطبيب وذلك بنسبة 48% وهو ما يبرز اكتساب الأسر الريفية صفة الحضرية وذلك من خلال اهتمامها بالصحة الأسرية ، كما أن وجود فئة متعلمة ضمن أفراد الأسرة أعط صبغة علمية في نمط العلاج داخل الأسرة .

- هذا ونجد أن هناك فئة أخرى من الفئة المبحوثة والتي قدرت نسبتها بـ: 41% تستخدم كل لطرق في العلاج أي(الطب ، الطب البديل، الرقية)وهذا حسب دواعي كل حالة من الحالات المرضية، فيلجؤون إلى استعمال بغض الحشائش والعقاقير وفي هذه الحالة السريع في البيت باستعمال بعض الأعشاب المتوارثة ، ضف إلى ذلك ؛ يلجا الكثير من المبحوثين إلى استخدام الرقية الشرعية وهذا أملا في التداوي والشفاء.
- كما قدرت نسبة 08% للفئة المبحوثة التي تعتمد على طب الأعشاب وحده فقط وهذا لخصوصية أفراد الأشرة الذين ورثوا بعض الحشائش والعقاقير المستخدمة في العلاج والتي أثبتت نجاعتها ،كما قدرت نسبة 03 % نسبة المبحوثين الذين يتوجهون إلى الرقية الشرعية لعلاج أفراد الأسرة في حالة المرض.

جدول رقم 26: يوضح الطريقة التقليدية قي القيام بالأفراح

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	60	%60
لا	40	%40
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يتبين من الجدول أعلاه المتعلق بإقامة المبحوثين للأفراح بالطريقة التقليدية الذين أقروا "بنعم" والتي كانت نسبتهم هي الأكبر والممثلة بـ: 60%والذين يعتزون ويفتخرون بها لأنها تمثل ماضيهم الجميل وأصالتهم التي نشؤوا عليها مرتبطين بمسقط رأسهم حيث ما زالت عادات الزواج المتعارف عليها في الريف كإحضار الفرقة الشعبية" الرحابة" والغناء بالطريقة التقليدية " الزرنة والبندير" إلى غيرها من المظاهر الاحتفالية والتي هي من أهم ميزات المجتمع الريفي.

- ولكن توجد من الفئة المبحوثة الذين أقروا بـ:"لا" و كانت نسبتهم 40% والذين تأثروا بالحياة الحضرية واكتسبوا مظاهرها من السكان الحضريين وأصبحوا يقتبسون سلوكياتهم مثل إقامة مراسيم الزواج في قاعات الحفلات واستخدام الموسيقى العصرية.

جدول رقم 27: خاص بحضور "الزردة" في الريف

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	27	%27
لا	73	%73
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: من خلال الجدول المتعلق بحضور المبحوثين الزردة في الريف نلاحظ أن النسبة الأكبر بينهم أقروا بعدم حضورهم لها وذلك بنسبة73% وهذا دليل على موجة التحضر التي مست سكان المنطقة وسعيهم المتواصل وراء لقمة العيش يجعلهم غير مهتمين لما يحدث في الريف.

كما أنهم أصبحوا يعتبرون "الزردة"من الماضي ولا يؤمنون بها ولا بالأضرحة والأولياء...إلخ

- أما الذي يحضرونها إلى يومنا هذا وهم بنسبة 27% فهو دليل قطعي على تواصلهم المستمر مع تاريخهم وعادات أجدادهم وآبائهم وتشبعهم بثقافتهم الأصيلة التي نشؤوا عليها وتربوا عليهم وكذا تبركهم بالأولياء الصلحين طلبا للشفاء والرفاهية والبركة ..إلخ وبذلك فهم يحبون معايشة أجواء "الزردة" التي تبعث الفرح والسرور في قلوبهم من جهة وتبقى وتشجع في استمرارية الأخوة والتعاون والالتقاء الدائم من جهة أخرى.

جدول رقم: 28 خاص بالتويزة(التعاون)

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	74	%74
لا	26	%26
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يتبين من الجدول أعلاه المتعلق بإقامة المبحوثين لتويزة أن الذي أقروا بينهم تقدر نسبتهم بـ: 74% وهو دليل على أن الأسر الريفية ما زالت على تواصل مستمر مع تاريخ آبائهم وأجددهم الذين ورثوها منذ أمد التاريخ والتويزة هي عمل تضامني تعاوني يقوم به سكان المنطقة خاصة في موسم الحصاد أي في فصل الصيف أو موسم الحرث في فصل الخريف.

في حين نجد أن الفئة المبحوثة التي أقرت بـ: لا والتي تقدر نسبتها بـ: 26% في الأسر المتأثرة بالحياة الحضرية والتي لا تمتلك الأراضي الزراعية الشيء الذي يؤدي بها إلى الاستغناء عن هذا العمل التضامني.

جدول رقم 29: خاص بالأكلات الشعبية

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	91	%91
لا	09	%09
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: من خلال تفحصنا للجدول المتعلق بنوعية الأكلات الشعبية التي يحضرها المبحوثين نلاحظ أن أكبر نسبة أجابت بنعم وقدرت بـ: 91% وما يمكن استخلاصه أن المبحوثين لا زالوا محافظين على أصالتهم وعادتهم وتقاليدهم إذ ما زالوا يقومون بتحضير الأكلات الشعبية كالكسكسي والشخشوخة والعيش والغرايف..إلخ ويجدونها أحسن من الأكلات العصرية حيث يقومون بتحضيرها في المنزل وكذا تخزينها (الكسكسي- الشخشوخة، المقطفة...إلخ) كمؤونة لوقت الحاجة أو الفصول الباردة لاستهلاكها وهي تخص العائلات سواء ذات الدخل المنخفض او المرتفع.

كما أن هناك نسبة ضئيلة جدا أجابت بـ: "لا" وقدرت نسبتها بـ: 9% وهي العائلات الريفية التي تأثرت بالأطعمة العصرية التي يحبون تحضيرها في المنزل وكذا متابعة الفتيات " على التلفزيون" ومتابعة برامج الطبخ يدفعهم الفضول إلى تجربتها وخاصة في بعض المواسم والأعراس والمناسبات كشهر رمضان مثلا.

جدول رقم30: خاص باستخدام الأواني التقليدية

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	52	%52
لا	48	%48
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يتضح من الجدول المتعلق بمدى استخدام المبحوثين للأواني التقليدية ان أكبر نسبة للذين يستخدمونها وكان ذلك بـ:52% ولكن لم يعد استخدامها كما كان في الماضي ففي حالات يمكن أن يستخدم للزينة كبعض الأواني الفخارية، أو يستخدمونها موسميا كشهر رمضان في طهي بعض المأكولات كالشربة في" التاجرة" " الطنجرة الفخارية" أو في الصيف كاستخدام "البراد " وهي قارورة فخارية لشرب الماء... وهذا كله محاولة منهم لإحياء تراث الماضي وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تمسكهم بأصالة تراثهم

غير أننا تلاحظ نسبة من المبحوثين الذين لا يستخدمونها وكان ذلك بـ: 48 , %وهذا راجع لاحتكاكهم بالحياة العصرية فهم يغيرون من أسلو ب حياتهم ومحاولتهم اتخاذ الحضرية كأسلوب جديد لحياتهم وتعد الأواني التقليدية في نظرهم غير متماشية والحياة الحضرية الجديدة وأصبحوا يشترون أواني عصرية تتماشى مع هذه الحياة كحلول ثلاجة مكان البراد والخزانة مكان المطمور...إلخ.

جدول رقم 31: خاص بسماع الأغاني التقليدية

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	17	%17
لا	83	%83
المجموع	**100**	**%100**

التعليق : يشير الجدول أعلاه إلى أن أكبر نسب ة للمبحوثين وهي 83% لم تعد تستمع للاغاني التقليدية وهذا نتيجة الانغماس في الحياة الحضرية ذات الألوان والطبوع المتنوعة، فالمستوى التعليمي في كثير من الأحيان له تأثير على التوجه الحسي والفني لدى الأفراد ، كما أن فئة الشباب أصبحت تتغنى بالأغاني العصرية وأهملت الأغنية التقليدية التراثية

أما النسبة الثانية والتي أجابت بـ: "نعم" فهي تعكس توجه الأفراد نحو الاصالة والتراث إذ أنهم ما زالوا محافظين على ثقافتهم الأولية خاصة الفئة المبحوثين الأكبر سنا من عتبة الدراسة.

إذ أنهم في المناسبات و الأفراح يجتمع أهل المنطقة على الأغاني المسجلة أو حضور فرق شعبية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تمسك أفراد المنطقة بتراثهم.

جدول رقم32: خاص بلباس الأبناء

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
تقليدي	15	%15
عصري	06	%06
كلاهما	79	%79
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: يوضح الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للأبناء الذين يلبسون اللباس العصر ي والتقليد معا وذلك بنسبة 79%، في الحياة اليومية فهم يلبسون اللباس العصري وطبيعة الحياة تفرض ذلك أما التقليدي فهم يلبسونه في المناسبات الرسمي كالأفراح والأعياد...إلخ. وممن هنا نطرح التساؤل : كيف أن الأبناء وبرغم موجة التنمية والتحضر التي أصابت منطقتهم إلا أنهم لم ينسلخوا من جلهم وأصالتهم فهم أحبوا ثقافة أجدادهم آبائهم وجسدوها في حياتهم اليومية ، أما الذين يلبسون اللباس التقليدي فهو بنسبة قليلة تقدر بـ: 15% وهم في الغالب أبناء المبحوثين الذين لا يزالون متأثرين ومتمسكين بثقافتهم، فالإناث يلبسن الحجاب المعجز(المنقب)" الحايك" ...إلخ. أما الرجال فهم يرتدون " القشابية" الوبرية أو الصوفية ...إلخ.

في حين نجد الأبناء الذين يلبسون اللباس العصري فقط والذين قدرت نسبتهم بـ:06% فهم متأثرون بالحياة الحضرية ويتبنون الحياة العصرية بكل جوانبها واللباس أحد مظاهرها ، فهم يقلدون أقرانهم في المدرسة ويمشون حسب تعبيرهم مع الموضة خاصة الفئة التي تدرس في الجامعة أو المدن الكبرى.

جدول رقم 33: خاص بفكرة الزواج من أقارب

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	54	%54
لا	46	%46
المجموع	**100**	**%100**

التعليق: أثناء تفحصنا للجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر أجابت بـ:"نعم" وذلك بنسبة تعادل 54% وهم المبحوثين الذين يعكسون الريف بكل حذافيره فمسألة الزواج من الأقارب هي مسألة لها تاريخها وبداياتها في الريف فهم يؤيدون هذا النوع من الارتباط وهذا لنشر ومد خيوط التواصل في العائلة الكبرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضمان شريك الحياة من نواحي عديدة لأنهم على معرفة عميقة ومسبقة به ، إضافة إلى ذلك لضمان دوران الثروة في حال وجودها ضمن العائلة الواحدة.

- ضف إلى ذلك سيادة السلطة الأبوية حتى في الزواج،أين لا تكون الحرية لاختيار شريك الحياة، معتبرين ذلك حق من حقوقهم المشروعة ، ولذلك فهم يقومون بتسمية فلان إلى فلانة منذ الصغر ؛ المهم أنهم من عائلة واحدة .

- أما فئة المبحوثين الذين أجابوا بـ:"لا" فقدرت نسبتهم بـ: 46% وذلك لأسباب تعود إلى تأثرهم بالحياة الحضرية ووعيهم بمدى أهمية الاختيار الشخصي لشريك الحياة من جهة ومن جهة أخرى أهمية المباعدة في الزواج أي تجنب زواج الأقارب مما له من عواقب صحية ووراثية على الأطفال المنجبين.

جدول رقم34: خاص بالعلاقات العاطفية

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%	الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	19	19			
لا		81	منافية للعادات والتقاليد	10	%10
			الدين	20	%20
			كليهما	51	%51
المجموع	100	%100	المجموع	81	%81

التعليق: تبين من الجدول المبين أعلاه أن غالبية الفئة المبحوثة لا يؤمنون بالعلاقات العاطفية قبل الزواج بنسبة 81% وهذا راجع لعدة أسباب منها كونها منافية للعادات والتقاليد والدين والشريعة وذلك بنسبة 51% لأنها ضد الاختلاط القائم دون رابطة شرعية ، كما أن أصالة وتاريخ الحياة الريفية في المنطقة لا تشجع مثل هذه العلاقات.

في حين الفئة التي تؤيد العلاقات العاطفية قبل الزواج قدرت نسبتها 19% فهي الفئة التي مسها التحضر وأحبت أهواء المدينة أثناء الدراسة وذابت في مظاهرها وتجردت من مثل المجتمع المقدس.

جدول رقم35: خاص بالبقاء في المنطقة

<table>
<tr><th>الاحتمال</th><th>التكرار</th><th>النسبة المئوية%</th><th>الاحتمال</th><th>التكرار</th><th>النسبة المئوية%</th></tr>
<tr><td>نعم</td><td>78</td><td>%78</td><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td rowspan="3">لا</td><td rowspan="3">22</td><td rowspan="3">22</td><td>عدم الاستقرار في المنطقة</td><td>07</td><td>%07</td></tr>
<tr><td>عدم توفر شروط الحياة</td><td>11</td><td>%11</td></tr>
<tr><td>كلاهما</td><td>04</td><td>%04</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>100</td><td>%100</td><td>المجموع</td><td>22</td><td>%22</td></tr>
</table>

التعليق: تبين من الجدول أنه جدول مركب ، فالجدول الأول كانت نسبة المبحوثين الذين أقروا بالبقاء قدرت بـ:78% وهذا دليل على أن الأسر مرتاحة في المنطقة وليس لها أية مشاكل، وهي مرتاحة إلى جانب وجود الأهل والأقارب وأبناء الجهة وتوفر المنطقة على الخدمات التي تساعدها على قضاء حاجياتها.

أما بالنسبة للفئة التي أقرت بعدم البقاء في المنطقة فقدرت نسبتها بـ: 22% ولقد ترك السؤال مفتوحا في حالة "لا" وهذا ما أدى إلى تعدد الآراء والاتجاهات ولكن في نهاية المطاف صبت كلها في الاحتمالات التالية؛ إذ أقرا نسبة 11% بعدم توفر شروط الحياة والرفاهية ونسبة 07% بعدم الاستقرار في المنطقة ، أما الفئة الأخيرة وهي بنسبة 04% فقد أقرت بأن كلا العاملين ساهما في اتخاذ قراره بعدم البقاء في المنطقة .

جدول رقم 36: يوضح الواقع التنموي في المنطقة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية	الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
الواقع التنموي في المنطقة في تطور	72	72	سياسة مشجعة و مقبولة	45	%45
			تحقيق عدة مشاريع بسرعة كبيرة	19	%19
			أخرى	08	%08
الواقع التنموي في المنطقة في جمود	28	%28	سياسة فاشلة لا جدوى منها	09	%09
			وجود عراقيل إدارية	15	%15
			تقدم حلول مؤقتة و غير دائمة	04	%04
المجموع	**100**	**%100**	**المجموع**	**100**	**%100**

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم 36 و الموسوم بـ (الواقع التنموي في المنطقة) و الذي كان عبارة عن سؤال مفتوح تقييمي للمبحوثين إذ نجد أن غالبية إجابات الفئة المبحوثة أقرت أن الواقع التنموي في المنطقة من خلال سياسة التنمية الريفية الجديدة في تطور و ذلك بنسبة 72% و لقد اختلفت إجاباتهم بين من يرى أن هذه السياسة مشجعة و مقبولة و ذلك بنسبة 45% في حين ترى فئة أخرى أن ما تعرفه البلدية من وتيرة في إنجاز الهياكل القاعدية و الإرتكازية ساهم في تطور المنطقة و ذلك بنسبة 19%.

أما فئة المبحوثين التي أن الواقع التنموي في المنطقة في جمود و تخلف و ذلك بنسبة 28% فهم الفئة اقروا بوجود عراقيل إدارية بنسبة 15% حالت دون استفادتهم من أي برامج الدعم من طرف الدولة كما أقرت فئة بأن هذه السياسة فاشلة لا جدوى منها بنسبة 09% و فئة أخرى ترى أن هذه السياسة تقدم حلول مؤقتة و غير دائمة بنسبة 04%.

ثانيا: نتائج الدراسة

سنعرض من خلال هذا العنصر على النتائج المتوخاة و التي تم استنباطها انطلاقا و كمحصلة لما تقدم عرضه من تفريغ و تحليل البيانات في العنصر السابق و هي محاولة للإجابة على فرضيات البحث (تساؤلات الدراسة) و التي تم برمجتها جراء المحتوى النظري، و لإضفاء لمسة ذات بعد منهجي موضوعي و تصديقي من خلال إخضاع هذا الجانب النظري للمحك الإمبريقي باعتباره السبيل المنطقي و المنهج الوحيد الذي يتم من خلاله و بواسطته الإجابة على تساؤلات البحث عبر آليات الاستمارة و التصديق على النتائج المتوصل إليها.

1- نتائج البحث حسب التساؤلات الفرعية:

أ- ما مدى أداء كل آلية من آليات هاته الاستراتيجية لوظيفتها المنوطة بها؟

لاكتشاف البنية الاقتصادية لسكان المنطقة و كذا مدى تطبيق آليات هذه الاستراتيجية (استراتيجية التنمية الريفية المستدامة) انطلاقا من عدة مؤشرات كبرى دالة منها:

- بتفحص الجدول رقم 07 في محور البيانات العامة أين نجد أن نسبة 40% من المبحوثين يمارسون مهنة الزراعة و كذلك نجد بالرجوع إلى الجدول رقم 12 و الخاص بالملكية و الإمتيازات نجد ما نسبته 66% من المبحوثين أقروا بامتلاكهم للأراضي الزراعية.

- أما إذا رجعنا إلى الجدول رقم 10 و الخاص بالخدمات الإرتكازية نجد أن جل الخدمات (ماء، كهرباء، مركز صحي، مدرسة) موجودة بالمنطقة و بتغطية عالية و هذا ما أقره المبحوثين و هذا دليل على حركية التنمية التي تعرفها المنطقة في السنوات الأخيرة بغية تطبيق الاستراتيجية التنموية المستدامة التي أقرتها الجزائر.

- أما إذا انتقلنا إلى الجدول رقم 14 و الخاص بآليات تطبيق استراتيجية التنمية الريفية المستدامة و معرفة مدى القيام بوظائفها المنوطة بها نجد أن غالبية الفئة المبحوثة (مجتمع الدراسة) أقرت باستفادتها من الصندوق الوطني للسكن و ذلك بنسبة 57% و هذا لتشييد البناء الريفي أو الترميم...الخ، كما استفادوا من صندوق الدعم الشباب و ذلك بنسبة 18%

و هذا لإنجاز مشاريعهم المصغرة (تربية الدواجن، تربية النحل، مستثمرات فلاحية،...الخ).

و لقد أقرت غالبية الفئة المبحوثة و ذلك بنسبة 100% من عدم استفادتها من نظام وكالة التنمية الاجتماعية (القرض المصغر) و الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية و كذا صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و هذا لحداثة هذه الآليات من حيث اللوائح الرسمية و كذا وجود عراقيل إدارية حسب رأي الفئة المبحوثة و ذلك في الجدول رقم 15 بنسبة 66%.

ب- ما هي انعكاسات آليات هاته الاستراتيجية على البناء الاجتماعي في المجتمع الريفي؟

فيما يخص المحور المتعلق بالخصائص الاجتماعية يكفي أن نأخذ أهم الدلالات التي يتسم بها المجتمع الريفي و التي تتمثل فيما يلي:

- مسألة اختيار مكان الإقامة و التي تعود إلى اعتبارات أثنية و قبلية (أي وجود الأهل و الأقارب) و ذلك بنسبة 56% و هي الممثلة في الجدول رقم 09.

- طبيعة العلاقة مع الجيران هي طبيعة مبنية على أساس القرابة و ذلك كما هي مبينة في الجدول رقم 21 بنسبة 60%.

- أما الجدول رقم 22 و الذي عكس ميزة يمن أهم ميزات المجتمع الريفي و هي تبادل الزيارات حيث كان توجه المبحوثين نحو هذه القضية بنسبة 69%.

- أما من خلال الجدول رقم 23 نجد أن المبحوثين مازالوا متمسكين بالذهنية الريفية و يتجلى ذلك في معارضتهم لمسألة عمل المرأة خارج المنزل بنسبة 80%.

ج- ما هي انعكاسات آليات الاستراتيجية على الخصائص الثقافية في المجتمع الريفي؟

للحكم على مدى محافظة المبحوثين على تراثهم و أصالتهم من الناحية الثقافية و ذلك بإمعان النظر في مختلف المؤشرات الثقافية الكبرى الدالة على ذلك و المبينة من الجدول 24 إلى الجدول 34.

- التوجه نحو التعليم فمن خلا الجدول رقم 24 نستنتج أن الريفي أولى أهمية بالغة للتعليم و ذلك بتأكيدهم أن التعليم ضروري بنسبة 100%.

- أما فيما يخص إقامة الأفراح فهناك تواصل و محافظة على الطريقة التقليدية و هو ما تجلى في الجدول رقم 25 بنسبة 60%

- إقامة و حضور التويزة في المنطقة و هو ما يبينه الجدول رقم 26 بنسبة 74% دليل على تمسكهم بالعقلية الريفية.

- المحافظة على استخدام الأواني التقليدية و المستوحاة من الأجيال السالفة و هو ما يبينه الجدول رقم 30 و ذلك بنسبة 52%.

- كذلك يعد تشجيع زواج الأبناء من الأقارب تدعيم لجود السمات الثقافية الريفية لدى الأفراد و هذا ما نستخلصه في الجدول رقم 33 بنسبة 54%.

- رفض العلاقات العاطفية قبل الزواج دليل آخر على تمسك الفرد بالقيم الثقافية الموجودة داخل المجتمع الريفي و منذ الأزل البعيد و هو ما يبينه الجدول رقم 34 و ذلك بنسبة 81%.

د- ما هو تقييم سياسة استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر؟

إن من خلال الجدول رقم 35 و الخاص بالبقاء في المنطقة نجد أن غالبية الفئة المبحوثة و هذا بنسبة 78% و هذا دليل على أن الأسرة مرتاحة في المنطقة و ليس لها أية مشاكل و كذا لوجود الأهل و الأقارب و أبناء الجهة، و كذا توفر المنطقة على الخدمات الارتكازية (ماء، كهرباء، مركز صحي، مدرسة) و كذا قرب جل المنازل من الطريق الرئيسي.

أما الجدول رقم 36 و المراد منه معرفة الواقع التنموي في المنطقة نجد أن غالبية إجابات المبحوثين أقرت أن الواقع الريفي من خلال سياسة التنمية الريفية الحديثة أصبحت في تطور و ذلك بنسبة 72% و هو دليل على حركية التنمية في المنطقة.

2- نتائج البحث حسب الفرضية الرئيسية:

- ما هو دور و فاعلية آليات استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر كوسيلة تهدف على ترقية الحياة الريفية اقتصاديا و اجتماعيا؟

إن من خلال قراءة نتائج البحث المجسدة للفرضيات الفرعية (تساؤلات الدراسة) و توظيفها للمساهمة بشكل فعال في صياغة و بلورة الطرح العملي و ذلك في موضوع

الدراسة (استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر) أين قمنا بدراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام نموذجا، نجد أن هذه الاستراتيجية من أنجع السياسات المطبقة في الجانب الريفي منذ الاستقلال إلا أنه لحداثتها لم تطبق جل الآليات لاستكمال بناء دعائم هذه الاستراتيجية، كما أن هذه الأخيرة لم تنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية و الخصائص الثقافية لسكان الريف و هذا ما أكدته فرضيات الدراسة (تساؤلات الدراسة).

صعوبات الدراسة:

1- عدم الاستفادة من الإحصائيات الحديثة لهذا العام (2009) لعدم استكمالها من طرف المصالح المعنية.

2- عدم وجود دراسات حقلية و عملية كثيرة تمس هذا المجال خاصة التنمية الريفية في الجزائر من منظور سوسيولوجي.

3- التضارب في الإحصائيات بين مختلف الهيئات و المصالح المعنية نتيجة عدم اتباع قاعدة سليمة في الإحصاء.

4- الصعوبة في التواصل مع بعض العائلات التي تفتقر إلى الوعي الاجتماعي لمثل هذا النوع من البحوث.

5- قلة المراجع و عدم توفرها يتيح لنا الإطلاع و البحث أكثر.

خاتمـــة

تتبع المجتمعات الإنسانية و العديد من الدول سياسات تنموية تتوافق مع متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

و من خلال دراستنا لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر – دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام التابعة إداريا لولاية باتنة - إذ تعتبر من آخر الحلول و الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة و ذلك بنية النهوض بعالم الريف و تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للسكان مع المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة و هذا بتطبيق جملة من الآليات التي تنتهجها هاته الاستراتيجية كحلول فعالة للقيام بذلك.

و على هذا الأساس توصلنا إلى إن هذه السياسة تعتبر في بدايتها الأولى و لم تصل إلى نتائج متوقع الوصول إليها إلا أنها عرفت حركية كبيرة في المجال التنموي خاصة في جوانب الهياكل الكبرى و القاعدة الإرتكازية ضف إلى ذلك أن هاته الاستراتيجية اتخذت القيم الثقافية و الاجتماعية و العادات و التقاليد لسكان الأرياف بعين الاعتبار.

- و بالرغم مما توصلنا إليه من نتائج فتعتبر دراستنا هاته مجرد إطلالة بسيطة على موضوع يحتاج إلى وقت أكثر و جهد مضاعف.

قائمـــة المراجع

1- باللغة العربية:

- أبو كريشة عبد الرحيم: نظريات التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

- أبو طاحون عدلي: إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

- أحمد سيد محمد غريب: علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت.

- أحمد سيد غريب و آخرون، مجتمع القرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

- أحمد فؤاد علي: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، دت.

- الأشرم محمود: محاضرات في المجتمع الريفي ، منشورات جامعة حلب، 1975-1976.

- الجيلاني عمر فادية : علم الاجتماع الحضري ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 1997.

- الخشاب مصطفى: علم الاجتماع و مدارسه ، ط 2،المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية- 1956.

- الجوهري محمد و آخرون: علم الاجتماع الريفي و الحضري ، ط 2، دار الكتب الجامعية، 1973.

- السمالوطي نبيل: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

- السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري "تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

- السيد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية ، در المعارف بمصر، ط 3، 1988.

- الشريف محمد عبد الله: مناهج البحث العلمي ، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.

- الفوال مصطفى صالح : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، دار غريب للطباعة، القاهرة،د.ت.

- الوردي علي: منطق ابن خلدون، الشركة التونسية للتوزيع، تونس،1977.

- عامر قندلي: البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية ، دار اليازورت، عمان – الأردن، 2007.

- أندرو بشير: مدخل إلى علم الاجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر 1995.

- بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التخطيط ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1982.

- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر ، ترجمة:عبد المجيد أساسي، مركز الأبحاث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، د.ت.

- بن عيسى رشيد: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، الجزائر، 2004.

- بن عيسى رشيد: إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، الجزائر، جوان 2004.

- بهلول حسن بلقاسم محمد: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر "تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية"، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.

- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

- تركي رابح: مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984.

- جابر محمد سامية و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001.

- خالدي الهادي: المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي ، دار هومه، الجزائر 1996.

- دليو فضيل وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1996.

- ذياب فوزية: القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، 1961.

- رشوان عبد الحميد حسين: علم الاجتماع الريفي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005.
- رمزي نبيل: التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992.
- عبد القادر علاء الدين محمد: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- كرم حبيب برسوم: علم الاجتماع الريفي، دون مكان النشر، القاهرة، 1983.
- عبد المجيد عبد الرب: علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1975.
- عبد الباقي زيدان: قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974.
- عبد المجيد مصطفى أحمد مريم: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.
- عوض السيد حنفي: علم الاجتماع التربوي، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1987.
- عبد المنعم محمد نور: الحضارة و التحضر، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، 1980.
- غيث عاطف محمد: علم الاجتماع، منشأة المعارف، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 1981.
- غيث عاطف محمد: دراسات في المجتمع القروي المصري ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1977.
- قمير يوحنا: ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1982.
- قيرة إسماعيل: في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- محمود حسن، الأسـرة و مشكلاتها، دار المعارف، 1968.
- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي ، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
- نخبة علم الاجتماع، علم المجتمعات، 2003.
- يونس الفاروق زكي: تنمية المجتمع في الدول النامية ، مكتبة القاهرة الحديثة، د ت.

2- باللغة الأجنبية:

- Andrée Michel : sociologie de la famille, sans maison, 1972.

- A. Mocher :Thinking about Rural Devlopment, The Agricultural devlopment counil, New York, 1976.

- F.Burgut, chronique Algérienne in (annuaire de l'Afrique du nord), E.D.C.N.L.S, 1983.

- Jean Remy : La ville et l'urbanisme, E D Duculot, 1974.

- Placid Rambaut: Société rural et urbanisation, 2eme édition de seuil, 1989.

- R.Benkhelil: Définition et reproduction sociodémographique in réflexion surtes structures, Inpeap Mat, 1982.

- Bourdieu Pierre : Sociologie de l'Algérie, Paris, p.v.p, 1970.

ثالثا: المجلات و الدوريات

- العادلي الفاروق محمد: الاتجاهات المعاصرة في الانتروبولوجيا الاجتماعية، مج 10 العدد الثاني، مايو 1973.

- الهيتي عبد الرحمن نوزد: التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلات الجندول، السنة الثالثة،الأردن، العدد 26، نوفمبر 2005.

- رحالي علي وإلهام يحياوي: الجودة والسوق، مجلة الأخلاق بجامعة باجي مختار، عنبة، عدد مارس 2001.

- عياشي كمال، عمر الشريف: أي دور للدولة المنظمة في حماية البيئة كأحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة (ورقة بحث قدمت في ملتقى وطني حول الخدمة العمومية والتنمية المستدامة)، الجزائر، أيام 2 و 3 ديسمبر 2006.

- جبهة التحرير الوطني: المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي، الجزائر، 1968.

- جبهة التحرير الوطني: الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الجزائر، مطبعة الحزب، 1973.

رابعا: الرسائل الجامعية

- بوقصاص عبد الحميد: النماذج الريفية الحضرية في العالم الثالث، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1997.

- عثمان فكار: التوظيف الصناعي في الريف الجزائري و آثاره الاجتماعية، دراسة ميدانية في منطقة زغران (الصناعية) ولاية مستغانم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع حضري- ريفي ، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1985- 1986.

- علي فتحي أحمد محمد تحت عنوان: "دراسة بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه التنمية الريفية" رسالة ماجستير، اجتماع ريفي، قسم الاقتصادي الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنيا، 1987.

- عمر الشريف: استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر.2007.

- محمد عثمان شعبان: أثر هجرة الشباب الريفي على مشروعات التنمية في ريف محافظة المنيا، رسالة ماجستير، مجتمع ريفي، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1994.

خامسا: القواميس و المعاجم

- عيش محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت.

سادسا: المواقع الالكترونية

-Stephen manched:

http://www.maroc-ecologie.net/rubrique.php3?idrubriaue =1 2005

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول الموضوع

إستراتجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

- دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي

- في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص ريفي نضع بين أيديكم هذه الاستمارة لنتمكن من استجماع أرائكم حول موضوع بحثنا و التعرف على آليات هاته الإستراتيجية.

تشكرات:

نشكركم مسبقا على روح المشاركة عندكم و على كل المعلومات المقدمة من طرفكم.

إعداد الطالب : إشراف الأستاذ الدكتور:

سوالمية عبد الرحمان مصطفى عوفي

السنة الجامعية:2009/2008

المحور الأول: البيانات الشخصية

1 -الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 -السن:

3 -مكان الازدياد: دوار ☐ قرية ☐ مدينة ☐

4 -الحالة المدنية: متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل

5 -عدد الأولاد :

6 -المستوى التعليمي: أمي ☐ ابتدائي، متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

7 -النشاط المهني: خدمات ☐ تجارة ☐ فلاحة ☐ صناعة ☐ أخرى ☐

المحور الثاني: متعلق بالخصائص الاقتصادية و التنموية الخاصة بالمنطقة

8 -تاريخ إقامتك بالمنطقة:.......................................

9 -لماذا اخترت الإقامة بالمنطقة؟ لوجود الأهل و الأقارب ☐

للعمل ☐

توفر شروط الحياة ☐

أخرى ☐

10 - هل تتوفر المنطقة على المياه الصالحة للشرب؟ نعم ☐ لا ☐

11 - هل تتوفر المنطقة على الطاقة الكهربائية؟ نعم ☐ لا ☐

12 - هل توجد مدرسة قريبة من مسكنكم؟ نعم ☐ لا ☐

13 - هل يوجد مركز صحي قريب؟ نعم ☐ لا ☐

14 - كم تبلغ المسافة بين المسكن و الطريق الرئيسي؟......................

15. هل تملك :

- قطعة أرض للبناء نعم ☐ لا ☐
- قطعة أرض للزراعة نعم ☐ لا ☐
- سكن للإيجار نعم ☐ لا ☐

☐ ☐

- محل تجاري نعم لا

16 - هل تعاني المنطقة التي تقطن فيها من مشاكل و نقائص؟

نعم ☐ لا☐

17 - إذا كان نعم فما هي ؟ ....

18 -هل استفدت من برامج الدعم التالية :

* الصندوق الوطني للسكن نعم ☐ لا ☐

* وكالة دعم تشغيل الشباب نعم ☐ لا ☐

* **نظام وكالة التنمية الاجتماعية(القرض البسيط) نعم** ☐ **لا** ☐

* **الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية** نعم☐ لا ☐

* **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** نعم☐ لا ☐

19 إذا كان لا فلماذا : ....

20 -ما هي الأماكن الأكثر تجمعا في المنطقة:

الساحات العامة ☐ مقاهي☐ مساجد ☐ سوق أسبوعي☐ أخرى ☐

المحور الثالث: الخصائص السكنية و الاجتماعية لسكان المنطقة

1- الخصائص السكنية لسكان المنطقة :

21 -ما طبيعة المسكن الذي تقيم به :

ملك خاص☐ إيجار☐ جماعي☐ أخرى ☐

كم عدد الغرف في المسكن ؟ ( )

22 كيف تخصص غرف المنزل: غرف للنوم ☐

قاعة استقبال ☐ غرف متعددة الاستعمالات☐

23 هل يتوفر منزلك على المرافق التالية :

- حوش نعم ☐ لا ☐

- مطبخ نعم ☐ لا ☐

- مرحاض نعم ☐ لا ☐
- حمام نعم ☐ لا ☐
- أخرى نعم ☐ لا ☐

25- هل يتوفر منزلك على المرافق التالية:

- تلفزيون نعم ☐ لا ☐
- مذياع نعم ☐ لا ☐
- ثلاجة نعم ☐ لا ☐
- مكيف هوائي نعم ☐ لا ☐
- برابول نعم ☐ لا ☐
- هاتف نعم ☐ لا ☐

2- الخصائص الاجتماعية لسكان المنطقة.

26 -ما طبيعة العلاقة بينك و بين جيرانك:

قرابة ☐ انساب ☐ جيران ☐ أخرى

27 -هل تبادل الزيارات مع الجيران نعم ☐ لا ☐

28 -في حالة الإجابة بنعم ما هي مناسبة الزيارة:

أعياد ☐ أفراح ☐ زيارة عادية ☐ أخرى ☐

29 -في حالة الإجابة بلا هل تعود: خلافات ☐ عدم الثقة ☐

عدم القرابة ☐

المحور الرابع: الخصائص الثقافية لسكان المنطقة

30 - في رأيك هل توافق على عمل المرأة خارج المنزل؟ نعم ☐ لا ☐

31 -في حالة نعم ما هي ما هي الميادين التي تريد العمل فيها ؟

خدمات ☐ تعليم ☐ حرف تقليدية ☐ تجارة ☐

32 -في رأيك هل التعليم: ضروري ☐ غير ضروري ☐

33 -ما هو مستوى تعليم أبنائكم؟

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

34 -في حالة مرض أحد أفراد الأسرة هل تلجئون إلى المعالجة

الطب الحديث ☐ طب الأعشاب ☐ الرقية ☐ جميعهم ☐

35 هل تقيمون الأفراح بطريقة تقليدية؟ نعم ☐ لا ☐

36 هل تحضرون الزردة في الريف؟ نعم ☐ لا ☐

37 هل تقومون بالتويزة في الريف؟ نعم ☐ لا ☐

38 هل تقيمون الأكلات الشعبية؟ نعم ☐ لا ☐

39 هل تستخدمون الأواني التقليدية؟ نعم ☐ لا ☐

40 هل تستمعون الأغاني الشعبية؟ نعم ☐ لا ☐

41 هل يلبس أولادكم اللباس: تقليدي ☐ عصري ☐ كلاهما ☐

42 هل تحبذ فكرة زواج أبنائكم من الأقارب؟ نعم ☐ لا ☐

43 هل تؤمن بالعلاقات العاطفية قبل الزواج؟ نعم ☐ لا ☐

44-إذا كان الجواب لا فهل يعود إلى:

- منافية للعادات و التقاليد ☐
- للشريعة ☐
- كلاهما ☐

المحور الخامس: خاص بالتقييم العام لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة

45 هل تريد البقاء في المنطقة التي تقطن فيها ؟ نعم لا

46 لإذا كان لا فلماذا ؟ ....

47 -هل ترى الواقع الريفي في تطور أم في جمود في المنطقة ؟

....

فهـــرس المحتويـــات